الأمم المتحدة

A/HRC/32/2

الجمعية العامة

Distr.: General
15 January 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والثلاثون

البند 1 من جدول الأعمال

المسائل التنظيمية والإجرائية

تقرير مجلس حقوق الإنسان عن دورته الثانية والثلاثين

نائب الرئيس والمقرر: برتران **دو كرومبروغ** (بلجيكا)

GE.20-00546(A)

2000546

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفصل	الصفحة
الجزء الأول:	القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين		4
	ألف- القرارات		4
	باء - المقررات		6
الجزء الثاني:	موجز المداولات		7
أولاً -	المسائل التنظيمية والإجرائية		7
	ألف- افتتاح الدورة ومدتها		7
	باء - الحضور		7
	جيم- جدول الأعمال وبرنامج العمل		7
	دال - تنظيم الأعمال		7
	هاء - الجلسات والوثائق		8
	واو - الزيارات		9
	زاي - اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم		9
	حاء - اعتماد تقرير الدورة		10
ثانياً -	التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام		11
	ألف- تحديث للمعلومات مقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان		11
	باء - تقارير المفوضية السامية والأمين العام		12
ثالثاً -	تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية		14
	ألف- جلسة التحاور مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة		14
	باء - حلقات النقاش		24
	جيم- مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال		31
	دال - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها		33
رابعاً -	حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها		76
	ألف- جلسة التحاور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية		76
	باء - جلسة التحاور مع لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا		76
	جيم- جلسة التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة		77
	دال - جلسة الحوار المكثَّف بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان		78
	هاء - مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال		78
	واو - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها		80
خامساً -	هيئات وآليات حقوق الإنسان		83
	ألف- إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل		83
	باء - المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان		84
	جيم- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية		84
	دال - مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال		84
	هاء - النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها		85

سادساً – الاستعراض الدوري الشامل 87

ألف – النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل 87

باء – مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال 167

جيم – النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها 167

سابعاً – حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة 170

ألف – مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال 170

ثامناً – متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا 171

ألف – مناقشة عامة بشأن البند 8 من جدول الأعمال 171

تاسعاً – العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان 173

ألف – جلسة التحاور مع مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة 173

باء – مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال 173

عاشراً – المساعدة التقنية وبناء القدرات 175

ألف – جلسة التحاور مع مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة 175

باء – جلسة التحاور بشأن التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في ميدان حقوق الإنسان 176

جيم – جلسة التحاور بشأن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي 177

دال – مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال 177

هاء – النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها 178

المرفقات

الأول – Attendance 181

الثاني – Agenda 187

الثالث – Documents issued for the thirty-second session 188

الرابع – المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين عينهم مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين 216

الجزء الأول
القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين

ألف- القرارات

القرار	العنوان	تاريخ الاعتماد
1/32	الشباب وحقوق الإنسان	30 حزيران/يونيه 2016
2/32	الحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية	30 حزيران/يونيه 2016
3/32	الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال: حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص والأشخاص المعرضين لخطر هذا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال، في حالات النزاع وما بعد النزاع	30 حزيران/يونيه 2016
4/32	القضاء على التمييز ضد المرأة	30 حزيران/يونيه 2016
5/32	حقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية	30 حزيران/يونيه 2016
6/32	تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	30 حزيران/يونيه 2016
7/32	الحق في الجنسية: الحقوق المتساوية للمرأة في الجنسية في القانون والممارسة	30 حزيران/يونيه 2016
8/32	ولاية المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء	30 حزيران/يونيه 2016
9/32	حقوق الإنسان والتضامن الدولي	30 حزيران/يونيه 2016
10/32	الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تحسين المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف	30 حزيران/يونيه 2016
11/32	ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً	1 تموز/يوليه 2016
12/32	تأثير عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان	1 تموز/يوليه 2016
13/32	تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها	1 تموز/يوليه 2016
14/32	حماية حقوق الإنسان للمهاجرين: تمتين إجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بمن فيهم المهاجرون في سياق تحركات كبيرة	1 تموز/يوليه 2016
15/32	الحصول على الأدوية في سياق حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية	1 تموز/يوليه 2016
16/32	تعزيز حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بتحسين بناء القدرات في مجال الصحة العامة	1 تموز/يوليه 2016
17/32	معالجة أثر الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان من قبل النساء والفتيات	1 تموز/يوليه 2016
18/32	الصحة العقلية وحقوق الإنسان	1 تموز/يوليه 2016
19/32	التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة: منع العنف ضد النساء والفتيات، بمن فيهن نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والتصدي له	1 تموز/يوليه 2016
20/32	تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم	1 تموز/يوليه 2016
21/32	القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية	1 تموز/يوليه 2016
22/32	الحق في التعليم	1 تموز/يوليه 2016
23/32	حماية الأسرة: دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة	1 تموز/يوليه 2016
24/32	حالة حقوق الإنسان في إريتريا	1 تموز/يوليه 2016

القرار	العنوان	تاريخ الاعتماد
25/32	حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية	1 تموز/يوليه 2016
26/32	حالة حقوق الإنسان في بيلاروس	1 تموز/يوليه 2016
27/32	المحفل الاجتماعي	1 تموز/يوليه 2016
28/32	إعلان بشأن الحق في السلام	1 تموز/يوليه 2016
29/32	التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في ميدان حقوق الإنسان	1 تموز/يوليه 2016
30/32	بناء القدرات والتعاون التقني مع كوت ديفوار في ميدان حقوق الإنسان	1 تموز/يوليه 2016
31/32	الحيّز المتاح للمجتمع المدني	1 تموز/يوليه 2016
32/32	الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات	1 تموز/يوليه 2016
33/32	حقوق الإنسان وتغير المناخ	1 تموز/يوليه 2016

باء- المقررات

المقرر	*العنوان*	*تاريخ الاعتماد*
101/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: ناميبيا	23 حزيران/يونيه 2016
102/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: النيجر	23 حزيران/يونيه 2016
103/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: موزامبيق	23 حزيران/يونيه 2016
104/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: إستونيا	23 حزيران/يونيه 2016
105/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: باراغواي	23 حزيران/يونيه 2016
106/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: بلجيكا	23 حزيران/يونيه 2016
107/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: الدانمرك	24 حزيران/يونيه 2016
108/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: بالاو	24 حزيران/يونيه 2016
109/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: الصومال	24 حزيران/يونيه 2016
110/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: سيشيل	24 حزيران/يونيه 2016
111/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: جزر سليمان	24 حزيران/يونيه 2016
112/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: لاتفيا	24 حزيران/يونيه 2016
113/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: سيراليون	24 حزيران/يونيه 2016
114/32	نتيجة الاستعراض الدوري الشامل: سنغافورة	24 حزيران/يونيه 2016
115/32	الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان	30 حزيران/يونيه 2016

الجزء الثاني
موجز المداولات

أولاً- المسائل التنظيمية والإجرائية

ألف- افتتاح الدورة ومدتها

1- عقد مجلس حقوق الإنسان دورته الثانية والثلاثين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من 13 حزيران/يونيه إلى 1 تموز/يوليه 2016 وفي 8 تموز/يوليه 2016. وافتتح الدورة رئيس المجلس.

2- وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، أدلى الرئيس ببيان بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في مدن بغداد؛ ودمشق؛ وأورلاندو بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهالغن بالصومال؛ وإسطنبول بتركيا؛ وتل أبيب بإسرائيل؛ وفي أماكن أخرى.

3- وفي الجلسة نفسها، ألقى المستشار الاتحادي ورئيس الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية في سويسرا، ديدييه بوركالتر، كلمة أمام الجلسة العامة.

4- وفي الجلسة 38، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، أدلى الرئيس ببيان بشأن الهجمات الإرهابية التي وقعت في الأردن وأفغانستان وتركيا وجمهورية أفريقيا الوسطى ولبنان.

5- ووفقاً للمادة 8(ب) من النظام الداخلي لمجلس حقوق الإنسان، الوارد في الجزء السابع من مرفق قرار المجلس 1/5، عُقدت الجلسة التنظيمية للدورة الثانية والثلاثين في 30 أيار/مايو 2016.

6- وتضمنت الدورة الثانية والثلاثون 47 جلسة على مدى 16 يوماً (انظر الفقرة 16 أدناه).

باء- الحضور

7- حضر الدورة ممثلو دول أعضاء ودول مراقبة في المجلس ومراقبون عن دول غير أعضاء في الأمم المتحدة ومراقبون آخرون، ومراقبون عن كيانات ووكالات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومنظمات مرتبطة بها ومنظمات حكومية دولية وكيانات أخرى وعن مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية (انظر المرفق الأول).

جيم- جدول الأعمال وبرنامج العمل

8- اعتمد مجلس حقوق الإنسان، في جلسته الأولى، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، جدول أعماله وبرنامج عمله للدورة الثانية والثلاثين.

دال- تنظيم الأعمال

9- في الجلسة الأولى، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، أشار الرئيس إلى استحداث نظام على الإنترنت لتسجيل أسماء المتكلمين في جميع المناقشات العامة في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وأشار أيضاً إلى طرائق وجدول التسجيل على الإنترنت، الذي بدأ في 9 حزيران/يونيه 2016.

10- وفي الجلستين الأولى والثانية، حدد الرئيس، عملاً بالممارسة المتبعة في الدورة السابعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، طرائق عقد جلسات التحاور المجمّعة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات

الخاصة في إطار البند 3 من جدول الأعمال. ولن تتجاوز المدة الإجمالية لكل جلسة تحاور مجمَّعة أربع ساعات. وفي كل جلسة تحاور مجمَّعة، يعرض كل مكلف من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة تقاريره في غضون 15 دقيقة، ثم يجيب على الأسئلة ويدلي بملاحظاته الختامية في غضون 15 دقيقة. وبمجرد أن تُتاح قائمة المتكلمين بعد التسجيل الإلكتروني، ستحسب الأمانة الوقت المقدر اللازم لإكمال جلسات التحاور المجمّعة مع المكلفين بولايات. وإذا قدرت المدة الإجمالية لأي جلسة تحاور بأقل من أربع ساعات، يكون الوقت المخصص لتناول الكلمة خمس دقائق بالنسبة للدول الأعضاء وثلاث دقائق بالنسبة للدول المراقِبة والمراقبين الآخرين. أما إذا قدرت هذه المدة الإجمالية بأكثر من أربع ساعات، فيخفض الوقت المخصص لتناول الكلمة إلى ثلاث دقائق بالنسبة للدول الأعضاء ودقيقتين بالنسبة للدول المراقِبة والمراقبين الآخرين. وفي حال اعتبار هذا التدبير غير كافٍ لضمان ألا تتجاوز المدة الإجمالية أربع ساعات، يخفَّض الوقت المخصص لتناول الكلمة إلى ما لا يقل عن دقيقة ونصف لكل متكلم.

11- وفي الجلسة الأولى أيضاً، أشار الرئيس إلى القرار المتخذ في الجلسة التنظيمية للدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، بناءً على توصية المكتب، بشأن طرائق وجدول التسجيل المسبق في قوائم المتكلمين في جلسات التحاور المجمعة مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في إطار البند 3 من جدول الأعمال. وسيجري التسجيل المسبق لجلسات التحاور المجمعة في نهاية الجلسة الثانية.

12- وفي الجلسة نفسها، حدد الرئيس الوقت المخصص لأخذ الكلمة في المناقشات العامة، والذي سيكون ثلاث دقائق بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ودقيقتين بالنسبة للدول المراقِبة والمراقبين الآخرين.

13- وفي الجلسة الثالثة، حدد الرئيس الوقت المخصص لأخذ الكلمة في حلقات النقاش، والذي سيكون دقيقتين بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة والمراقبين الآخرين.

14- وفي الجلسة 20، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، حدد الرئيس الوقت المخصص لأخذ الكلمة في فرادى جلسات التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، والذي سيكون ثلاث دقائق بالنسبة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان ودقيقتين بالنسبة للدول المراقبة والمراقبين الآخرين.

15- وفي الجلسة 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، حدد الرئيس الوقت المخصص للنظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل في إطار البند 6 من جدول الأعمال، والذي سيكون 20 دقيقة للدولة المعنية لتقديم وجهات نظرها؛ ودقيقتين للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المصنفة ضمن الفئة "ألف" في الدولة المعنية، عند الاقتضاء؛ وما يصل إلى 20 دقيقة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والدول المراقبة ووكالات الأمم المتحدة للتعبير عن آرائها بشأن نتائج الاستعراض، مع اختلاف الوقت المخصص لأخذ الكلمة حسب عدد المتكلمين بما يتوافق مع الطرائق المبينة في تذييل القرار 21/16؛ وما يصل إلى 20 دقيقة للجهات صاحبة المصلحة لكي تدلي بتعليقات عامة على نتائج الاستعراض.

هاء- الجلسات والوثائق

16- عقد مجلس حقوق الإنسان 47 جلسة كاملة الخدمات أثناء دورته الثانية والثلاثين[(1)].

17- وترد في الجزء الأول من هذا التقرير قائمة بالقرارات والمقررات وبيانات الرئيس التي اعتمدها المجلس.

(1) يمكن متابعة أعمال الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان من خلال البث الشبكي المحفوظ لدورات المجلس في http://webtv.un.org.

واو- الزيارات

18- في الجلسة الأولى، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، أدلى نائب رئيس فييت نام، دانغ ثي نغوك ثينه، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

19- وفي الجلسة نفسها، أدلى نائب وزير خارجية أذربيجان، محمود ماماد - غولييف، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

20- وفي الجلسة السادسة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، أدلى وزير خارجية إريتريا، عثمان صالح، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

21- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا إثيوبيا وإريتريا ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

22- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل إثيوبيا ببيان في إطار ممارسة الحق في الرد مرة ثانية.

23- وفي الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، أدلت وزيرة الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، البارونة آنيلاي، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

24- وفي الجلسة نفسها، أدلى نائب وزير خارجية أوكرانيا، سيرجي كيسليسيا، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

25- وفي الجلسة 13، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

26- وفي الجلسة 36، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، أدلى وزير خارجية إكوادور، غيوم لونغ، ببيان أمام مجلس حقوق الإنسان.

27- وفي الجلسة 37، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

زاي- اختيار المكلفين بولايات وتعيينهم

28- في الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، قدم الرئيس قائمة بمرشحين سيُعيَّنون في خمسة شواغر لمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

29- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، وألمانيا، والهند، ولاتفيا، وهولندا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ببيانات بشأن المسائل الإجرائية المرتبطة بتعيين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

30- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وافق مجلس حقوق الإنسان، وفقاً لقراريه 5/1 و21/16 ومقرره 102/6، على تعيين خمسة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (انظر المرفق الرابع). وتقرَّر أن يظل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية، أحمد شهيد، في وظيفته الحالية حتى يُعيَّن خلفه ويبدأ في مهامه. كما تقرَّر تمديد فترة ولاية المقرر الخاص الحالي المعني بحرية الدين أو المعتقد، هاينر بيلفلت، إلى أن يتولى أحمد شهيد مهامه.

31- وفي الجلسة نفسها، وبعد تعيين المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وإكوادور، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

32- وفي الجلسة 47، المعقودة في 8 تموز/يوليه 2016، في بداية الدورة الثانية والثلاثين المستأنفة لمجلس حقوق الإنسان، أدلى الرئيس ببيان بشأن المسائل الإجرائية المرتبطة بتعيين المكلفين الخمسة بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

33- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ناميبيا وباراغواي ببيانين.

34- وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والسودان، والصين، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا، والهند، ببيان شرح فيه موقف الوفود بشأن التعيين، مع النأي بأنفسهم عن توافق الآراء بشأن تعيين المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً.

حاء- اعتماد تقرير الدورة

35- في الجلسة السابعة والأربعين، المعقودة في 8 تموز/يوليه 2016، أدلى ممثلو أستراليا، وأذربيجان، وكندا، وتشيكيا، ومصر، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، واليابان، ومالطة، ونيوزيلندا، ونيكاراغوا، وسيراليون، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي (أيضاً باسم الأرجنتين وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانات بصفتها دولاً مراقبة بشأن القرارات المعتمدة.

36- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل الاتحاد الروسي (أيضاً باسم الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسودان، والصين، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا، والهند).

37- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى نائب رئيس ومقرر مجلس حقوق الإنسان ببيان بشأن مشروع تقرير المجلس عن دورته الثانية والثلاثين.

38- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع التقرير (A/HRC/32/2)، بشرط الاستشارة، وكلف المقرر بوضع التقرير في صيغته النهائية.

39- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيانين ممثلا أيرلندا (أيضاً باسم إسبانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبلجيكا، وبوتسوانا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغانا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، وليتوانيا، وليختنشتاين، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا) واليابان.

40- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان عن الدورة المراقب عن منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ولجنة الحقوقيين الدولية، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين).

41- وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس مجلس حقوق الإنسان ببيان ختامي.

ثانياً- التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

ألف- تحديث للمعلومات مقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

42- في الجلسة الأولى، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، أدلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببيان قدم فيه تحديثاً للمعلومات المتعلقة بأنشطة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

43- وخلال المناقشة العامة التي تلت ذلك والتي دارت خلال الجلستين الأولى والثانية، المعقودتين في اليوم نفسه، وخلال الجلسة الرابعة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، أدلى الممثلون والمراقبون التاليون ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، والكونغو، وكوت ديفوار، وكوبا، وإكوادور، ومصر[2] (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا، والهند)، والسلفادور، وإثيوبيا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، وغانا، والهند، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)[2] (أيضاً باسم حركة دول عدم الانحياز)، وملديف، والمغرب (أيضاً باسم الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة الدولية للفرنكوفونية)، وناميبيا، وهولندا (أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وليختنشتاين)، وهولندا (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان).ونيجيريا، وباكستان[2] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسويسرا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أفغانستان، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، والبحرين، وبنن، والبرازيل، وكمبوديا، وشيلي، وكوستاريكا، وقبرص، وتشيكيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، واليونان، وغينيا، وهندوراس، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، واليابان، والأردن، والكويت، وليبيا، وماليزيا، وجزر مارشال، وموريتانيا، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، والجبل الأسود، وميانمار، ونيبال، والنرويج، وبابوا غينيا الجديدة، وبولندا، وجمهورية مولدوفا، وسيراليون، وإسبانيا، والسودان، وتايلند، وتركيا، وأوغندا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة السلام، ورابطة الحقوقيين الأمريكية (أيضاً باسم الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، ومنظمة التنمية التعليمية الدولي، وحركة التصالح الدولية، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، واتحاد الحقوقيين العرب، والاتحاد العالمي للشباب

(2) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

الديمقراطي)، وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة المادة 19 – المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة بهاراتي – المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، وحركة التصالح الدولية، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد الاسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة المحامين الدولية، والاتحاد الدولي للنساء المسلمات، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، والتحرير، والمنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة ''مراسلون بلا حدود'' الدولية، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، ومنظمة باروا العالمية.

44- وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثل أرمينيا ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

45- وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، أدلى ببيانات في إطار ممارسة حق الرد ممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، واليابان، وكينيا، وجمهورية كوريا.

46- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين في إطار ممارسة الحق في الرد مرة ثانية ممثلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واليابان.

باء- تقارير المفوضية السامية والأمين العام

47- في الجلسة 18، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، عرض نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان التقارير المواضيعية التي أعدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان والأمين العام في إطار البنود 2 و3 و5 و6 من جدول الأعمال.

48- وفي الجلستين 18 و19، المعقودتين في اليوم نفسه، وفي الجلسة 20، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن التقارير المواضيعية التي عرضتها نائبة المفوض السامي في إطار البندين 2 و3 من جدول الأعمال (انظر الفصل ثالثاً، الفرع جيم).

49- وفي الجلسة 27، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 31، المعقودة في 24 حزيران/يونيه، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال، وفي الجلسة 32، المعقودة في 27 حزيران/يونيه، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال، بما في ذلك التقارير المواضيعية التي عرضتها نائبة المفوض السامي إطار البنود 2 و5 و6 من جدول الأعمال (انظر الفصل خامساً، الفرع دال والفصل سادساً، الفرع باء).

50- وفي الجلسة 38، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، قدم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/29، تحديثاً شفوياً عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

51- وفي الجلسة نفسها، أجرى مجلس حقوق الإنسان جلسة تحاور بشأن التحديث الشفوي الذي قدمه الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان (انظر الفصل عاشراً، الفرع باء).

52- وفي الجلسة نفسها أيضاً، قدم المفوض السامي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/30 بشأن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق في بوروندي، تقريره عن ذلك (A/HRC/32/30).

53- في الجلستين 38 و39، المعقودتين في اليوم نفسه، أجرى مجلس حقوق الإنسان جلسة تحاور بشأن التقرير الذي قدمه المفوض السامي (انظر الفصل عاشراً، الفرع جيم).

54- وفي الجلسة 39، عرض المفوض السامي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 21/29، تقريره عن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار (A/HRC/32/18).

55- وفي الجلسة نفسها، قدم المفوض السامي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/30 بشأن تعزيز المصالحة والمساءلة وحقوق الإنسان في سري لانكا، تحديثاً شفوياً للمفوضية السامية بشأن تنفيذ ذلك القرار.

56- وخلال المناقشة العامة التي تلت ذلك والتي دارت خلال الجلسة 39، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، وخلال الجلسة 40، المعقودة في 30 حزيران/يونيه، أدلى الممثلون والمراقبون التاليون ببيانات:

(أ) ممثلا ميانمار وسري لانكا، بصفتهما دولتين معنيتين؛

(ب) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألمانيا، وغانا، ولاتفيا (أيضاً باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجزر مارشال، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسان مارينو، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان)، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وصربيا، وليختنشتاين)، وباكستان[2] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفييت نام؛

(ج) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وأذربيجان، وكندا، والدانمرك، وإستونيا، وآيسلندا، وأيرلندا، واليابان، وجزر مارشال (أيضاً باسم بالاو)، ونيوزيلندا، والنرويج، وباكستان، وتايلند، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة بهاراتي - المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، والمركز المستقل للبحوث والمبادرات من أجل الحوار، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومنظمة التمكين المتكامل للشباب - مجموعة المبادرات المشتركة، ولجنة الحقوقيين الدولية (أيضاً باسم منظمة الفرنسيسكان الدولية، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية)، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، ورابطة مبورورو للتنمية الاجتماعية والثقافية، وفريق حقوق الأقليات، ومؤسسة باسومي تياغام، وبراهار، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ومنظمة باروا العالمية.

57- وفي الجلسة 40، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثل البحرين ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

58- وفي الجلسة نفسها، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال، بما في ذلك التقرير والتحديثات الشفوية المقدمة في إطار البندين 2 و10 من جدول الأعمال، من المفوض السامي لحقوق الإنسان والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان ونائبة المفوض السامي (انظر الفصل عاشراً، الفرع دال).

ثالثاً- تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

ألف- جلسة التحاور مع المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة

المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين

59- في الجلسة الرابعة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، فرانسوا كريبو، تقريره (A/HRC/32/40).

60- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين الخامسة والسادسة، في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبنغلاديش، والصين، وكوستاريكا[2] (أيضاً باسم إيطاليا، والبرازيل، وتايلند، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، والفلبين، والمغرب)، وكوت ديفوار، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[2] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، والسلفادور، وغانا، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، وقيرغيزستان، وملديف، والمكسيك، والمغرب، وباكستان[2] (أيضاً باسم عن منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، وباراغواي، والفلبين، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أفغانستان، وأنغولا، وأرمينيا، وأستراليا، وبنن، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، واليونان، وهندوراس، وإيطاليا، وليبيا، ونيبال، والنيجر، وبيرو، والسنغال، وسيراليون، وإسبانيا، والسودان، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، والكرسي الرسولي؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة العمل الدولي من أجل السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، ومؤسسة كاريتاس الدولية، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان.

61- وفي الجلسة السادسة، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان

62- في الجلسة الخامسة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، فيليب ألستون، تقاريره (A/HRC/32/31 وAdd.1-2).

63- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا شيلي ورومانيا بصفتهما دولتين معنيتين.

64- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين الخامسة والسادسة، في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبنغلاديش، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والصين، وكوستاريكا[2] (أيضاً باسم إيطاليا، وسلوفينيا، والسنغال، وسويسرا، والفلبين، والمغرب)، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[2] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وإثيوبيا، وفرنسا، والهند، وإندونيسيا، وكينيا، وقيرغيزستان، وملديف، والمكسيك، والمغرب، وناميبيا، وباكستان[2] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والفلبين، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وتوغو، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وبيلاروس، وبنن، ومصر، وإريتريا، وهندوراس، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، والكويت، وليبيا، وماليزيا، ونيبال، والنيجر، والسنغال، وسيراليون، وإسبانيا، والسودان، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: الائتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية، ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومؤسسة الصين للتخفيف من حدة الفقر، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب.

65- وفي الجلسة السادسة، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية

66- في الجلسة السادسة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، داينيوس بوراس، تقاريره (A/HRC/32/32 وAdd.1-2 وA/HRC/32/33).

67- وفي الجلسة نفسها، انضمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، مود دي بوير – بوكيتشيو، والمقررة الخاصة المعنية بأشكال الرق المعاصرة، أورميلا بهولا، إلى المقرر الخاص وأدلوا ببيانات لتقديم التقرير المشترك عن زيارتهم إلى نيجيريا (A/HRC/32/32/Add.2).

68- وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، أدلى ببيانين ممثلا نيجيريا وباراغواي بصفتهما دولتين معنيتين.

69- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين الثامنة والتاسعة، المعقودتين في 15 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[2] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، والسلفادور، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وملديف، والمكسيك، والمغرب، وبنما، والفلبين، والبرتغال (أيضاً باسم البرازيل)، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسويسرا، وتوغو، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: الأرجنتين، وبيلاروس، وبنن، ومصر، واليونان، وهندوراس، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وليتوانيا، وماليزيا، وموناكو، ونيبال، ونيوزيلندا، وباكستان، وسيراليون، والسودان، وتركيا، وأوروغواي؛

(ج) مراقب عن كيان تابع للأمم المتحدة ووكالة متخصصة ومنظمة ذات صلة: صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(د) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، ومركز الحقوق الإنجابية، واللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، والمجلس الدولي لدعم عدالة المحاكمات وحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال (أيضاً باسم المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع)، والحرية الآن، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين (أيضاً باسم الاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)، والمنظمة التنموية العراقية، ومنظمة أخوات الرحمة في الأمريكتين.

70- وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

71- في الجلسة السادسة، المعقودة في 14 حزيران/يونيه 2016، قدمت المقررة الخاصة المعنية بالاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، ماريا غراتسيا جياماريناروا، تقاريرها (A/HRC/32/41 وCorr.1 وAdd.1).

72- وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، أدلى ببيان ممثل الأردن بصفته دولة معنية.

73- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين الثامنة والتاسعة، المعقودتين في 15 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقررة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبيلاروس[2] (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وأوزبكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتركمانستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وشيلي، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وسنغافورة، وطاجيكستان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وليبيا، ومصر، ونيجيريا، ونيكاراغوا، والهند)، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، وإكوادور، والسلفادور، وإثيوبيا، وجورجيا، وألمانيا، والهند، وإندونيسيا، وقيرغيزستان، وملديف، والمغرب، والفلبين، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وتوغو، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وبيلاروس، والبوسنة والهرسك، وكوستاريكا، وجيبوتي، ومصر، وإستونيا، واليونان، وهندوراس، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والعراق، وإسرائيل، وإيطاليا، والكويت، وماليزيا، ونيبال، وجمهورية مولدوفا، وصربيا، وسيراليون، والسودان، وتايلند، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي؛

(ج) مراقب عن كيان تابع للأمم المتحدة ووكالة متخصصة ومنظمة ذات صلة: المنظمة الدولية للهجرة؛

(د) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي؛

(هـ) المراقب عن النظام العسكري ذي السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(و) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، ورابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، ومؤسسة الصين للتخفيف من حدة الفقر، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، ومنظمة أخوات الرحمة في الأمريكتين، ومنظمة باروا العالمية.

74- وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

75- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا إندونيسيا وتايلند ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين

76- في الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، قدمت المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين، مونيكا بينتو، تقريريها (A/HRC/32/34 وAdd.1).

77- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل غينيا - بيساو بصفتها دولة معنية.

78- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقررة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بلجيكا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[2] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وفرنسا، والهند، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وملديف، وناميبيا، ونيجيريا، وباكستان[2] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والفلبين، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وتوغو، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: الأرجنتين، ومصر، وإستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإسرائيل، وباكستان، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، والرابطة البوركينية من أجل بقاء الطفل، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها، ومؤسسة دار حقوق الإنسان (باسم رابطة المحامين الدولية)، والمجلس هنود أمريكا الجنوبية، ورابطة المحامين الدولية، ولجنة الحقوقيين الدولية (أيضاً باسم منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان)، ومؤتمر العالم الإسلامي.

79- وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، أثارت جمهورية فنزويلا البوليفارية نقطة نظام بشأن البيان الذي أدلت به الولايات المتحدة الأمريكية، واعترضت على الإشارة إلى دولة لم يرد ذكرها في تقرير المقررة الخاصة.

80- وأيدت أربعة وفود نقطة النظام[3] بينما عارضتها ثلاثة وفود[4].

81- وبموجب المادتين 113 و127 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أجرى مجلس حقوق الإنسان تصويتاً بنداء الأسماء على مسألة ما إذا كانت هناك إشارة في البيان إلى دولة غير مذكورة في تقرير المقررة الخاصة. وكانت نتيجة التصويت إيجابية بأغلبية 13 صوتاً مقابل 12 صوتاً وامتناع 11 عضواً عن التصويت.

82- وفي الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

83- وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثلا الصين ومصر ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

84- وفي الجلسة 13، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي

85- في الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، قدمت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، فرجينيا داندان، تقريريها (A/HRC/32/43 وAdd.1).

86- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل المغرب بصفته دولة معنية.

87- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ببيان ممثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب.

88- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلسة التاسعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الخبيرة المستقلة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، والسلفادور، والهند، وباكستان[5] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، والفلبين، وقطر، وجنوب أفريقيا؛

(ب) ممثلا دولتين مراقبتين: مصر والكويت؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين (أيضاً باسم جمعية تآخي القلوب، وأخوات الإحسان للقديس فينسنت دي بول، ومنظمة إدموند رايس الدولية، ومؤسسة المريَميين للتضامن الدولي، ومؤسسة غايا، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، ومنظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، ورابطة صندوق لوسيس الاستئماني، ومنظمة الإنسانية الجديدة؛ والحركة الكاثوليكية الدولية للسلام (باكس كريستي)، ورابطة الأرض من أجل طاقة نظيفة)، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة

(3) الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وكوبا.

(4) ألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

(5) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

(أيضاً باسم رابطة الحقوقيين الأمريكية، و"فرنسا الحريات: مؤسسة دانييل ميتران"، وحركة التصالح الدولية، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي).

89- وفي الجلسة نفسها، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، ردت الخبيرة المستقلة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال

90- في الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، قدم رئيس الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، دانتي بيسي، تقارير الفريق العامل (A/HRC/32/45 وAdd.1-4).

91- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل البرازيل بصفتها دولة معنية.

92- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 11 و13، المعقودتين في 16 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 14، المعقودة في 17 حزيران/يونيه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى رئيس الفريق العامل:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، وإكوادور، وألمانيا، وغانا، وإندونيسيا، والمكسيك، ونيجيريا، وقطر، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، والبرازيل، وشيلي، وتشيكيا، ومصر، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وموزامبيق، والنيجر، والنرويج، وإسبانيا، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة فلسطين؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة الخوئي، والمركز الإقليمي لحقوق الإنسان والعدل بين الجنسين، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان.

93- وفي الجلسة 14، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، رد رئيس الفريق العامل على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

94- في الجلسة 11، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، دايفد كاي، تقريره (A/HRC/32/38).

95- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 11 و13، المعقودتين في 16 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 14، المعقودة في 17 حزيران/يونيه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، والهند، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وليبيا، وملديف، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، وباكستان[5] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وباراغواي، والبرتغال، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، وتشيكيا، ومصر، وإستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، واليابان، وليبيا، ونيوزيلندا، والنيجر، والنرويج، وباكستان، وبولندا، وإسبانيا، والسويد (أيضاً باسم فنلندا)، وفنلندا، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: أليران كيسيدران نيغارا: حركة الوعي القومي، ومؤسسة الخوئي، ومؤسسة السلام، والمادة 19: المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومؤسسة هلسنكي لحقوق الإنسان، ورابطة المحامين الدولية، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، ومؤسسة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية، وحملة شعار الصحافة.

96- وفي الجلسة 13، المعقودة في 16 حزيران/يونيه 2016، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

97- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو الصين ومصر وتايلند في إطار ممارسة حق الرد.

المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم

98- في الجلسة 14، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم، كيشور سينغ، تقريريه (A/HRC/32/37 وAdd.1).

99- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل فيجي بصفتها دولة معنية.

100- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 14 و15، المعقودتين في 17 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والصين، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، والسلفادور (أيضاً باسم البرتغال، والسنغال، ومصر)، وإثيوبيا، وفرنسا، وجورجيا، وغانا، وإندونيسيا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وملديف، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، وباكستان[5] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، وباراغواي، والبرتغال، وقطر (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية)، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا (أيضاً باسم إيطاليا، والبرازيل، وتايلند، وكوستاريكا، والسنغال، وسويسرا، والفلبين، والمغرب)، وجنوب أفريقيا، وتوغو؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، والبحرين، وبنن، وبوركينا فاسو، وكوستاريكا، ومصر، وإستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وليتوانيا، وماليزيا، ومالي، والنيجر، وبولندا، وسيراليون، وتونس؛

(ج) مراقب عن كيان تابع للأمم المتحدة ووكالة متخصصة ومنظمة ذات صلة: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛

(د) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: رابطة الاتصالات التقدمية، واتحاد المرأة الكوبية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتحرير.

101- وفي الجلسة 15، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات

102- في الجلسة 14، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات، ماينا كياي، تقاريره (A/HRC/32/36 وAdd.1-3).

103- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا جمهورية كوريا وشيلي بصفتهما دولتين معنيتين.

104- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 14 و15، المعقودتين في 17 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وفرنسا، وجورجيا، وغانا، والهند، وإندونيسيا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وملديف، ونيجيريا، وباراغواي، والفلبين، والبرتغال، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وكوستاريكا، وتشيكيا، ومصر، وإستونيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وإيطاليا، وليتوانيا، وميانمار، ونيوزيلندا، والنيجر، والنرويج، وباكستان، وبولندا، وسيراليون، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وتونس، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة فلسطين؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: أليران كيسيدران نيغارا: حركة الوعي القومي، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، وشبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، والحرية الآن، ومؤسسة دار حقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، ومؤسسة تضامن الشعوب من أجل الديمقراطية التشاركية.

105- وفي الجلسة 15، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

106- وفي الجلسة 16، المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه

107- في الجلسة 16، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، قدمت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، دوبرافكا سيمونوفيتش، تقاريرها (A/HRC/32/42 وCorr.1 وAdd.1-3).

108- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو جورجيا وجنوب أفريقيا والسودان بصفتها دولاً معنية.

109- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المحامي العام (أمين المظالم) في جورجيا ببيان.

110- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلسة 16، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 17، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقررة الخاصة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، وقيرغيزستان، ولاتفيا، وملديف، والمكسيك، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا، وباكستان[5] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، وباراغواي، والبرتغال، وقطر (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية)، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسويسرا، وتوغو، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أفغانستان، وأنغولا، والأرجنتين، وأرمينيا، وأستراليا، وبنن، والبرازيل، وبلغاريا، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، وكرواتيا، وتشيكيا، والدانمرك، وإستونيا، وفيجي، وفنلندا، واليونان، وغينيا – بيساو، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، والأردن، وليختنشتاين، وليتوانيا، وماليزيا، ومالي، والجبل الأسود، وميانمار، ونيبال، والنيجر، والنرويج، وباكستان، وجمهورية مولدوفا، وسان تومي وبرينسيبي، وإسبانيا، والسودان، وتايلند، وتونس، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوروغواي؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) المراقب عن النظام العسكري ذي السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، التحالف المسكوني من أجل حقوق الإنسان والتنمية، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، ومركز كوريا المعني بسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والمجلس الكوري للنساء اللائي جندتهن اليابان في إطار الاسترقاق الجنسي العسكري، وحركة التحرير، وحركة الشباب المنتصرين، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (أيضاً باسم التحالف العالمي لمشاركة المواطنين).

111- وفي الجلسة 17، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، ردت المقررة الخاصة على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة

112- في الجلسة 16، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، قدمت رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، فرانسيس راداي، تقارير الفريق العامل (A/HRC/32/44 وAdd.1-2).

113- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا السنغال والولايات المتحدة الأمريكية بوصفهما دولتين معنيتين.

114- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلسة 16، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 17، المعقودة في 20 حزيران/يونيه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى رئيسة الفريق:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، والأرجنتين، وبلجيكا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، والجمهورية الدومينيكية[5] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وفرنسا، وغانا، واليونان، وإندونيسيا، وقيرغيزستان، والمكسيك، والمغرب، ونيجيريا، وباراغواي، والفلبين، والبرتغال، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا، والسودان، وسويسرا، وتوغو، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أفغانستان، وأنغولا، وأرمينيا، وأستراليا، وبنن، وكندا، وشيلي، وكولومبيا، والدانمرك، وإستونيا، وفنلندا، وغينيا – بيساو، وهنغاريا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، وماليزيا، وميانمار، ونيبال، ونيوزيلندا، والنيجر، والنرويج، وباكستان، وجمهورية مولدوفا، وسان تومي وبرينسيبي، والسويد، وتونس، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وتحالف الدفاع عن الحرية (أيضاً باسم منظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل)، والرابطة الإنسانية البريطانية، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية، والمجلس الدولي لدعم عدالة المحاكمات وحقوق الإنسان، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات.

115- وفي الجلسة 16، المعقودة في 17 حزيران/يونيه 2016، ردت رئيسة الفريق على الأسئلة وأدلت بملاحظاتها الختامية.

المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا

116- في الجلسة 17، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً، تشالوكا بياني، تقاريره (A/HRC/32/35 وAdd.1-4).

117- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو هندوراس والعراق والفلبين والجمهورية العربية السورية بصفتها دولاً معنية.

118- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 17 و18، في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: النمسا، والصين، وكوبا، وجورجيا، وغانا، ولاتفيا، ونيجيريا، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وأستراليا، وأذربيجان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والدانمرك، وإكوادور، ومصر، وإستونيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، والعراق، وليبيا، والنرويج، وصربيا، وسيراليون، والسودان، وتركيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة فلسطين؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) المراقبان عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والنظام العسكري ذي السيادة المستقلة لمالطة لسانت جون في القدس ورودس ومالطة؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة الخوئي، وبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومركز أوروبا – العالم الثالث، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، ومنظمة محامون دوليون، وفريق حقوق الأقليات، ومنظمة باروا العالمية، والمؤتمر اليهودي العالمي.

119- وفي الجلسة 18، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

120- وفي الجلسة 19، المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ممثلا أرمينيا وأذربيجان ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

121- في الجلسة 17، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً، كريستوف هاينز، تقاريره (A/HRC/32/39 وAdd.1-5).

122- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل أوكرانيا بصفتها دولة معنية.

123- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك والتي دارت في الجلستين 17 و18، في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بلجيكا، والصين، وكوبا، وغانا، وناميبيا، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وإستونيا، والدانمرك، ومصر، ونيوزيلندا، وباكستان، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة فلسطين؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك (عن طريق رسالة بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام، واللجنة المكسيكية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وإل تشيناكولو، والاتحاد الاسلامي الدولي للمنظمات الطلابي، ومنظمة محامون دوليون، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، ومنظمة باروا العالمية، ومؤتمر العالم الإسلامي.

124- وفي الجلسة 18، رد المقرر الخاص على الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

باء- حلقات النقاش

حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمجلس حقوق الإنسان: الإنجازات والتحديات

125- في الجلسة الثالثة، المعقودة في 13 حزيران/يونيه 2016، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بمقرر المجلس 115/31، حلقة نقاش رفيعة المستوى بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للمجلس، ركزت على ما حققه المجلس من إنجازات وما يواجهه من تحديات.

126- وأدلى نائب الأمين العام للأمم المتحدة ومفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببيانين افتتاحيين لحلقة النقاش. وتولى إدارة النقاش نائب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

127- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: الرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة، يواكيم روكر؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة، بودلير ندونغ إيلا؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة، ريميجيوس أشيلليس هينتشل؛ والرئيسة السابقة لمجلس حقوق الإنسان في دورته السادسة، لورا دوبوي لاسيري؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة، سيهاساك فوانغكيتكو؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الرابعة، أليكس فان مويوي؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثالثة، مارتن إ. أوهومويبي؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية، دورو كوستيا؛ والرئيس السابق لمجلس حقوق الإنسان في دورته الأولى، لويس ألفونسو دي ألبا غونغورا

(عن طريق رسالة بالفيديو)؛ والمقررة الخاصة السابقة المعنية بحق الإنسان في مياه الشرب المأمونة وحقه في خدمات الصرف الصحي، كاتارينا دي ألبوكيركي، والمناصرة للأمم المتحدة لدى منظمة هيومن رايتس ووتش، ليلى مطر.

128- وقُسِّمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى شقين عُقدا في الجلسة نفسها. وخلال الشق الأول من النقاش، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الصين (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والاتحاد الروسي، وجنوب السودان) وكوبا (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإريتريا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وسري لانكا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ونيكاراغوا، والهند)، ومصر (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوغندا، وباكستان، وبيلاروس، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا)، والمغرب (باسم الدول الأعضاء والدول المراقبة في المنظمة الدولية للفرنكوفونية)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، ورواندا[6] (أيضاً باسم الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين، وإسبانيا، وأستراليا، وألمانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وتشيكيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية كوريا، وجنوب السودان، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقطر، وكندا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليبريا، وليختنشتاين، ومالي، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والنرويج، ونيجيريا، ونيوزيلندا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان) وسويسرا (أيضاً باسم سلوفينيا وليختنشتاين والنمسا) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (أيضاً باسم إثيوبيا، وإيطاليا، والمغرب، والمكسيك، واليابان) وفييت نام (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)؛

(ب) ممثل دولة مراقبة: هندوراس؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛

(هـ) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(و) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم منظمة المادة 19 - المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان).

129- وخلال الشق الثاني من النقاش، أدلت ببيانات الجهات التالية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بنغلاديش، والبرازيل[6] (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، وكوستاريكا[6] (أيضاً باسم إيطاليا، والبرازيل، وتايلند، وسلوفينيا، والسنغال،

(6) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

وسويسرا، والفلبين، والمغرب)، والجمهورية الدومينيكية[6] (باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، وأيرلندا[6] (أيضاً باسم أوروغواي، وبوتسوانا، وتركيا، وتونس، وجمهورية كوريا، وجورجيا، وسويسرا، وكوستاريكا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج)، وباكستان[6] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والإمارات العربية المتحدة؛

(ب) ممثل دولة مراقبة: آيسلندا (أيضاً باسم الدانمرك، والسويد، وفنلندا، والنرويج)؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (أيضاً باسم منظمة المادة 19 – المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، والطائفة البهائية الدولية، والمبادرة العالمية من أجل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة الحقوقيين الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان)، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

130- وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

حلقة نقاش بشأن تعزيز وحماية الحق في التنمية، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية

131- في الجلسة السابعة، المعقودة في 15 حزيران/يونيه 2016، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 4/31، حلقة نقاش بشأن تعزيز وحماية الحق في التنمية، في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية.

132- وعُرض شريط فيديو أنتجته المفوضية السامية للاحتفال بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان الحق في التنمية ولفتح حلقة النقاش.

133- وأدلى المفوض السامي ببيان افتتاحي لحلقة النقاش. وتولى إدارة النقاش الممثل الدائم لمصر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، عمرو رمضان.

134- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: فلافيا بيوفيسان، أمينة حقوق الإنسان بوزارة العدل في البرازيل؛ والممثل الدائم لجامايكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، واين ماك كوك؛ ورئيس إدارة القانون الدولي وحقوق الإنسان ومدير مركز حقوق الإنسان في جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة في كوستاريكا، ميخير كانادي؛ والمدير التنفيذي لمركز الجنوب في جنيف، مارتن خور.

135- وقُسِّمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى شقين عُقدا في الجلسة نفسها. وخلال الشق الأول من النقاش، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: البرازيل[6] (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، والصين (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسري لانكا، وسنغافورة، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وكمبوديا، وكوبا، وكينيا، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، ونيكاراغوا، والهند)، والجمهورية الدومينيكية[6] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والسلفادور، وإثيوبيا، وإيران

(جمهورية – الإسلامية)[6] (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وناميبيا، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والإمارات العربية المتحدة؛

(ب) ممثل دولة مراقبة: تونس؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة.

136- وفي نهاية الشق الأول، وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بتعليقات.

137- وخلال الشق الثاني من النقاش، أدلت ببيانات الجهات التالية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وكوبا، وإكوادور، والهند، وإندونيسيا، والفلبين، والبرتغال، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: مصر، والأردن، وماليزيا، وباكستان، والسنغال، وسيراليون، وسري لانكا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: منظمة التعاون الإسلامي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية (أيضاً باسم مبادرة الحقوق الجنسية)، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (أيضاً باسم جمعية تآخي القلوب، وجماعة بنات الخير من سانت فنسنت دي بول، ورابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام – درجة الوعّاظ، وهيئة إدموند رايس الدولية، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم، ومنظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو السالزيين، ومنظمة الإنسانية الجديدة، وباكس كريستي – الحركة الكاثوليكية الدولية للسلام، ورابطة القديسة تيريزا)، والجمعية الصينية لدراسات حقوق الإنسان، والمجلس الدولي لدعم عدالة المحاكمات وحقوق الإنسان، وجمعية الأمل الدولية.

138- وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

مناقشة سنوية مدتها يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة

139- عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 30/6 و14/29، عُقدت مناقشة سنوية لمدة يوم كامل بشأن حقوق الإنسان للمرأة في 16 حزيران/يونيه 2016. وقُسمت المناقشة التي كانت مدتها يوماً كاملاً إلى حلقتي نقاش.

140- وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في اليوم نفسه، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش الأولى بشأن العنف ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية وأسبابه الجذرية.

141- وأدلت نائبة المفوض السامي ببيان افتتاحي لحلقة النقاش. وتولى إدارة النقاش عضو آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، ويلتون ليتلتشايلد.

142- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، دوبرافكا سيمونوفيتش، ومؤسِّسة ومديرة مركز ثقافات شعوب بيرو الأصلية، والصحافية والناشطة في مجال حقوق الشعوب الأصلية، تارسيلا ريفيرا زيا؛ ومحامية الشعوب الأصلية والمؤسِّسة والمسيِّرة الإدارية لمؤسسة ريفرفيو غلوبال بارتنرز، جوزيفين كاشمان؛ والمديرة التنفيذية للصندوق الاستئماني بياكو لايكيبياك، جينيفر كوينانتي.

143- وقُسِّمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى شقين عُقدا في الجلسة نفسها. وخلال الشق الأول من النقاش، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الدانمرك[6] (أيضاً باسم إستونيا، وآيسلندا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج) والجمهورية الدومينيكية[6] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وناميبيا، وباكستان[6] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنما، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وكندا (أيضاً باسم أستراليا ونيوزيلندا)، وهندوراس، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مركز الموارد القانونية للشعوب الأصلية (أيضاً باسم صندوق حقوق الأمريكيين الأصليين)، والمنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي (أيضاً باسم لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور)، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

144- وفي نهاية الشق الأول، وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بتعليقات.

145- وخلال الشق الثاني من حلقة النقاش الأولى، أدلت ببيانات الجهات التالية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وباراغواي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وإيطاليا، وبيرو، وسورينام، وشيلي؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: المنظمة الدولية لقانون التنمية؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي.

146- وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش الأولى على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

147- وفي الجلسة 12، المعقودة في اليوم نفسه، عقد مجلس حقوق الإنسان حلقة النقاش الثانية بشأن حقوق المرأة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030: الوفاء بالوعد بعدم ترك أحد خلف الركب.

148- وأدلت نائبة المفوض السامي ببيان افتتاحي لحلقة النقاش. وتولى إدارة النقاش المدير التنفيذي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية.

149- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: سفيرة أستراليا المعنية بالنساء والفتيات، ناتاشا ستوت ديسبوجا؛ والمديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية، أرانتشا غونزالس؛ وأستاذة الاقتصاد في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط، بجامعة جواهر لال نهرو، جاياتي غوش؛ ومنسقة شؤون الشابات في جمعية الشابات المسيحية العالمية، فانيسا أنيوتي.

150- وقُسمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى شقين عُقدا في الجلسة نفسها. وخلال الشق الأول من النقاش، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجمهورية الدومينيكية[6] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، والهند (باسم الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجنوب أفريقيا، والصين)، وهولندا، وباكستان[6] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والفلبين (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: نيوزيلندا (أيضاً باسم كندا)، والسويد (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، وفنلندا، والنرويج)؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: لجنة المساواة وحقوق الإنسان في بريطانيا العظمى (عن طريق رسالة بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، وهيئة رصد الأمم المتحدة.

151- وفي نهاية الشق الأول، وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بتعليقات.

152- خلال الشق الثاني في حلقة النقاش الثانية، أدلت ببيانات الجهات التالية:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الإمارات العربية المتحدة، وإكوادور، وباراغواي، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وفرنسا؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: الأرجنتين، وأستراليا، والنمسا، وجزر البهاما، وشيلي، ومصر، وإستونيا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ونيبال، وسيراليون، وسنغافورة، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة الخطة الدولية، والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

153- وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش الثانية على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

154- وفي الجلسة 13، المعقودة في اليوم نفسه، أدلى ممثل هندوراس ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

حلقة نقاش بشأن إمكانية استخدام الرياضة والمثل الأوليمبي الأعلى لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة

155- في الجلسة 37، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 23/31، حلقة نقاش بشأن إمكانية استخدام الرياضة والمثل الأوليمبي الأعلى لتعزيز حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة.

156- وأدلى المفوض السامي ببيان افتتاحي لحلقة النقاش.

157- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المشاركون في حلقة النقاش التالية أسماؤهم: مدير المشاريع في مركز دعم الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة التابع لمؤسسة نيبون، وفائز بالميدالية الذهبية للألعاب

الأولمبية لذوي الإعاقة ثلاث مرات في إطار سباقات زلاجات الجليد، ميكي ماثيسون؛ ورئيسة قسم الاستدامة وإمكانية الوصول والإرث في اللجنة المنظمة لريو 2016 للألعاب الأولمبية والألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة، تانيا براغا؛ والأمين العام للجنة الألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة في روسيا، وفائز بالميدالية الذهبية للألعاب الأولمبية لذوي الإعاقة خمس مرات في السباحة، أندري ستروكين؛ وعضو لجنة التسويق باللجنة الأولمبية الدولية، وفائزة بالميدالية الفضية الأولمبية في كرة الماء، ستافرولا كوزومبولي؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة حقوق الإنسان والأعمال التجارية، جون موريسون.

158- وقُسِّمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى شقين عُقدا في الجلسة نفسها. وخلال الشق الأول من النقاش، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: البرازيل[6] (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، والجمهورية الدومينيكية[6] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، واليونان[6] (باسم الاتحاد الروسي، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والصين، وقبرص، والكونغو، ولبنان، والمغرب، واليابان) وملديف، وقطر (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، وتركيا، وسري لانكا، وغواتيمالا، وقبرص، ونيوزيلندا، واليابان، واليونان)، والاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: جزر البهاما، ومصر، وماليزيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الإسكتلندية لحقوق الإنسان (عن طريق رسالة بالفيديو)؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة هيومن رايتس ووتش، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان (أيضاً باسم المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، ومؤسسة سودفيند للسياسات الإنمائية، ومعهد فيينا للتنمية والتعاون).

159- وفي نهاية الشق الأول، وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بتعليقات.

160- وخلال الشق الثاني، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المشاركين في النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الصين، ونيجيريا، وباكستان[6] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وجنوب أفريقيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفييت نام؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: النمسا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، ولبنان، وإسبانيا، والسودان، والكرسي الرسولي؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: مجلس أوروبا؛

(د) مراقب عن اللجنة الأولمبية الدولية؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية.

161- وفي الجلسة نفسها، رد المشاركون في حلقة النقاش على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

جيم- مناقشة عامة بشأن البند 3 من جدول الأعمال

162- في الجلستين 18 و19، المعقودتين في 20 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 20، المعقودة في 21 حزيران/يونيه، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن التقارير المواضيعية في إطار البندين 2 و3 من جدول الأعمال، وأدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والبرازيل[6] (أيضاً باسم ألمانيا، وسويسرا، وليختنشتاين، والمكسيك، والنرويج، والنمسا) والصين، وكوستاريكا[6] (أيضاً باسم ألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوغندا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبالاو، وبلجيكا، وبنما، وبيرو، والجزائر، وجزر مارشال، ورومانيا، وساموا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وكوت ديفوار، وكيريباس، ولكسمبرغ، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وهولندا)، وكوبا، وإكوادور، وغانا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية)[6] (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وقيرغيزستان، وملديف، والمغرب، وناميبيا، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا)، النرويج[6] (باسم الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وغانا،) وباكستان[6] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والفلبين، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا (أيضاً باسم كرواتيا والنمسا)، وسلوفينيا (أيضاً باسم الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، والبرتغال، وتونس، والسلفادور، وسنغافورة، وناميبيا، والنمسا) وجنوب إفريقيا، وسويسرا (أيضاً باسم الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبنن، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكوستاريكا، والكونغو، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وموناكو، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان، ودولة فلسطين)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: جزر البهاما، وشيلي، وكوستاريكا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، واليونان، وغيانا، والعراق، وأيرلندا، وبيرو، وبولندا، وسانت كيتس ونيفس، والسنغال، وسيراليون، وإسبانيا، والسودان، وسورينام، وتونس، والولايات المتحدة؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية؛

(د) المراقبون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان: منتدى آسيا والمحيط الهادئ، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين (أيضاً باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة الأفريقية للصحة لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والوكالة الدولية للتنمية، والوكالة المعنية بحقوق الإنسان، وتحالف الدفاع عن الحرية، ومؤسسة السلام، والرابطة الحقوقيين الأمريكية، وأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، ورابطة بهاراتي - المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، والرابطة البوركينية من أجل بقاء الطفل، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة دونينيو، وجمعية تآخي القلوب (أيضاً باسم رابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين)، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، وجمعية أوسبيس ستللا، والرابطة الإنسانية البريطانية، ومركز التحقق، ومركز أوروبا - العالم الثالث (أيضاً باسم الرابطة

الدولية للمحامين الديمقراطيين)، ومركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام، ومنظمة غناء الفهد في الصحراء، وشبكة حقوق الطفل (أيضاً باسم الجمعية المعنية بأطفال الشوارع، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، والشبكة الأوروبية لحقوق الطفل، ومؤسسة المرِيَمِيين للتضامن الدولي، والشبكة الدولية للقضاء على استغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية والاتجار بهم لأغراض جنسية، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، والحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع، والمنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، ومنظمة الخطة الدولية، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، ومؤسسة القمة العالمية للمرأة)، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين (أيضاً باسم منظمة المادة 19 – المركز الدولي لمناهضة الرقابة)، ولجنة الحقوقيين الكولومبية، واللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان، ولجنة الكنائس للشؤون الدولية التابعة لمجلس الكنائس العالمي، والمجلس الدولي لدعم عدالة المحاكمات وحقوق الإنسان، والاتحاد المسكوني للقسطنطينيين، والمركز الأوروبي للقانون والعدل، والاتحاد الأوروبي للطلبة اليهود، واتحاد الطلاب اليهود، واتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، واتحاد المرأة الكوبية، وشبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور، ومؤسسة أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، وإل تشيناكولو، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، ومعهد دراسات السياسات، والجمعية الدولية للدعم الوظيفي، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد الاسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة محامون دوليون، والاتحاد الدولي للنساء المسلمات، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والمنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم (أيضاً باسم الاتحاد الدولي للجامعيات، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، ورابطة القديسة تيريزا)، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومركز كوريا المعني بسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والتحرير، وصندوق تثقيف مواطني مينيسوتا المهتمين بحماية الحق في الحياة، ومشروع إرث الأم، والمنظمة الدولية المعنية بأقل البلدان نمواً، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، ومنظمة براهار، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء)، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة (أيضاً باسم مركز أوروبا – العالم الثالث، وشبكة حقوق الطفل، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والجمعية المعنية بأطفال الشوارع، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، والشبكة الأوروبية لحقوق الطفل، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة، والمجلس الدولي للمرأة، ومنظمة الخطة الدولية، والاتحاد الدولي لأرض الإنسان)، وجمعية الشعوب المعرضة للخطر، واتحاد الحقوقيين العرب، وهيئة رصد الأمم المتحدة، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، وحركة الشباب المنتصرين، والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي، ومنظمة باروا العالمية، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمؤتمر اليهودي العالمي، ومؤتمر العالم الإسلامي.

163- وفي الجلسة 19، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، أدلى بممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والهند، وباكستان، وجمهورية كوريا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

164- وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانين ممثلا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا في إطار ممارسة الحق في الرد مرة ثانية.

165- وفي الجلسة 20، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثلا العراق والفلبين ببيانين في إطار ممارسة حق الرد.

دال- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

الشباب وحقوق الإنسان

166- في الجلسة 41، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثلو البرتغال وجمهورية مولدوفا والسلفادور (أيضاً باسم إيطاليا، والبرتغال، وتونس، وجمهورية مولدوفا، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، واليونان) مشروع القرار A/HRC/32/L.1، الذي قدمه كل من إيطاليا، والبرتغال، وتونس، وجمهورية مولدوفا، والسلفادور، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، واليونان، وشارك في تقديمه كل من أرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونغا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وجورجيا، ورومانيا، وصربيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وموناكو، والنمسا، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأيرلندا، وبنما، وجزر البهاما، وجمهورية كوريا، والدانمرك، وسان مارينو، وسري لانكا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفيجي، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومنغوليا، وميانمار، وهنغاريا، واليابان.

167- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

168- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 1/32).

الحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية

169- في الجلسة 41، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثلو أوروغواي والبرازيل وشيلي (باسم الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك) مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1، الذي قدمه كل من الأرجنتين، وأوروغواي، والبرازيل، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتشيكيا، والجبل الأسود، والدانمرك، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وقد انسحبت باراغواي وهولندا من قائمة مقدمي مشروع القرار الأصليين. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إستونيا، وإيطاليا، والجمهورية الدومينيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وصربيا، وغواتيمالا، ولاتفيا، وليتوانيا، واليابان.

170- وفي الجلسة نفسها، ووفقاً للمادة 116 من النظام الداخلي للجمعية العامة، اقترح ممثل المملكة العربية السعودية تأجيل النظر في مشروع القرار.

171- وفي وقت لاحق، أدلى ببيانين مؤيدين للاقتراح ممثلا بنغلاديش ونيجيريا (باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا). وأدلى ممثلا بنما والمكسيك ببيانين ضد الاقتراح.

172- وبموجب المادة نفسها، أُجري تصويت مسجل على اقتراح تأجيل النظر في مشروع القرار. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

المعارضون:

إكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبوتسوانا، وتوغو، وجنوب أفريقيا، وغانا، وفييت نام، وكينيا، وناميبيا، والهند

173- ورفض مجلس حقوق الإنسان اقتراح تأجيل النظر في مشروع القرار بأغلبية 22 صوتاً مقابل 15 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[7].

174- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل باكستان (باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا) التعديلات A/HRC/32/L.71 وA/HRC/32/L.72 وA/HRC/32/L.73 وA/HRC/32/L.74 وA/HRC/32/L.75 وA/HRC/32/L.76 وA/HRC/32/L.77 وA/HRC/32/L.78 وA/HRC/32/L.79 وA/HRC/32/L.80 وA/HRC/32/L.81 على مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1.

175- وقدمت باكستان (باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا) التعديلات A/HRC/32/L.71 وA/HRC/32/L.72 وA/HRC/32/L.73 وA/HRC/32/L.74 وA/HRC/32/L.75 وA/HRC/32/L.76 وA/HRC/32/L.77 وA/HRC/32/L.78 وA/HRC/32/L.79 وA/HRC/32/L.80 وA/HRC/32/L.81. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس إلى مقدمي مشروع القرار.

176- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 وعلى التعديلات المقترحة.

177- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

178- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سلوفينيا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.71.

(7) لم يدل وفد كوبا بصوته.

179- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.71. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وغانا، وفييت نام، وناميبيا، والهند

180- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.71 بأغلبية 18 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[8].

181- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سويسرا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.72.

182- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.72. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وغانا، وفييت نام، وناميبيا، والهند

183- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.72 بأغلبية 18 صوتاً مقابل 17 وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[8].

(8) لم تدل وفود بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

184- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ألمانيا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.73.

185- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.73. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والسلفادور، وغانا، وناميبيا

186- اعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.73 بأغلبية 24 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت[(9)].

187- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا بنما والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.74.

188- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.74. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبوتسوانا، وغانا، ومنغوليا، وناميبيا

(9) لم يدل وفدا بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوبا بصوتيهما.

189- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.74 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 17 وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت[9].

190- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا هولندا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.75.

191- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناء على طلب ممثل المكسيك، أجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.75. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وجنوب أفريقيا، وغانا، ومنغوليا، وناميبيا

192- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.75 A بأغلبية 20 صوتاً مقابل 18 صوتاً وامتناع ستة أعضاء عن التصويت[10].

193- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سلوفينيا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.76.

194- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.76. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وجنوب أفريقيا، وغانا، والفلبين، ومنغوليا، وناميبيا

(10) لم تدل وفود بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

195- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.76 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت[11].

196- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو سويسرا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.77.

197- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.77. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وغانا، ومنغوليا، وناميبيا

198- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.77 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 18 وامتناع أربعة أعضاء عن التصويت[11].

199- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو المكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.78.

200- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.78. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

(11) لم يدل وفدا بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوبا بصوتيهما.

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وجنوب أفريقيا، وغانا، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا، وناميبيا، والهند

201- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.78 بأغلبية 18 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع 9 تسعة أعضاء عن التصويت[(12)].

202- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو بنما والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وهولندا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.79.

203- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناء على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.79. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وغانا، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وناميبيا

204- واعتمد مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.79 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت[(12)].

205- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو سويسرا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.80.

206- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناء على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.80. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

(12) لم تدل وفود بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

المؤيدون:

الإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

المعارضون:

الاتحاد الروسي[13]، وألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وفييت نام، وناميبيا، والهند

207- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.80 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 16 صوتاً وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت[14].

208- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وسويسرا، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.81.

209- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.81. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والفلبين، وفييت نام، وناميبيا، والهند

(13) صرّح ممثل الاتحاد الروسي في وقت لاحق أن خطأ وقع في تصويت الوفد وأنه كان يعتزم التصويت لصالح القرار.

(14) لم تدل وفود بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

210- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.81 بأغلبية 19 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت[15].

211- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو سويسرا، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالاحتفاظ بعنوان مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1.

212- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل قطر، أُجري تصويت مسجل على الاحتفاظ بعنوان مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، والصين، والكونغو، وناميبيا، والهند

213- واحتفظ مجلس حقوق الإنسان بعنوان مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 15 صوتاً وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت[16].

214- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو سويسرا، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالاحتفاظ بالفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1.

215- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل قطر، أُجري تصويت مسجل على الاحتفاظ بالفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

(15) لم تدل وفود إثيوبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

(16) لم يدل وفدا فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بصوتيهما.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وتوغو، والجزائر، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وبوروندي، والصين، وغانا، والكونغو، وناميبيا، والهند

216- واحتفظ مجلس حقوق الإنسان بالفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[17].

217- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو سويسرا، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالاحتفاظ بالفقرة 2 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1.

218- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل قطر، أُجري تصويت مسجل على الاحتفاظ بالفقرة 2 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وتوغو، والجزائر، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوتسوانا، وبوروندي، والصين، والكونغو، وناميبيا، والهند

219- واحتفظ مجلس حقوق الإنسان بالفقرة 2 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع ثمانية أعضاء عن التصويت[18].

220- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وسويسرا والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا) والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالاحتفاظ بالفقرات من 3 إلى 7 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1.

(17) لم تدل وفود بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بأصواتها.

(18) لم يدل وفدا فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا بصوتيهما.

221- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل ملديف، أجري تصويت مسجل على الاحتفاظ بالفقرات من 3 إلى 7 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

إكوادور، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والفلبين، وناميبيا، والهند

222- واحتفظ مجلس حقوق الإنسان بالفقرات من 3 إلى 7 من مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع سبعة أعضاء عن التصويت[19].

223- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وألبانيا، وإندونيسيا، وبوتسوانا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، والمغرب، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي وكوستاريكا وكولومبيا)، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، ونيجيريا، وهولندا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار بصيغته المعدلة.

224- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل نيجيريا، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بصيغته المعدلة. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوبا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

(19) لم يدل وفدا إثيوبيا وكوبا بصوتيهما.

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والصين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

بوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وغانا، والفلبين، وناميبيا، والهند

225- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار A/HRC/32/L.2/Rev.1 بصيغته المعدلة بأغلبية 23 صوتاً مقابل 18 صوتاً وامتناع ستة أعضاء عن التصويت (القرار 2/32).

226- وفي الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، أدلى ممثلو الإمارات العربية المتحدة والصين وقطر (باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا) والمكسيك وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانات تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

الترتيبات الإقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

227- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل بلجيكا، أيضاً باسم أرمينيا وتايلند وجمهورية كوريا والسنغال والمكسيك، مشروع المقرر A/HRC/32/L.4، الذي قدمه كل أرمينيا، وبلجيكا، وتايلند، وجمهورية كوريا، والسنغال، والمكسيك. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع المقرر كل أستراليا، وإندونيسيا، وبنما، وبوتسوانا، وتونس، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والنمسا، وهندوراس، واليابان.

228- وفي الجلسة نفسها، أعلن رئيس المجلس أن مشروع المقرر A/HRC/32/L.4 قد نُقح شفوياً وأن التعديل A/HRC/32/L.66 على مشروع المقرر A/HRC/32/L.4 قد سحبه مقدِّمُه.

229- وقدم التعديل A/HRC/32/L.66 الاتحادُ الروسي.

230- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع المقرر بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (المقرر 115/32).

الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال: حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص والأشخاص المعرضين لخطر هذا الاتجار، لا سيما النساء والأطفال، في حالات النزاع وما بعد النزاع

231- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل الفلبين، أيضاً باسم ألمانيا، مشروع القرار A/HRC/32/L.6، الذي قدمته ألمانيا والفلبين، وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وأندورا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيرو، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأوروغواي، وأيرلندا، وبنما، وبيلاروس، وتايلند، وتشيكيا، ورواندا، وغواتيمالا، وفيجي، وكازاخستان، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وملديف، ومنغوليا، والنرويج، ونيوزيلندا، وهندوراس.

232- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 3/32).

القضاء على التمييز ضد المرأة

233- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل كولومبيا، أيضاً باسم المكسيك، مشروع القرار A/HRC/32/L.7/Rev.1، الذي قدمته كولومبيا والمكسيك، وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وكرواتيا، ولاتفيا، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهايتي، وهولندا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار الأرجنتين، وأستراليا، وإستونيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرازيل، وبلغاريا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، ورواندا، وسان مارينو، وسلوفينيا، وغواتيمالا، وقبرص، وكابو فيردي، وكندا، وكوستاريكا، وليتوانيا، ومالطة، ومنغوليا، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

234- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل كولومبيا شفوياً مشروع القرار.

235- وفي الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل الاتحاد الروسي التعديلات A/HRC/32/L.67، وA/HRC/32/L.68، وA/HRC/32/L.69، وA/HRC/32/L.70 لمشروع القرار A/HRC/32/L.7/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً، وأعلن أن التعديل A/HRC/32/L.68 قد سُحب.

236- وقدم الاتحاد الروسي التعديل A/HRC/32/L.67 وشاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية) وكوبا ومصر إلى مقدمي مشروع القرار. وقدم التعديل A/HRC/32/L.68 الاتحادُ الروسي. وقدم التعديل A/HRC/32/L.69 الاتحادُ الروسي وشاركت في تقديمه الصين. وقدم التعديل A/HRC/32/L.70 الاتحادُ الروسي وشاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت مصر إلى مقدمي التعديلات.

237- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المكسيك ببيان بشأن التعديلات المقترحة على مشروع القرار A/HRC/32/L.7/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً.

238- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار A/HRC/32/L.7/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً وعلى التعديلات المقترحة.

239- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

240- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سويسرا والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.67.

241- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.67. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوبا، وكينيا، والمغرب، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وغانا، وقطر، وكوت ديفوار، والكونغو، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا

242- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.67 بأغلبية 20 صوتاً مقابل 16 صوتاً وامتناع 11 عضواً عن التصويت.

243- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا بنما والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.69.

244- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.69. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكينيا، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وغانا، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب

245- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.69 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 16 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[20].

246- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سلوفينيا والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بالتعديل A/HRC/32/L.70.

(20) لم يدل وفد كوبا بصوته.

247- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل المكسيك، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.70. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، والكونغو، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار، وكينيا، والمغرب

248- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L70 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت[20].

249- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وإكوادور وباراغواي والسلفادور والصين والمملكة العربية السعودية (أيضاً باسم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/32/L.7/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً. ونأى ممثل باراغواي، في بيانه، بهذه الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة 11 من مشروع القرار. ونأى ممثل المملكة العربية السعودية، في بيانه، (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية وباسم الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) بهذه الدول الأعضاء عن توافق الآراء بشأن الفقرتين العاشرة والثالثة عشرة من الديباجة والفقرات 6 و11 و18 من مشروع القرار. ونأى ممثل الصين، في بيانه، بهذه الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة 18 من مشروع القرار. ونأى ممثل إكوادور، في بيانه، بهذه الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار. ونأى ممثل السلفادور، في بيانه، بهذه الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرتين العاشرة والثالثة عشرة من الديباجة والفقرة 4 من مشروع القرار.

250- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (القرار 4/32).

حقوق الإنسان والحرمان التعسفي من الجنسية

251- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم دولة بوليفيا المتعددة القوميات، مشروع القرار A/HRC/32/L.8، الذي قدمه الاتحاد الروسي وشاركت في بتقديمه دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أذربيجان، وبوتسوانا، وبيلاروس، وتونس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكابو فيردي، والمكسيك، وهايتي.

252- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

253- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 5/32).

تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

254- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، مشروع القرار A/HRC/32/L.11، الذي قدمته جمهورية إيران الإسلامية، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وشاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت باراغواي إلى مقدمي مشروع القرار.

255- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

256- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 6/32).

الحق في الجنسية: الحقوق المتساوية للمرأة في الجنسية في القانون والممارسة

257- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل المكسيك، أيضاً باسم أستراليا، وبوتسوانا، وتركيا، والجزائر، وسلوفاكيا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار A/HRC/32/L.12، الذي قدمه كل من أستراليا، وبوتسوانا، وتركيا، والجزائر، وسلوفاكيا، وكولومبيا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في تقديمه كل من أذربيجان، وإسبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفينيا، والسويد، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وتشيكيا، وجزر مارشال، وسري لانكا، وغواتيمالا، وكوستاريكا، وليتوانيا، والنمسا، واليابان، واليونان.

258- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل المملكة العربية السعودية، باسم الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بتعليق عام على مشروع القرار.

259- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

260- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 7/32).

ولاية المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء

261- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/HRC/32/L.15 الذي قدمته كوبا وشارك في تقديمه كل من إريتريا، وإسبانيا، وإكوادور، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وسويسرا، والصين، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، ولكسمبرغ، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهايتي. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أستراليا، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأيرلندا، وباكستان، والبرازيل، وبلغاريا، وبنغلاديش،

وبنما، وبوركينا فاسو، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، وسري لانكا، وصربيا، وغواتيمالا، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكابو فيردي، وليتوانيا، وماليزيا، وملديف، وموناكو، والنمسا، وهندوراس، واليابان، واليونان.

262- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

263- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 8/32).

حقوق الإنسان والتضامن الدولي

264- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل كوبا، أيضاً باسم إريتريا، وإكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، ونيكاراغوا، وهايتي مشروع القرار A/HRC/32/L.16، الذي قدمته كوبا، وشارك في تقديمه كل من إريتريا، وإكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، ونيكاراغوا، وهايتي. وفي وقت لاحق، انضم كل من إندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبيلاروس، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسري لانكا، والسلفادور، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية) إلى مقدمي مشروع القرار.

265- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل جنوب أفريقيا بتعليق عام على مشروع القرار.

266- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

267- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

268- وفي الجلسة نفسها، وبناء على طلب ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.16. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

المكسيك

269- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 33 صوتاً مقابل 13 وامتناع عضو واحد عن التصويت (القرار 9/32).

الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تحسين المساءلة وإتاحة سبل الانتصاف

270- في الجلسة 42، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، عرض ممثل النرويج، أيضاً باسم الاتحاد الروسي والأرجنتين وغانا، مشروع القرار A/HRC/32/L.19، الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وغانا، والنرويج وشارك في تقديمه كل من أندورا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وباراغواي، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، والدانمرك، وسويسرا، وفنلندا، وفيجي، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، وهندوراس. وانسحبت إسبانيا من قائمة مقدمي مشروع القرار الأصليين. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أستراليا، وألمانيا، وإندونيسيا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبولندا، وتايلند، وتونس، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، ورومانيا، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وفرنسا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وليتوانيا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

271- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل النرويج شفوياً مشروع القرار.

272- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

273- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

274- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (القرار 10/32).

ولاية المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا

275- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا أوغندا والنمسا مشروع القرار A/HRC/32/L.13 الذي قدمته أوغندا والنمسا، وشاركت في تقديمه كل من أذربيجان، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتونس، والجبل الأسود، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وزامبيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأفغانستان، وأوروغواي، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسري لانكا، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وملديف، وموناكو، ونيوزيلندا، وهايتي، وهنغاريا.

276- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

277- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 11/32).

أثر عمليات نقل الأسلحة على حقوق الإنسان

278- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا إكوادور وبيرو مشروع القرار A/HRC/32/L.14، الذي قدمته إكوادور وبيرو، وشارك في تقديمه كل من أنغولا، وبالاو، والسلفادور، والسودان، وهايتي، وهندوراس. وفي وقت لاحق، انضم كل من بنما، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وكابو فيردي، والكونغو، وملديف، ونيجيريا، ودولة فلسطين.

279- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل بيرو شفوياً مشروع القرار.

280- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل إكوادور بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

281- وفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

282- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو ألمانيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

283- وفي الجلسة نفسها، وبناءً على طلب ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، أُجري تصويت مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.14 بصيغته المنقحة شفوياً. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وسويسرا، والصين، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمكسيك، وملديف، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألمانيا، وفرنسا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وقطر، وقيرغيزستان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية

284- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً بأغلبية 32 صوتاً مقابل خمسة أصوات وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت (القرار 12/32).

تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها

285- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل السويد، باسم البرازيل وتركيا وتونس ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، مشروع القرار A/HRC/32/L.20 الذي قدمه كل من البرازيل، وتركيا، وتونس، والسويد، ونيجيريا، والولايات المتحدة الأمريكية، وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال،

وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، وصربيا، وفرنسا، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وإسرائيل، وألبانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وبنما، وبوتسوانا، وبيرو، وتوغو، وتيمور – ليشتي، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، والسنغال، وسويسرا، وشيلي، وغانا، وغواتيمالا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، ومنغوليا، ونيوزيلندا.

286- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل السويد شفوياً مشروع القرار.

287- وفي الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل الاتحاد الروسي التعديلات A/HRC/32/L.85 وA/HRC/32/L.86 وA/HRC/32/L.88 على مشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً، وأعلن أن التعديل A/HRC/32/L.85 قد سُحب. وفي وقت لاحق، عرض ممثل الصين، أيضاً باسم الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية وجنوب أفريقيا وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوبا، التعديل A/HRC/32/L.87 على مشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً.

288- وقدَّم التعديلَ A/HRC/32/L.85 الاتحادُ الروسي والصين، وشاركت في تقديمه بيلاروس. وفيما بعد انضمت فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوبا إلى مقدمي التعديل. وقدم التعديل A/HRC/32/L.86 الاتحادُ الروسي والصين، وشاركت في تقديمه بيلاروس. وفي وقت لاحق، انضمت جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى مقدمي التعديل. وقدم التعديلين A/HRC/32/L.87 وA/HRC/32/L.88 الاتحادُ الروسي والصين، وشاركت في تقديمهما إيران (جمهورية – الإسلامية) وبيلاروس. وفي وقت لاحق، انضمت فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوبا إلى مقدمي التعديلين.

289- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل نيجيريا ببيان بشأن التعديلات المقترحة على مشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً.

290- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو باراغواي وجمهورية كوريا وفرنسا ولاتفيا بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً وعلى التعديلات المقترحة.

291- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

292- وفي الجلسة نفسها، وبناءً على طلب ممثل نيجيريا، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.86. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا،

وغانا، وفرنسا، وكينيا، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبنغلاديش، وتوغو، والجزائر، والفلبين، وكوت ديفوار، والكونغو، ومنغوليا، وناميبيا

293- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.86 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 15 صوتاً وامتناع تسعة أعضاء عن التصويت.

294- وفي الجلسة نفسها أيضاً، وبناءً على طلب ممثل نيجيريا، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.87. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، والكونغو، وكينيا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وتوغو، والجزائر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار

295- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.87 بأغلبية 25 صوتاً مقابل 17 صوتاً وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت.

296- وفي الجلسة نفسها، وبناءً على طلب ممثل نيجيريا، أُجري تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.88. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا،

وفرنسا، والفلبين، وكينيا، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، ونيجيريا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وتوغو، وكوت ديفوار، والكونغو، وناميبيا

297- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.88 بأغلبية 24 صوتاً مقابل 18 صوتاً وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت.

298- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين والمملكة العربية السعودية (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت فيما يتعلق بمشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً. ونأى ممثل الصين، في بيانه، بهذه الدولة العضو عن توافق الآراء بشأن الفقرة السابعة عشرة من الديباجة والفقرة 5 من مشروع القرار.

299- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار A/HRC/32/L.20 بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (القرار 13/32).

حماية حقوق الإنسان للمهاجرين: تمتين إجراءات تعزيز وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، بمن فيهم المهاجرون في سياق تحركات كبيرة

300- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل المكسيك مشروع القرار A/HRC/32/L.22، الذي قدمته المكسيك وشارك في تقديمه كل من إكوادور، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسويسرا، والفلبين، والكاميرون، وهايتي، وهندوراس، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأرمينيا، وأيرلندا، وبنن، وتونس، والدانمرك، ورومانيا، وسري لانكا، والسويد، وشيلي، وغواتيمالا، وقبرص، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

301- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار.

302- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

303- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار دون تصويت (القرار 14/32).

الحصول على الأدوية في سياق حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية

304- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا البرازيل والهند، أيضاً باسم إندونيسيا، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والصين، ومصر مشروع القرار A/HRC/32/L.23/Rev.1، الذي قدمه كل إندونيسيا، والبرازيل، وتايلند، وجنوب أفريقيا، والسنغال، والصين، ومصر، والهند وشارك في تقديمه كل من باراغواي، وبيرو، وتركيا، وسري لانكا، وهايتي. وفي وقد لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إكوادور، وأوروغواي، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وبنغلاديش، وبنما، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتيمور – ليشتي، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول

الأفريقية)، وشيلي، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكوبا، وكولومبيا، وملديف، ونيكاراغوا، وهايتي، وهندوراس.

305- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل البرازيل شفوياً مشروع القرار.

306- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلا سويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتعليقات عامة على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

307- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

308- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا المكسيك وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

309- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (القرار 15/32).

تعزيز حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بتحسين بناء القدرات في مجال الصحة العامة

310- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل الصين، أيضاً باسم إيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ومصر مشروع القرار A/HRC/32/L.24/Rev.1، الذي قدمه كل من إيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، والبرازيل، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والصين، ومصر، وشارك في تقديمه كل من الاتحاد الروسي، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، وتركيا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسنغافورة، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكوبا، وهايتي. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إندونيسيا، وبنما، وبيلاروس، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية مولدوفا، وسري لانكا، وصربيا، وغواتيمالا، والفلبين، وملديف، ونيكاراغوا.

311- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل الصين شفوياً مشروع القرار.

312- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

313- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يقدر أن يترتب على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

314- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً دون تصويت (القرار 16/32).

معالجة أثر الأشكال المتعددة والمتقاطعة للتمييز والعنف في سياق العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان من قبل النساء والفتيات

315- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل البرازيل، أيضاً باسم الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكولومبيا، مشروع القرار A/HRC/32/L.25، الذي قدمته الأرجنتين، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وكولومبيا وشارك في تقديمه كل من إسبانيا،

وأنغولا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبيرو، وتركيا، والدانمرك، وفرنسا، وقبرص، ولكسمبرغ، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونس، وجامايكا، وجورجيا، وسلوفينيا، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، ومنغوليا، واليونان.

316- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل باراغواي بتعليق عام على مشروع القرار.

317- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

318- وفي الجلسة نفسها، اعتَمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار (القرار 17/32).

الصحة العقلية وحقوق الإنسان

319- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا البرازيل والبرتغال مشروع القرار A/HRC/32/L.26، الذي قدمته البرازيل والبرتغال وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وإسرائيل، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتونس، والجبل الأسود، ورومانيا، والسويد، وفرنسا، والفلبين، وفيجي، وكرواتيا، وموناكو، واليونان، ودولة فلسطين. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، وبنما، وبوركينا فاسو، وبولندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وسان مارينو، وسري لانكا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، وغواتيمالا، وقبرص، وكابو فيردي، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، وليتوانيا، ومالطة، وملديف، وموزامبيق، والنمسا، وهايتي، وهندوراس، واليابان، وأوروغواي، وأوكرانيا، وتوغو، وتيمور – ليشتي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

320- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

321- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت أعلن فيه أن بلده لا يؤيد توافق الآراء بشأن مشروع القرار.

322- وفي الجلسة نفسها، اعتَمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار (القرار 18/32).

التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة: منع العنف ضد النساء والفتيات، بمن فيهن نساء وفتيات الشعوب الأصلية، والتصدي له

323- في الجلسة 43، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل كندا مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، الذي قدمته كندا وشارك في تقديمه كل من أرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وصربيا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكوت ديفوار، ولاتفيا،

ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من أيرلندا، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبولندا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، وزامبيا، وسان مارينو، وسيراليون، وغواتيمالا، وكازاخستان، وكوستاريكا، وكولومبيا، وموريشيوس، والنيجر، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان.

324- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل كندا مشروع القرار شفوياً.

325- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان أن مقدمي مشروع القرار سحبوا التعديلات A/HRC/32/L.38، وA/HRC/32/L.39، وA/HRC/32/L.41، وA/HRC/32/L.45، وA/HRC/32/L.46.

326- وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.38. وفي وقت لاحق، انضمت كوبا إلى مقدِّم التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.39. وفي وقت لاحق، انضمت جمهورية إيران الإسلامية إلى مقدِّم التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.41. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية – الإسلامية) وبيلاروس إلى مقدِّم التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.45. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدِّم التعديل كل من إيران (جمهورية – الإسلامية)، وبيلاروس، والصين. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.46. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية – الإسلامية) وبيلاروس إلى مقدِّم التعديل.

327- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل الاتحاد الروسي التعديلات A/HRC/32/L.36، وA/HRC/32/L.37، وA/HRC/32/L.42، وA/HRC/32/L.43 المقترح إدخالها مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1 بصيغته المنقحة شفوياً، وأعلن سحب التعديلين A/HRC/32/L.40 وA/HRC/32/L.44.

328- وفي الجلسة نفسها أيضاً، نقح ممثل الاتحاد الروسي شفوياً التعديل A/HRC/32/L.37 المقترح إدخاله على مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً.

329- وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.36، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية – الإسلامية) وكوبا إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.37. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدِّم التعديل كل من إيران (جمهورية – الإسلامية)، ومصر، والمملكة العربية السعودية (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.40. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس ومصر إلى مقدِّم التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.42، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.43. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدِّم التعديل كل من بيلاروس، ومصر، والمملكة العربية السعودية (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية). وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.44. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس إلى مقدِّم التعديل.

330- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل بنما ببيان بشأن التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً.

331- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو فرنسا، ولاتفيا، وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، وباراغواي، وجمهورية كوريا بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً وعلى التعديلات المقترحة.

332- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

333- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو فرنسا وبنما وسويسرا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.36.

334- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل بنما، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.36. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وكوبا، وكينيا، والمغرب، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وفييت نام، وقطر، وكوت ديفوار، والكونغو، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا

335- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.36 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 12 صوتاً وامتناع 13 عضواً عن التصويت.

336- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ألبانيا وألمانيا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.37، بصيغته المنقحة شفوياً.

337- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل بنما، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.37، بصيغته المنقحة شفوياً. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والجزائر، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وقيرغيزستان، وكينيا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والصين، وفييت نام، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا

338- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.37 بصيغته المنقحة شفوياً بأغلبية 22 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت[20].

339- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا جورجيا والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.42.

340- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل بنما، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.42. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وناميبيا

341- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.42 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع 10 أعضاء عن التصويت.

342- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا سلوفينيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.43.

343- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل بنما، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.43. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، والجزائر، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وقيرغيزستان، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وتوغو، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وناميبيا

344- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.43، بصيغته المنقحة شفوياً، بأغلبية 24 صوتاً مقابل 10 أصوات، وامتناع 12 عضواً عن التصويت[20].

345- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الصين، والمملكة العربية السعودية (أيضاً باسم البحرين، وعمان، وقطر، والكويت)، وتوغو ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً. وأعلن ممثل الصين، في البيان الذي أدلى به، أن بلده لا يؤيد توافق الآراء بشأن الفقرة 4 من مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً. وأعلن ممثل المملكة العربية السعودية، في البيان الذي أدلى به (أيضاً باسم البحرين وعمان وقطر والكويت) أن هذه البلدان لا تؤيد توافق الآراء بشأن الفقرات من 7 إلى 9 من مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً.

346- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار A/HRC/32/L.28/Rev.1، بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 19/32).

تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم

347- في الجلسة 44، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل الإمارات العربية المتحدة مشروع القرار A/HRC/32/L.30/Rev.1، الذي قدمته الإمارات العربية المتحدة وشارك في تقديمه كل من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، وسلوفينيا، والصين، وطاجيكستان، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وناميبيا، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأندورا، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتشيكيا، وجزر البهاما، ورواندا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وكابو فيردي، وكندا، وكوستاريكا، وليختنشتاين، ومالطة، ومنغوليا، والنرويج، ونيجيريا، وهندوراس، وهنغاريا، واليابان، واليونان.

348- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

349- وفي الجلسة نفسها، اعتَمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار (القرار 20/32).

القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

350- في الجلسة 44، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار A/HRC/32/L.31/Rev.1، المقدم من جنوب أفريقيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وإسبانيا، وإستونيا، وإسرائيل، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا،

وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، وليتوانيا، ومالطة، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا، واليابان، واليونان.

351- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل جنوب أفريقيا مشروع القرار شفوياً.

352- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلا بلجيكا وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليقات عامة على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً.

353- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 21/32).

الحق في التعليم

354- في الجلسة 44، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل البرتغال مشروع القرار A/HRC/32/L.33، الذي قدمه البرتغال وشارك في تقديمه كل من أذربيجان، والأرجنتين، وأرمينيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتايلند، وتونس، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وفييت نام، وقبرص، وكرواتيا، وكوبا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، وموناكو، والنمسا، وهايتي، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، واليونان، ودولة فلسطين. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من إسبانيا، وإستونيا، وإندونيسيا، وأنغولا، وآيسلندا، وباكستان، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وبيرو، وتشيكيا، وتيمور - ليشتي، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وسان مارينو، وسري لانكا، والسلفادور، والسويد، وصربيا، والصين، وغواتيمالا، وفنلندا، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكابو فيردي، وكولومبيا، وملديف، ومنغوليا، واليابان.

355- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل البرتغال مشروع القرار شفوياً.

356- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

357- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 22/32).

حماية الأسرة: دور الأسرة في دعم حماية وتعزيز حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة

358- في الجلسة 44، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلو بيلاروس ومصر وقطر، أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وأوغندا، وبنغلاديش، وتونس، والسلفادور، والصين، وكوت ديفوار، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، مشروع القرار A/HRC/32/L.35، الذي قدمه كل من الاتحاد الروسي، وأوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وقطر، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، والذي شاركت في تقديمه أفغانستان، وألبانيا، وأنغولا، وباكستان (باسم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، باستثناء ألبانيا)، وزامبيا، وزمبابوي، وفيجي، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، والكونغو، وكينيا، وناميبيا. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من بوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وجامايكا، وسري لانكا، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهنغاريا.

359- وفي الجلسة نفسها، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية التعديلات A/HRC/32/L.82، وA/HRC/32/L.83 وA/HRC/32/L.84 على مشروع القرار A/HRC/32/L.35. وبعد ذلك، عرض ممثل سويسرا، أيضاً باسم النرويج، التعديل A/HRC/32/L.89 على مشروع القرار A/HRC/32/L.35.

360- وكانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية قد قدمت التعديل A/HRC/32/L.82، الذي شاركت في تقديمه إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم كل من البرتغال، وقبرص، وليتوانيا، واليونان إلى مقدمي التعديل. وكانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية قد قدمت التعديل A/HRC/32/L.83، الذي شاركت في تقديمه إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم كل من البرتغال، وقبرص، وليتوانيا، ومالطة، واليونان إلى مقدمي التعديل. وكانت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية قد قدمت التعديل A/HRC/32/L.84، الذي شاركت في تقديمه إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وكرواتيا، ولكسمبرغ، ومالطة، والنرويج، والنمسا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي وقت لاحق، انضم كل من البرتغال، وقبرص، ولاتفيا، وليتوانيا، واليونان إلى مقدمي التعديل. وقدمت النرويج وسويسرا التعديل A/HRC/32/L.89، الذي شاركت في تقديمه بلجيكا. وفي قت لاحق، انضمت البرتغال ولاتفيا إلى مقدم التعديل.

361- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو المغرب، وقطر، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية (أيضاً باسم أوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وكوت ديفوار، ومصر، وموريتانيا) ببيانات بشأن التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار A/HRC/32/L.35.

362- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو الجزائر، وبنغلاديش، وبلجيكا، وكوت ديفوار، وإندونيسيا، وكينيا، وملديف، وناميبيا، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسلوفينيا، والإمارات العربية المتحدة بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.35 وعلى التعديلات المقترحة.

363- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

364- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم أوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وقطر، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.82.

365- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل الاتحاد الروسي، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.82. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والسلفادور، والصين، وغانا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

الممتنعون عن التصويت:

جورجيا، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا

366- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.82 بأغلبية 25 صوتاً مقابل 16 صوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت[21].

367- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم أوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وقطر، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.83.

368- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناءً على طلب من ممثل قطر، تصويت مسجَّل على التعديل A/HRC/32/L.83. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

الممتنعون عن التصويت:

جمهورية كوريا، وجورجيا، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا

369- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.83 بأغلبية 27 صوتاً مقابل 13 صوتاً، وامتناع 5 أعضاء عن التصويت[21].

370- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم أوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وقطر، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.84.

(21) لم يدل وفدا بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وكوبا بصوتيهما.

371- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل المملكة العربية السعودية، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.84. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

الممتنعون عن التصويت:

جورجيا، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا

372- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.84 بأغلبية 27 صوتاً مقابل 14 صوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت[21].

373- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم أوغندا، وبنغلاديش، وبيلاروس، وتونس، والسلفادور، والصين، وقطر، وكوت ديفوار، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.89.

374- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل المغرب، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.89. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

الممتنعون عن التصويت:

جورجيا، والفلبين، وفييت نام، ومنغوليا

375- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.89 بأغلبية 27 صوتاً مقابل 14 صوتاً، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت[21].

376- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو المكسيك، وبنما، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/HRC/32/L.35.

377- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، تصويت مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.35. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والمكسيك

378- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار A/HRC/32/L.35 بأغلبية 32 صوتاً مقابل 12 صوتاً وامتناع 3 أعضاء عن التصويت (القرار 23/32).

379- وفي الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

الحيّز المتاح للمجتمع المدني

380- في الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا أيرلندا وسيراليون، أيضاً باسم تونس وشيلي واليابان، مشروع القرار A/HRC/32/L.29 الذي قدمته أيرلندا، وتونس، وسيراليون، وشيلي، واليابان، والذي شاركت في تقديمه إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوت ديفوار، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، والمكسيك، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل من الأرجنتين، وأنغولا، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والسنغال، وغواتيمالا، وكوستاريكا، والكونغو، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ودولة فلسطين.

381- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل أيرلندا مشروع القرار شفوياً.

382- وفي الجلسة نفسها أيضاً، عرض ممثل الاتحاد الروسي التعديلات A/HRC/32/L.52، وA/HRC/32/L.53، وA/HRC/32/L.54، وA/HRC/32/L.55، وA/HRC/32/L.56، وA/HRC/32/L.59، وA/HRC/32/L.60، وA/HRC/32/L.61، وA/HRC/32/L.62، وA/HRC/32/L.63، وA/HRC/32/L.64، وA/HRC/32/L.65 المقترح إدخالها على مشروع القرار A/HRC/32/L.29 بصيغته المنقحة شفوياً، وأعلن سحب التعديلات A/HRC/32/L.51 وA/HRC/32/L.57 وA/HRC/32/L.58.

383- وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.51، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضم كل من إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وكوبا، ومصر إلى مقدَّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديلين A/HRC/32/L.52 وA/HRC/32/L.64، اللذين شاركت الصين في تقديمهما. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس، وجنوب أفريقيا، ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديلات A/HRC/32/L.53 وA/HRC/32/L.59 وA/HRC/32/L.65، التي شاركت الصين في تقديمها. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.54، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجنوب أفريقيا إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديلين A/HRC/32/L.55 وA/A/HRC/32/L.58، اللذين شاركت الصين في تقديمهما. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجنوب أفريقيا، وكوبا، ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدّم التعديلين A/HRC/32/L.56 وA/HRC/32/L.60، اللذين شاركت الصين في تقديمهما. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية)، وبيلاروس، وجنوب أفريقيا، ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدّم التعديلين A/HRC/32/L.57 وA/A/HRC/32/L.62، اللذين شاركت الصين في تقديمهما. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس، وجنوب أفريقيا، وكوبا، ومصر إلى مقدِّميّ التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.61، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس وجنوب أفريقيا وكوبا إلى مقدِّميّ التعليق. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.63، الذي شاركت في تقديمه الصين. وفي وقت لاحق، انضمت بيلاروس وجنوب أفريقيا إلى مقدِّميّ التعديل.

384- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل سويسرا، أيضاً باسم أيرلندا، وتونس، وسيراليون، وشيلي، واليابان ببيان بشأن التعديلات المقترح إدخالها على مشروع القرار A/HRC/32/L.29، بصيغته المنقحة شفوياً.

385- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو بلجيكا، وباراغواي، والبرتغال، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.29 بصيغته المنقحة شفوياً وعلى التعديلات المقترحة.

386- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

387- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ألبانيا والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.52.

388- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.52. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وإندونيسيا، والجزائر، والسلفادور، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، ومنغوليا، وناميبيا

389- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.52 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 12 صوتاً، وامتناع 12 عضواً عن التصويت[(22)].

390- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا بنما والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.53.

391- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.53. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وبنغلاديش، وبوروندي، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا

392- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.53 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 12 صوتاً، وامتناع 12 عضواً عن التصويت.

(22) لم يدل وفد كوبا بصوته.

393- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو لاتفيا وهولندا وسلوفينيا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.54.

394- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.54. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكينيا، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وإندونيسيا، والجزائر، والسلفادور، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا

395- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.54 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 13 صوتاً، وامتناع 11 عضواً عن التصويت.

396- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا هولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.55.

397- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.55. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكوت ديفوار، وكينيا، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وبوتسوانا، والجزائر، والسلفادور، والفلبين، والكونغو، والمغرب، ومنغوليا، وناميبيا

398- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.55 بأغلبية 21 صوتاً مقابل 17 صوتاً، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت.

399- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ألمانيا وسويسرا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.56.

400- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.56. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والجزائر، والسلفادور، والكونغو، وكينيا، والمغرب، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا

401- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.56 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 16 صوتاً، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت.

402- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا بلجيكا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.59.

403- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.59. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكينيا، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والفلبين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا

404- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.59 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 9 أصوات، وامتناع 15 عضواً عن التصويت[22].

405- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا لاتفيا والمكسيك ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.60.

406- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.60. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوبا، والمغرب، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكينيا، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، والجزائر، والسلفادور، والفلبين، وقطر، وكوت ديفوار، والكونغو، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا

407- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.60 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 13 صوتاً، وامتناع 12 عضواً عن التصويت.

408- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا ألمانيا ولاتفيا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.61.

409- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.61. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكينيا، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإندونيسيا، وتوغو، والجزائر، والسلفادور، وكوت ديفوار، والكونغو، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا

410- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.61 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 10 أعضاء عن التصويت.

411- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا بلجيكا وجمهورية كوريا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.62.

412- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.62. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإندونيسيا، والجزائر، والسلفادور، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا

413- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.62 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 15 صوتاً، وامتناع 10 أعضاء عن التصويت.

414- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا فرنسا وسلوفينيا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.63.

415- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.63. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، والإمارات العربية المتحدة، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا،

وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وبوروندي، وتوغو، والجزائر، والسلفادور، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وناميبيا، ونيجيريا

416- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.63 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 13 صوتاً، وامتناع 12 عضواً عن التصويت.

417- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل ألبانيا ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.64.

418- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويت مسجل على التعديل A/HRC/32/L.64. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقيرغيزستان، وكوبا، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، والجزائر، والسلفادور، وقطر، والكونغو، وكينيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا

419- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.64 بأغلبية 23 صوتاً مقابل 11 صوتاً، وامتناع 13 عضواً عن التصويت.

420- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا جورجيا وألمانيا ببيانين تعليلاً للتصويت قبل التصويت على التعديل A/HRC/32/L.65.

421- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على التعديل A/HRC/32/L.65. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، والهند

المعارضون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والفلبين، وفييت نام، وقطر، والكونغو، وكينيا، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا، ونيجيريا

422- ورفض مجلس حقوق الإنسان التعديل A/HRC/32/L.65 بأغلبية 22 صوتاً مقابل 9 أصوات، وامتناع 15 عضواً عن التصويت[22].

423- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الصين، وكوبا، والهند، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية (أيضاً باسم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، والكويت)، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفييت نام ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت على مشروع القرار A/HRC/32/L.29 بصيغته المنقحة شفوياً. وأعلن ممثل الهند، في البيان الذي أدلى به، أن بلده لا يؤيد توافق الآراء بشأن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرات 8 و14 و16 من مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً. وأعلن ممثل المملكة العربية السعودية، في البيان الذي أدلى به (أيضاً باسم الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، والكويت) أن هذه البلدان لا تؤيد توافق الآراء بشأن الفقرات السادسة والثامنة والتاسعة والحادية عشرة والرابعة عشرة من الديباجة والفقرات 1 و4 و7 و8 و13 و14 من مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

424- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل سويسرا، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وإندونيسيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وناميبيا، والهند، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والكونغو، ونيجيريا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكينيا، والمملكة العربية السعودية

425- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار A/HRC/32/L.29 بصيغته المنقحة شفوياً بأغلبية 31 صوتاً مقابل 7 أصوات، وامتناع 9 أعضاء عن التصويت (القرار 31/32).

الحق في حرية التجمُّع السلمي وتكوين الجمعيات

426- في الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلا ملديف والولايات المتحدة الأمريكية (أيضاً باسم إندونيسيا، وتشيكيا، وليتوانيا، والمكسيك) مشروع القرار A/HRC/32/L.32 الذي قدمته إندونيسيا، وتشيكيا، وليتوانيا، والمكسيك، وملديف، والولايات المتحدة الأمريكية، والذي شارك في تقديمه كلٌ من إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وألبانيا، وألمانيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليختنشتاين، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت الأرجنتين، وأفغانستان، والبرازيل، وبنما، وبيرو، وتونس، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وكابو فيردي، وكندا، وكولومبيا، ومنغوليا، ونيوزيلندا، وهندوراس، واليابان إلى مقدمي مشروع القرار.

427- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار شفوياً.

428- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أعلن رئيس مجلس حقوق الإنسان أن مقدمي التعديلات A/HRC/32/L.47 وA/HRC/32/L.48 وA/HRC/32/L.49 وA/HRC/32/L.50 على مشروع القرار A/HRC/32/L.32 بصيغته المنقحة شفوياً، قد سحبوا تلك التعديلات.

429- وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.47، الذي شاركت في تقديمه بيلاروس والصين. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية) وجنوب أفريقيا وكوبا إلى مقدمي التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.48، الذي شاركت في تقديمه بيلاروس والصين. وفي وقت لاحق، انضمت إيران (جمهورية - الإسلامية) وجنوب أفريقيا إلى مقدمي التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.49، الذي شاركت في تقديمه بيلاروس والصين. وفي وقت لاحق، انضمت جنوب أفريقيا إلى مقدمي التعديل. وكان الاتحاد الروسي قد قدم التعديل A/HRC/32/L.50، الذي شاركت في تقديمه بيلاروس والصين. وفي وقت لاحق، انضمت جنوب أفريقيا وكوبا إلى مقدمي التعديل.

430- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

431- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

432- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 32/32).

حقوق الإنسان وتغير المناخ

433- في الجلسة 46، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثلو بنغلاديش والفلبين وفييت نام مشروع القرار A/HRC/32/L.34، الذي قدمته بنغلاديش والفلبين وفييت نام وشاركت في تقديمه إثيوبيا، وأذربيجان، وألمانيا، وأنغولا، وأيرلندا، والبرتغال، وبلجيكا، وبيرو، وتونس، وجزر مارشال،

وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، ورومانيا، والسودان، والسويد، وسيشيل، وفرنسا، وفيجي، وكيريباس، وكينيا، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، وهايتي، ودولة فلسطين. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار أندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وآيسلندا، وإيطاليا، وبنما، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية، وسري لانكا، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفانواتو، وقبرص، وكابو فيردي، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمكسيك، وموريشيوس، والهند، وهندوراس، وهولندا، واليونان.

434- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل الفلبين مشروع القرار شفوياً.

435- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، والاتحاد الروسي بتعليقات عامة على مشروع القرار A/HRC/32/L.34 بصيغته المنقحة شفوياً.

436- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

437- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 33/32).

رابعاً- حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

ألف- جلسة التحاور مع لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية

438- في الجلسة 20، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، قدم رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، باولو سيرجيو بينهيرو، معلومات شفوية محدَّثة، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 17/31.

439- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلُ الجمهورية العربية السورية، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

440- وفي أثناء التحاور الذي أعقب ذلك، في الجلستين 20 و21 المعقودتين في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الرئيس:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، والجزائر، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، وكوبا، وإكوادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، وملديف، والمكسيك، والمغرب، وهولندا، والبرتغال، وقطر، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والمملكة العربية السعودية، وسويسرا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، والبحرين، وبيلاروس، والبرازيل، وكندا، وشيلي، وكوستاريكا، وكرواتيا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومصر، وإستونيا، وفنلندا (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، والنرويج)، واليونان، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والعراق، وأيرلندا، وإسرائيل، واليابان، والأردن، والكويت، وليختنشتاين، ونيوزيلندا، وبولندا، ورومانيا، وإسبانيا، والسودان، وتركيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: الائتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمركز الأوروبي للقانون والعدالة، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وحملة شعار الصحافة، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والتحالف الإنجيلي العالمي.

441- وفي الجلسة 21، أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية، بوصفها الدولة المعنية، بملاحظات ختامية.

442- وفي الجلسة نفسها، أجاب الرئيس عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

443- وفي الجلسة 22، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثل تركيا ببيان ممارسةً للحق في الرد.

باء- جلسة التحاور مع لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا

444- في الجلسة 22، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، عرض رئيس لجنة التحقيق المعنية بحالة حقوق الإنسان في إريتريا، مايك سميث، تقرير اللجنة (A/HRC/32/47)، المقدَّم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/29.

445- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل إريتريا، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

446- وفي أثناء التحاور الذي أعقب ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الرئيس:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بلجيكا، وبوتسوانا، والصين (أيضاً باسم باكستان)، وكوبا، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، وكينيا، والبرتغال، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وبيلاروس، وجيبوتي، وأيرلندا، ونيكاراغوا، والنرويج، والصومال، وإسبانيا، والسودان، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن المنظمة الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مركز مناهضة القتل في العالم، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والهيئة الدولية لضريبة الضمير والسلام، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، وحركة التصالح الدولية، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية.

447- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل إريتريا، بوصفها الدولة المعنية، بملاحظات ختامية.

448- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أجاب الرئيس عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

جيم- جلسة التحاور مع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس

449- في الجلسة 21، المعقودة في 21 حزيران/يونيه 2016، عرض المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في بيلاروس، ميكلوس هاراستي، تقريره (A/HRC/32/48).

450- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل بيلاروس، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

451- وفي أثناء التحاور الذي أعقب ذلك، في الجلستين 21 و22 المعقودتين في اليوم نفسه، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبلجيكا، والصين، وكوبا، وفرنسا، وألمانيا، والاتحاد الروسي (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإكوادور، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتركمانستان، والجزائر، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وزمبابوي، والسودان، والصين، وطاجيكستان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ونيكاراغوا، والهند)، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وأستراليا، والنمسا، وأذربيجان (أيضاً باسم باكستان)، وتشيكيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وإريتريا، وإستونيا، وفنلندا، وآيسلندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وأيرلندا، وكازاخستان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وليتوانيا، وميانمار، ونيكاراغوا، والنرويج، وبولندا، وإسبانيا، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وطاجيكستان، وتركمانستان، والولايات المتحدة الأمريكية، وأوزبكستان، ودولة فلسطين؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة دار حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان.

452- وفي الجلسة 22، أدلى ممثل بيلاروس، بوصفها الدولة المعنية، بملاحظات ختامية.

453- وفي الجلسة نفسها، أجاب المقرر الخاص عن الأسئلة وأدلى بملاحظاته الختامية.

دال- جلسة الحوار المكثَّف بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان

454- في الجلسة 23، المعقودة في 22 حزيران/يونيه 2016، أجرى مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقرار المجلس 20/31، حواراً مكثَّفاً بشأن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان.

455- وأدلت نائبة المفوض السامي ببيان افتتاحي للحوار المكثَّف.

456- وفي الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات: القائم بأعمال البعثة الدائمة لجنوب السودان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، أكيش تشول أهو؛ ورئيسة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بانسي تلاكولا؛ نائب رئيس اللجنة المشتركة لرصد وتقييم اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، فرانسوا ل. فال؛ رئيسُ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان بالنيابة، نيول جاستين ياك أروب؛ مدير شؤون حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان.

457- وفي أثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وبلجيكا، وبوتسوانا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والمكسيك، والبرتغال، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وتشيكيا، والدانمرك، وأيرلندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والسنغال، وسيراليون، وسلوفاكيا، وإسبانيا، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن المنظمة الحكومية الدولية التالية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي (أيضاً باسم التحالف العالمي لمشاركة المواطنين)، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة فيفات الدولية.

458- وفي الجلسة نفسها، أجاب المتكلمون عن الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

هاء- مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال

459- في الجلستين 23 و24، المعقودتين في 22 حزيران/يونيه 2016، وفي الجلسة 27، المعقودة في 23 حزيران/يونيه، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 4 من جدول الأعمال أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بلجيكا، وكوبا، والصين، وإكوادور، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، والهند، وإيران (جمهورية - الإسلامية) (باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي) والاتحاد الروسي، وسلوفينيا، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وأستراليا، وأذربيجان، وبيلاروس، وكندا، وتشيكيا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدانمرك، ومصر، وآيسلندا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وإسرائيل، واليابان، والجبل الأسود، والنرويج، وجزر سليمان، وإسبانيا، وأوكرانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وفانواتو؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة العمل الدولي من أجل السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، والرابطة الأفريقية للتنمية، واللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، والرابطة الإقليمية الأفريقية للائتمان الزراعي، والوكالة الدولية للتنمية، والوكالة المعنية بحقوق الإنسان، ومؤسسة الحكيم الدولية، وتحالف الدفاع عن الحرية، ومؤسسة السلام (أيضاً باسم منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين)، ومنظمة العفو الدولية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومنظمة المادة 19– المركز الدولي لمناهضة الرقابة، والمنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، والمركز الآسيوي للموارد القانونية، والرابطة البرازيلية للمثليين والمثليات ومغايري الهوية الجنسانية، ورابطة بهاراتي – المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، والرابطة البوركينية من أجل بقاء الطفل، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة دونينيو، والرابطة الموريتانية لحقوق الإنسان، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، والطائفة البهائية الدولية، ومؤسسة بناي بريت، والرابطة البريطانية للقيم الإنسانية، ومعهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، واللجنة الدائمة الدولية لمنتجي المصبرات، ومركز التحقّق، ومركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية (أيضاً باسم لجنة الحقوقيين الكولومبية، ومركز روبرت ف. كينيدي من أجل العدالة وحقوق الإنسان، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية) والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، واللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، ومشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، واتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والاتحاد النسائي الكوبي، ومؤسسة فرنسا للحريات: مؤسسة دانييل ميتيران، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية (أيضاً باسم فريق حقوق الأقليات وصندوق الصوم الكاثوليكي السويسري)، ومؤسسة أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ومؤسسة دار حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، ومؤسسة إل تشيناكولو، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، ومعهد حقوق الإنسان والهولوكست، والرابطة الدولية من أجل الديمقراطية في أفريقيا، ولجنة الحقوقيين الدولية، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد الاسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة المحامين الدولية، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، والاتحاد الدولي للنساء المسلمات، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ونادي القلم الدولي، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، والمنظمة التنموية العراقية، وحملة اليوبيل، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومنظمة التحرير، ورابطة مبوروررو للتنمية الاجتماعية والثقافية، ومنظمة دعم التواصل في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، والاتحاد الأفريقي للعلم والتكنولوجيا، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، ومنظمة براهار، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة مراسلون بلا حدود الدولية (أيضاً باسم معهد الصحافة الدولي)، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، وجمعية الشعوب المهدَّدة، والمجلس العالمي للآراميين (السُريان)، واتحاد الحقوقيين العرب، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والاتحادي الدولي للمدارس المتحدة، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، وحركة الشباب المنتصرين، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، ومنظمة باروا العالمية، والمجلس العالمي للبيئة والموارد، والتحالف الإنجيلي العالمي، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطي، والمؤتمر اليهودي العالمي، ومؤتمر العالم الإسلامي.

460- وفي الجلسة 24، المعقودة في 22 حزيران/يونيه 2016، أدلى ببيانات ممارسةً للحق في الرد ممثلو الصين إندونيسيا، وأوزبكستان، وباكستان، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، ولاتفيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، واليابان.

461- وفي الجلسة 27، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثلو البرازيل وبوروندي ونيجيريا ببيانات ممارسةً للحق في الرد.

واو- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

حالة حقوق الإنسان في إريتريا

462- في الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل الصومال مشروع القرار A/HRC/32/L.5/Rev.1، المقدم من جيبوتي والصومال. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إثيوبيا، وإسبانيا، وألمانيا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وبلجيكا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، ورومانيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، والنرويج، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

463- وفي الجلسة نفسها، نقح ممثل الصومال مشروع القرار شفوياً.

464- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، بتعليق عام على مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

465- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل إريتريا، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

466- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفوياً، من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

467- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، وإكوادور، والاتحاد الروسي ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وأعلن ممثلو بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وكوبا وإكوادور، في البيانات التي أدلوا بها، أن بلدانهم لا تؤيد توافق الآراء بشأن الفقرة 17 من مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً.

468- وفي الجلسة نفسها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 24/32).

469- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

470- في الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، أيضاً باسم الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، مشروع القرار A/HRC/32/L.9، الذي قدمته الأردن، وألمانيا، وإيطاليا، وتركيا، وفرنسا، وقطر، والكويت، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والذي شاركت في تقديمه إسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، ومالطة، وملديف، والنمسا، وهولندا، واليابان.

وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إستونيا، والإمارات العربية المتحدة، وأندورا، وأيرلندا، والبحرين، وجمهورية كوريا، وسان مارينو، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وليتوانيا، وليختنشتاين، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا.

471- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الاتحاد الروسي، وقطر، وهولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان) بتعليقات عامة على مشروع القرار.

472- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل الجمهورية العربية السورية، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

473- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو الجزائر، والصين، وكوبا، وإكوادور، وسويسرا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

474- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل الاتحاد الروسي، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.9. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وبوتسوانا، وتوغو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، وقطر، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وفييت نام، وقيرغيزستان، والكونغو، وكينيا، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

475- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 27 صوتاً مقابل 6 أصوات، وامتناع 14 عضواً عن التصويت (القرار 25/32).

476- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل الاتحاد الروسي، أيضاً باسم إيران (جمهورية - الإسلامية) والجزائر والعراق، ببيان تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

حالة حقوق الإنسان في بيلاروس

477- في الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي، مشروع القرار A/HRC/32/L.10/Rev.1، الذي قدمته إسبانيا، وإستونيا، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان. وفي وقت لاحق، انضم إلى مقدمي مشروع القرار كل آيسلندا، وسان مارينو، وسويسرا، وليختنشتاين، والنرويج، ونيوزيلندا، واليابان.

478- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا الاتحاد الروسي وسويسرا (أيضاً باسم أستراليا، وآيسلندا، وليختنشتاين، والنرويج، ونيوزيلندا) بتعليقات عامة على مشروع القرار.

479- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثل بيلاروس، بوصفها الدولة المعنية، ببيان.

480- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

481- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلو بوتسوانا، والصين، وكوبا، والمكسيك، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

482- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل الاتحاد الروسي، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.10/Rev.1. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

ألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسلوفينيا، وسويسرا، وفرنسا، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكوبا، ونيجيريا، والهند

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وجورجيا، والسلفادور، وغانا، والفلبين، وقطر، وقيرغيزستان، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وناميبيا

483- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 15 صوتاً مقابل 9 أصوات، وامتناع 23 عضواً عن التصويت (القرار 26/32).

خامساً- هيئات وآليات حقوق الإنسان

ألف- إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل

484- عقد مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 25، المعقودة في 22 حزيران/يونيه 2016، عملاً بقرار المجلس 14/30، حلقة نقاش عن إسهام البرلمانات في أعمال مجلس حقوق الإنسان واستعراضه الدوري الشامل.

485- وأدلى كلٌ من مدير شعبة آليات مجلس حقوق الإنسان وآليات المعاهدات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ببيان افتتاحي لحلقة النقاش. وتولت إدارة النقاش الممثلةُ الدائمة لمالديف لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، هالة حميد.

486- وأدلى ببيانات أعضاء حلقة النقاش التالية أسماؤهم: عضو الجمعية الوطنية لإكوادور ورئيسة الفريق البرلماني لحقوق الشعوب والقوميات، ألكسندرا أوكلس باديلا؛ رئيس مجلس المستشارين في المغرب وعضو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، حكيم بن شماش؛ كبير نواب رئيس الأقلية البرلمانية، مجلس النواب الفلبيني، نيري ج. كولمناريس؛ مديرة شعبة البرامج في الاتحاد البرلماني الدولي، كارين جبر؛ مستشار قانوني للجنة المشتركة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لبرلمان المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأستاذ زائر لقانون حقوق الإنسان في جامعة أوكسفورد، موراي هنت.

487- وقُسّمت حلقة النقاش التي تلت ذلك إلى جُزأين عُقدا في الجلسة نفسها وفي اليوم نفسه. وفي أثناء المناقشة التي تلت ذلك في الجزء الأول، المعقود في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى أعضاء حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: جورجيا، والهند، ونيجيريا، وباكستان (باسم منظمة التعاون الإسلامي)[23]، وباراغواي، وسلوفينيا، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وإسبانيا[23] (أيضاً باسم إكوادور، وإيطاليا، ورومانيا، والفلبين، والمغرب، ومالديف)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا (أيضاً باسم كندا ونيوزيلندا)، وسيراليون، ومصر؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومركز كوريا المعني بسياسة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

488- وفي نهاية الجزء الأول، المعقود في الجلسة نفسها، أجاب أعضاء حلقة النقاش عن الأسئلة وأبدوا تعليقات.

489- وفي أثناء المناقشة التي دارت بعد ذلك في الجزء الثاني، المعقود في الجلسة نفسها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى أعضاء حلقة النقاش:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الجزائر، والصين، ومالديف، وناميبيا، وجمهورية كوريا، وجنوب أفريقيا، وتونس؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وليبيا، وباكستان، والسودان؛

(23) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة المجال الأفريقي الدولي، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية.

490- وفي الجلسة نفسها، أجاب أعضاء حلقة النقاش عن الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

باء- المنتدى المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

491- في الجلسة 27، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، عرض الرئيس المؤقت لفرع الإجراءات الخاصة التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، باسم رئيس - مقرر منتدى الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التقرير الذي يتضمن موجزاً للمناقشات التي جرت في المنتدى السنوي الرابع المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المعقود في الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2015 (A/HRC/32/46).

جيم- آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية

492- في الجلسة 18، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2016، عرضت نائبة المفوض السامي الذي يتضمن موجزاً للمناقشات التي جرت والمقترحات التي قُدِّمت في حلقة العمل المعقودة لاستعراض آلية الخبراء المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، التي عُقدت يومي 4 و5 نيسان/أبريل 2016 (A/HRC/32/26) (انظر الفصل الثاني، الفرع باء).

دال- مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال

493- أجرى مجلس حقوق الإنسان، في جلسته 27، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، وفي جلسته 31 المعقودة في 24 حزيران/يونيه، مناقشة عامة بشأن البند 5 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وكوبا، والجمهورية الدومينيكية[23] (أيضاً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإكوادور، والهند (أيضاً باسم الاتحاد الروسي، وإريتريا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأوغندا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وباكستان، والبحرين، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وبيلاروس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وسنغافورة، والسودان، والصين، وطاجيكستان، وعمان، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وكازاخستان، وكوبا، والكويت، وماليزيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيكاراغوا)، والمكسيك، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وليختنشتاين)، والنرويج[23] (أيضاً باسم آيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا)، وباكستان[23] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال (أيضاً باسم الأرجنتين، وإسبانيا، وأوروغواي، وإيطاليا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وشيلي، وفرنسا، وفنلندا، ومصر، والمكسيك، وناميبيا)، والاتحاد الروسي، وسلوفينيا (أيضاً باسم سويسرا، وكوستاريكا، والمغرب، وملديف)، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وشيلي، وهنغاريا، وأيرلندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والكرسي الرسولي؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: مجلس أوروبا؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: الوكالة الدولية للتنمية، ومؤسسة السلام، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة بهاراتي – المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، والرابطة البوركينية من أجل بقاء الطفل، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، ورابطة جماعة البابا يوحنا الثالث والعشرين (أيضاً باسم مركز مناهضة القتل في العالم)، وبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (أيضاً باسم جمعية الحق – القانون من أجل الإنسان)، ومركز الدعوة لحقوق الإنسان والسلام، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والمجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان، واتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومؤسسة أمريكا اللاتينية لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، ورابطة حقوق الإنسان الدولية للأقليات الأمريكية، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، والاتحاد الدولي للنساء المسلمات، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ولجنة رصد حقوق المحامين في كندا، ومنظمة التحرير، ورابطة مبورورو للتنمية الاجتماعية والثقافية، ومنظمة براهار ساماج جاغروتي سانثا، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، وهيئة رصد الأمم المتحدة، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، ومنظمة باروا العالمية، ومؤتمر العالم الإسلامي.

هاء- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

المحفل الاجتماعي

494- في الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/HRC/32/L.17، الذي قدمته كوبا وشاركت في تقديمه إريتريا، وإكوادور، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، والمكسيك، ونيكاراغوا. وفي وقت لاحق، انضمت الأرجنتين، وإندونيسيا، وأوروغواي، وباكستان، وبيرو، وبيلاروس، وتايلند، والجمهورية الدومينيكية، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وسري لانكا، وشيلي، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكولومبيا، وماليزيا، وملديف إلى مقدمي مشروع القرار.

495- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

496- وفي الجلسة نفسها أيضاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع القرار (القرار 27/32).

إعلان بشأن الحق في السلام

497- في الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، عرض ممثل كوبا مشروع القرار A/HRC/32/L.18، الذي قدمته كوبا وشارك في تقديمه كل من إريتريا، وإكوادور، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والسلفادور، والسودان، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، ونيكاراغوا. وفي وقت لاحق، انضمت إندونيسيا، وأنغولا، وباكستان، وبيلاروس، والجمهورية العربية السورية، وجنوب أفريقيا، وقطر، وكابو فيردي، وكوستاريكا، وكولومبيا، وماليزيا إلى مقدمي مشروع القرار.

498- وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية بتعليق عام على مشروع القرار.

499- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجِّه انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدّر أن يترتب على مشروع القرار من آثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

500- وفي الجلسة نفسها أيضاً، أدلى ممثلو هولندا (باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان)، والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

501- وفي الجلسة نفسها، أُجري، بناء على طلبٍ من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، تصويتٌ مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.18. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإثيوبيا، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وباراغواي، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، والصين، وغانا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، وكوبا، وكوت ديفوار، والكونغو، وكينيا، والمغرب، والمكسيك، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وناميبيا، ونيجيريا، والهند

المعارضون:

ألمانيا، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وسلوفينيا، وفرنسا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا

الممتنعون عن التصويت:

ألبانيا، والبرتغال، وجورجيا، وسويسرا

502- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بأغلبية 34 صوتاً مقابل 9 أصوات، وامتناع 4 أعضاء عن التصويت (القرار 28/32).

سادساً- الاستعراض الدوري الشامل

503- عملاً بقرار الجمعية العامة 251/60، وقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، ومقرر المجلس 119/17، وبياني الرئيس PRST/8/1 وPRST/9/2 بشأن الطرائق والممارسات المتعلقة بعملية الاستعراض الدوري الشامل، نظر المجلس في نتائج الاستعراضات التي أُجريت خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في الفترة من 18 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2016.

504- ووفقاً للقرار 1/5، أشار رئيس المجلس إلى أن جميع التوصيات يجب أن تكون جزءاً من النتيجة النهائية للاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم، ينبغي للدولة قيد الاستعراض أن تُعرب صراحةً عن موقفها من جميع التوصيات بالإشارة إلى ما إذا كانت "تؤيد" كل توصية من التوصيات أم "تحيط علماً بها".

ألف- النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل

505- يتضمن الفرع الوارد أدناه، وفقاً للفقرة 4-3 من بيان الرئيس PRST/8/1، موجزاً للآراء التي أعربت عنها الدول موضوع الاستعراض والدول الأعضاء والدول المراقِبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض الدوري الشامل، والتعليقات العامة التي أدلت بها الجهات المعنية الأُخرى قبل أن يعتمد المجلس النتائج في جلسة عامة.

ناميبيا

506- أُجري الاستعراض المتعلق بناميبيا في 18 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان الصادرة في هذا الشأن، واستَند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ناميبيا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NAM/1)؛

(ب) التجميعُ الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NAM/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NAM/3).

507- وفي الجلسة 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، نظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج الاستعراض المتعلق بناميبيا واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

508- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بناميبيا من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/4)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل أن يعتمد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية في أثناء جلسة التحاور التي عقدها الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/4/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتُها الطوعية، ونتائج الاستعراض

509- ذكر وفد ناميبيا، الذي ترأسه وزير العدل، ألبرت كاوانا، أن ناميبيا تتشرف بالمشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل وبتقديم تقريرها إلى مجلس حقوق الإنسان. وشكر الوفد المفوضية السامية لحقوق الإنسان على ما قدمته من مساعدة في هذا المسعى.

510- وأشار الوفد إلى أن ناميبيا ما انفكت تؤيد على الدوام آلية الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائها في عام 2006. وتُقدِّر ناميبيا ما تنفرد به هذه الآلية من طابع شامل قائم على الاستعراض من قبل الأقران، وهو ما يجعلها تحظى بتأييد العديد من البلدان وتوفر للدول منبراً للتحاور بشأن المسائل التي تبعث على القلق. وناميبيا، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، تعترف بما تكتسيه هذه الآلية من أهمية في مجال التدخل الوقائي.

511- وأشار الوفد إلى أن ناميبيا تلقت 219 توصية، وأكد موقف الدولة من تلك التوصيات، على النحو المبيّن في الإضافة إلى تقرير الفريق العامل. أما التوصيات التي أحاطت ناميبيا علماً بها، فلا يزال التشاور بشأنها جارياً لأن بعضها سيتطلب إدخال تعديلات دستورية قبل تنفيذه. وبما أن ناميبيا لديها ثقافة ديمقراطية راسخة، فإن إدخال تعديلات على الدستور يقتضي إجراء مشاورات واسعة النطاق، بما في ذلك مع جميع الأحزاب السياسية، ولا يمكن إدخال تلك التعديلات إلا بتوافق الآراء. وستستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً.

512- وتولي ناميبيا أهمية كبرى لتعزيز حقوق الإنسان والنهوض لفائدة الجميع في البلد. غير أن الوفد أكد أن ما مِن بلد يخلو من ادعاءات وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان وأن ناميبياً ليست استثناءً. وقد واصلت ناميبيا تعزيز إطارها القانوني والسياساتي، كما واصلت تعزيز المؤسسات المسؤولة عن مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. ولا تزال الحكومة ملتزمة بالوفاء بوعودها. وستواصل البناء على ما أُحرز من تقدم إبان حقبة السلام والاستقرار، وستركز أيضاً على تحرير الاقتصاد وتحقيق الرخاء لصالح جميع المواطنين. واستندت ردود ناميبيا على التوصيات الواردة إلى المصالح الفُضلى لناميبيا وشعبها والمجتمع الدولي عموماً.

513- وحث الوفد مجلس حقوق الإنسان على أن يأخذ في اعتباره الجفاف الشديد الذي شهدته ناميبيا على مدى السنوات الثلاث الماضية. والحكومة ملتزمة بضمان ألاّ يودي الجفاف بحياة أي مواطن. ولذلك، اضطرت الحكومة، في جملة أمور، إلى إعادة توجيه موارد من قطاعات التعليم والصحة وتطوير البنية الأساسية إلى عمليات الإغاثة من الجفاف. ومما لا شك فيه أن هذه الحالة أثّرت على ما تعهدت به ناميبيا من التزامات دولية، بما في ذلك التزاماتها في مجال مواصلة تعزيز تمتع مواطنيها بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يُرجح أن يؤثر ذلك سلباً على تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي تركز في المقام الأول على توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية، والعدالة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي، والسكن، والأراضي.

514- وبالإضافة إلى التحديات الناشئة عن استمرار موجة الجفاف، تواجه ناميبيا تحدييّ البطالة والفقر المستديم. ومما فاقم هذه التحديات تصنيف الدولة ضمن الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، الأمر الذي أدى إلى انسحاب العديد من الشركاء في مجال التنمية الاجتماعية.

515- وأبلغ الوفد مجلس حقوق الإنسان، في معرض إشارته إلى إحدى المسائل التي أُثيرت، ألا وهي عدم وجود تشريع محدد يجرّم التعذيب، بأن من المقرر عرض تشريع في هذا الشأن على البرلمان قبل نهاية العام. ومن شأن التشريع المرتقب أن يعرّف جريمة التعذيب وفقاً للتعريف المنصوص عليه صراحةً في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

516- وتدرك الحكومة ضرورة التعجيل بمبادرات إصلاح القوانين لتنفيذ بعض التوصيات المقبولة. ولتحقيق هذه الغاية، ستُعرض بعض مشاريع القوانين على البرلمان في هذا العام.

517- ويُعد تنفيذ قانون رعاية الطفل وحمايته من الأولويات الرئيسية، وتعمل الحكومة بلا كلل لوضع اللوائح المتبقية في صيغتها النهائية بما يتيح دخول القانون حيز النفاذ وتجسيداً للالتزام بمواصلة تعزيز حقوق الطفل، صيغ مشروع قانون قضاء الأحداث وسيُعرض على البرلمان في هذا العام.

518- وقد أحاطت الدولة علماً بالتوصيات المتعلقة بإلغاء أحكام القانون الجنائي التي تجرم اللواط، فضلاً عن التوصيات التي تدعوها إلى الاعتراف بحقوق الأزواج المثليين. ولا يُجيز دستور ناميبيا زواج المثليين. وأكد الوفد أن الأفراد الذين يمارسون علاقات جنسية مثلية لا يتعرضون للاضطهاد وأن القانون يحظر إيذاء أي شخص أو ممارسة العنف ضده.

519- وقبلت ناميبيا، في جملة ما قبلته من توصيات، التوصيات التي تدعوها إلى الانضمام إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية.

520- ولا يزال العنف ضد المرأة والفتاة يبعث على قلق بالغ، وستواصل الحكومة التشاور مع جميع الجهات المعنية لإيجاد سبل لا تقتصر على سن تشريعات تقدمية لاستئصال هذه الآفة.

521- وأتاحت آلية الاستعراض الدوري الشامل لناميبيا فرصةً للاعتراف بأوجه قصورها ولطلب المساعدة، عند الاقتضاء، في تنفيذ التوصيات المقبولة تنفيذاً فعالاً.

522- وأعرب الوفد، باسم الحكومة، عن خالص تقديره لشركائه في التنمية الاجتماعية وللمجتمع الدولي ككل لتعاونهم مع ناميبيا ومساعدتهم لها وشراكتهم معها في جهودها الرامية إلى تقوية قدراتها على تعزيز حقوق مواطنيها وحمايتها.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

523- أدلى 20 وفداً ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بناميبيا.

524- وشجعت هايتي ناميبيا على مواصلة المشاورات الوطنية، ولا سيما مع المجتمع المدني، وعلى العمل على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ورحبت بتصميم ناميبيا على تشييد مستشفيات في جميع أنحاء البلد لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية. وشجعت هايتي الدولة على مواصلة الحوار الوطني للحد من أوجه التفاوت الاجتماعي، والإسهام، من ثم، في تحقيق التنمية الاقتصادية.

525- وأثنت الهند على ناميبيا لمشاركتها البناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأشارت الهند إلى أن الاستعراض ينم عن قوة مشاركة البلدان النظيرة وتعاونها، إذ تكلم 96 وفداً وقُدمت 219 توصية تناولت طائفة واسعة من قضايا حقوق الإنسان. ورحبت الهند بعدد التوصيات التي قبلتها ناميبيا. وأشارت ناميبيا إلى أنها استفادت كثيراً من الاستعراض وإلى أنها ستواصل تنفيذ التوصيات المقبولة.

526- وأثنت لاتفيا على ناميبيا لمشاركتها البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل والتزامها بالتصدي للعنف الجنساني. ونوهت كذلك بمشاركة ناميبيا البناءة في الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، كما يتجلى في الزيارة التي أجراها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة مؤخراً للبلد. وشددت لاتفيا مع ذلك على ضرورة التعاون الكامل، معربةً عن أسفها لأن ناميبيا لم تقبل توصيتها المتعلقة بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وشجعت الدولة على القيام بذلك.

527- ورحبت باكستان بناميبيا وشكرت الدولة على تقديمها معلومات مستكملة عن التوصيات المقبولة وقبولها غالبية التوصيات التي قُدِّمت إبان الاستعراض، بما فيها التوصيات التي قدمتها باكستان. وأشادت باكستان بناميبيا لما حققته من إنجازات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية رغم ما واجهته من تحديات، مساهمةً بذلك مساهمةً أكبر في تعزيز حقوق جميع مواطنيها وحمايتها.

528- وشكرت جمهورية كوريا ناميبيا على مشاركتها البناءة في الاستعراض الدوري الشامل ورحبت بقبول توصياتها المتعلقة باعتماد قانون رعاية الطفل وحمايته، والقضاء على العنف الجنساني، وتنقيح قانون المساواة بين الأزواج والزوجات لعام 1996.

529- وأثنت سيراليون على ناميبيا لما تبذله حالياً من جهود لتجريم التعذيب، وأشارت إلى تنفيذ الدولة سياسة توفير التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع باعتباره مثالاً يُحتذى. واعترفت بأن ناميبيا تتبوأ المرتبة الأولى في أفريقيا في مجال حرية الصحافة ومن حيث خريطة الطريق الاستراتيجية الطويلة الأجل التي وضعتها في مجال الصحة. وشجعت سيراليون ناميبيا على التصدي لعواقب الجفاف الشديد الذي يعاني منه البلد من خلال إقامة شراكات مناسبة.

530- ورحبت جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في ناميبيا منذ الجولة الأولى من استعراضها الدوري الشامل، وهنأت الدولة الطرف على قبولها عدداً كبيراً من التوصيات. وأشارت جنوب أفريقيا إلى ما أحرزته الدولة من تقدم جدير بالثناء في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما في مجال المساواة بين الجنسين، وحصول الجميع على التعليم، وخفض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوفير مياه الشرب المأمونة، وخدمات الصرف الصحي، وتوفير حماية قانونية قوية للمرأة. وشجعت جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على تجديد الشراكات العالمية من أجل التنمية دعماً لتلك الجهود.

531- وأشارت سري لانكا إلى ما تبذله ناميبيا من جهود كبيرة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، رغم التحديات التي تشكلها حالات الجفاف الشديد المرتبطة بتغير المناخ. وأقرت سري لانكا كذلك بالجهود التي تبذلها الحكومة للقضاء على الفقر والبطالة، وشجعت ناميبيا على تنفيذ المبادرات التي اتخذتها الدولة، بما فيها خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2015-2019، والسياسة الجنسانية الوطنية المنقحة للفترة 2010-2020، وقانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015.

532- ورحبت توغو بالتدابير العديدة التي اتخذتها ناميبيا لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الجولة الأولى، ولا سيما إنشاء وزارة معنية بمكافحة الفقر واعتماد قانون لتنظيم قضاء الأحداث. وأثنت توغو على ناميبيا لقبولها غالبية التوصيات المنبثقة عن جولة استعراضها الثانية ودعت المجتمع الدولي إلى المساهمة بدعمه لتنفيذ تلك التوصيات.

533- وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) عن كثب مع الحكومة والشركاء في التنمية للتعجيل بإنفاذ قانون رعاية الطفل وحمايته لعام 2015. وتتطلع اليونيسيف إلى سن مشروع قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص المقترح ومشروع قانون قضاء الأطفال، وإلى تحديث قانون التعليم لعام 2001. وتتجلى أوجه انعدام المساواة في توزيع الدخل في أوجه التفاوت في النتائج الاجتماعية. وقد أعلنت الحكومة ''الحرب على الفقر''، وهو ما يتيح فرصةً لمعالجة أوجه انعدام المساواة تلك. وشجعت اليونيسيف الحكومة على سد الثغرات الرئيسية في القدرات في مجال حقوق الإنسان، وتحسين رصد النتائج المتعلقة بالأطفال، وتقييم تخصيص الموارد المالية.

534- ورحبت جمهورية فنزويلا البوليفارية بما أبدته ناميبيا من سعة أفق واستعداد لتقبل المشورة في سياق الاستعراض. ذلك أن الدولة قدمت إجابات محددة على جميع الأسئلة المطروحة وأيدت الغالبية العظمى من التوصيات التي قُدمت في أثناء الاستعراض. وقد اتخذت ناميبيا مبادرات هامة لمساعدة

أشد الفئات فقراً، ونجحت في تنفيذ خطط وبرامج ومشاريع تركز على تحسين الرفاه الاجتماعي، ولا سيما رفاه الأسرة. وشجعت جمهورية فنزويلا البوليفارية الدولة على مواصلة تعزيز السياسات الاجتماعية وتنفيذها، مع التركيز بوجه خاص على أشد الفئات استضعافاً.

535- وأثنت زمبابوي على ناميبيا لتأييدها معظم التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الثانية. والدولة ملتزمة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبالوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية، وهو يتجلى، في جملة أمور، في اعتمادها خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2015-2019 وتقديمها جميع التقارير المتأخرة عن صكوك حقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

536- وذكرت الجزائر أن ناميبيا بذلت جهوداً كبيرة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما لمكافحة الفقر وضمان الحق في الصحة، والحصول على التعليم، ومياه الشرب النظيفة، والبيئة الصحية. ويدل إطلاق خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2015-2019 على عمق التزام الدولة بحقوق الإنسان. ورحبت الجزائر بقبول التوصيتين المتعلقتين بتوفير التعليم لجميع الأطفال ومكافحة الممارسات التقليدية التي تتسامح مع العنف الجنسي والتمييز ضد المرأة.

537- وأعربت أنغولا عن تأييدها لما تبذله ناميبيا من جهود لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما امتثالها للصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها لتعزيز البرنامج الوطني للمساواة بين الجنسين. وأشارت أنغولا إلى قبول ناميبيا العديد من التوصيات، بما فيها التوصيات التي قدمتها أنغولا. وشجعت أنغولا ناميبيا وأعربت عن دعمها لها في جهودها المستقبلية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقبولة.

538- وذكرت بوتسوانا أن ناميبيا اتخذت تدابير تشريعية وسياساتية لمعالجة مسائل التعليم والعنف الجنساني وحقوق الطفل، وأشارت إلى اعتماد السياسة القطاعية المتعلقة بالتعليم الجامع وقانون رعاية الطفل وحمايته. وأشارت أيضاً إلى استمرار تعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب أمين المظالم.

539- ولاحظت بوروندي بارتياح الجهود التي تبذلها ناميبيا لضمان الحصول على التعليم، بما في ذلك التعليم المجاني في المدارس الابتدائية والثانوية. ورحبت بالجهود الرامية إلى ضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية، كما رحبت بإنشاء مكتب أمين المظالم وبزيادة الميزانية المرصودة لهذا المكتب. ومن شأن اعتماد خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان أن يحسِّن الحالة في البلد بقدر أكبر.

540- وأعربت الصين عن تقديرها للتقدم الجيد المحرز في تطوير النظام القضائي، والحد من الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الشعوب الأصلية، وتحسين فرص الحصول على التعليم وخدمات الصحة العامة. وشجعت الصين الحكومة على مواصلة تكثيف جهودها للتصدي للبطالة والفقر الذي طال أمده والحد من العنف الجنساني.

541- وأعربت كوبا عن امتنانها لقبول ناميبيا التوصيتين اللتين قدمتهما كوبا. وأشادت كوبا بالدولة لما اتخذته من إجراءات لمكافحة الفقر وقلة فرص التنمية. وشددت على أهمية برامج توزيع الأراضي، وبناء مساكن ميسورة التكلفة وشبكات إمداد بالمياه، وإدخال تحسينات بيئية. وسلطت الضوء على الجهود المبذولة للقضاء على العنف الجنساني وتحسين حماية الأطفال.

542- وهنأت مصر ناميبيا على جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان، ولا سيما إلى القضاء على التمييز ضد المرأة من خلال سياستها الجنسانية الوطنية للفترة 2010-2020. وأعربت عن إعجابها بالجهود المبذولة لإدماج الأطفال الفقراء في نظام التعليم من خلال توفير فرص الحصول على التعليم للجميع وإدراج عنصر أنشطة تعليمية جوّالة في هذا البرنامج. وأشارت مصر إلى قبول ناميبيا العديد من التوصيات المقدمة، بما فيها ثلاث توصيات قدمتها مصر.

543- ولاحظت إثيوبيا بارتياح قبول ناميبيا عدداً كبيراً من التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها إثيوبيا بشأن إدراج التربية المدنية والتثقيف بحقوق الإنسان في المناهج الدراسية وبشأن تقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة. وأشادت إثيوبيا بناميبيا لإنشائها وزارة القضاء على الفقر والرعاية الاجتماعية.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

544- لم تُدل أي جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بناميبيا.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

545- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن ناميبيا أيدت 190 توصية وأحاطت علماً بما عدده 29 توصية من أصل 219 توصية تلقتها.

546- وشكر الوفد رئيس مجلس حقوق الإنسان على دوره القيادي وجميع الوفود التي شاركت في الاستعراض. وأكد الوفد للمجتمع الدولي أن بواعث القلق التي أثارتها الوفود تؤخذ على محمل الجد وأن التوصيات التي لم تُقبَل سيُنظَر فيها في الوقت المناسب بعد التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين. وستقدم ناميبيا إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن التنفيذ في منتصف المدة.

النيجر

547- أُجري الاستعراض المتعلق بالنيجر في 18 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان الصادرة في هذا الشأن، واستَند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من ناميبيا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NER/1)؛

(ب) التجميعُ الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NER/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/NER/3).

548- وفي الجلسة 26 المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، نظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج الاستعراض المتعلق بالنيجر واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

549- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بالنيجر من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/5)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل أن يعتمد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجةً كافية في أثناء جلسة التحاور التي عقدها الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/5/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتُها الطوعية، ونتائج الاستعراض

550- ذكر الوفد أن النيجر يولي الاستعراض الدوري الشامل أهمية كبرى لأنه يتيح لمختلف الجهات المعنية بحقوق الإنسان إمكانية الاجتماع بصفة منتظمة واستعراض السبل التي تفي بها الدول بمسؤولياتها المشتركة ضماناً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

551- وأكد الوفد أن حكومة النيجر تولي الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتعمل جاهدة على تحسين حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

552- وواصل النيجر إحراز تقدم كبير في مجال حقوق الإنسان في أعقاب جولة استعراضه الثانية. فقد تمكن شعب النيجر من التعبير بحرية عن اختياره خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت في عام 2016 ومن ضمان إنشاء جميع المؤسسات المنصوص عليها في الدستور.

553- واستعرض النيجر أيضاً قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية لمعالجة مسألة الشباب المنخرطين في تنظيمات إرهابية وفي محاولةً منه لمنع الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية بطريقة أكثر فعالية. ومُنحت محاكم النيجر ولاية قضائية عالمية في مجال القضاء على التعذيب.

554- وقد شنت جماعة بوكو حرام الإرهابية حرباً شاملة على النيجر. ولا تزال هذه الجماعة تشكل مصدر قلق بالغ للبلد بسبب ما أسفرت عنه أعمالها من وقوع عدد كبير من الوفيات ووجود عدد كبير من اللاجئين والنازحين. فالحالة مثيرة للجزع الشديد.

555- وللتصدي للحالة الراهنة، حشد النيجر قواته وحشدت بلدان أخرى في المنطقة قواتها في إطار القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. وبالإضافة إلى ذلك، بذلت حكومة النيجر وشركاؤها جهوداً جمة لمعالجة الأزمة الإنسانية الناجمة عن تلك الحرب. ويود النيجر أن يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم المزيد من الدعم للبلدان المتضررة في المنطقة ولسكانها.

556- ويمثل الاتجار الحالي بالمهاجرين، الذي أسفر عن تزايد عدد الضحايا، تحدياً للنيجر لكونه بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين بسبب موقعه الجغرافي وطول حدوده. ولمعالجة هذه الحالة، عزز النيجر إطاره القانوني والمؤسسي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم المهاجرون. ويود النيجر أن ينوه بما تلقاه من مساهمات مستمرة وهامة من شركائه، وهو يحثهم على مواصلة تقديم دعمهم.

557- وفي إطار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، تلقى النيجر 168 توصية. ومن بين هذه التوصيات المنبثقة عن الاستعراض، قبِل النيجر 164 توصية، وأحاط علماً بتوصية واحدة، وأرجأ الإعراب عن موقفه من ثلاث توصيات. أما التوصيات الثلاث التي أرجأت الدولة النظر فيها، فتتعلق أُولاها باعتماد مراسيم تنفيذية للمرسوم المتعلق بالرعي، الذي يكفل حماية الحق في الأرض. وقد اعتمد النيجر بالفعل مرسومين في هذا الصدد في عام 2013. ويحدد المرسوم الأول طرائق عمل اللجنة المشتركة المعنية بالتوفيق بين المزارعين والرعاة وتسوية النزاعات التي تنشب بينهم. أما المرسوم الثاني، فيحدد الطرائق العملية لإجراء الجرد الوطني للمراعي والموارد الرعوية. وصيغت أيضاً خمسة مراسيم لتنفيذ مشاريع قوانين، وهي مراسيم يجري اعتمادها حالياً. وبناءً على ذلك، قبِل النيجر التوصية الواردة في الفقرة 121-2 والداعية إلى اعتماد مراسيم تنفيذية للمرسوم المتعلق بالرعي.

558- وقبِل النيجر أيضاً التوصية الواردة في 121-3 والداعية إلى حماية حقوق الرعاة. ووفقاً لما ذكره الوفد، فإن حقوق الرُحّل تحظى بذات الحماية التي تحظى بها حقوق السكان الآخرين في النيجر، بلا تمييز. ومن أجل ضمان حماية حقوق الرُحل المتصلة مباشرة بالرعي، نفذت الحكومة خلال السنوات الخمس الماضية عدداً من الإجراءات الرامية إلى تحديث هذا القطاع، وتأمين النظم الزراعية

والرعوية، ومراقبة الحالة الصحية للحيوانات، وزيادة الإنتاج الحيواني. ومن أجل مواصلة هذه الإجراءات، قبِل النيجر التوصية الواردة في الفقرة 121-3.

559- وقد طلبت التوصية المرجأة الثالثة إلى النيجر أن يتجنب تجريم أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان وأن يلغي أو يعدّل جميع القوانين والسياسات التي تقيد أنشطتهم أو حقوقهم، بسبل منها ضمان عدم إساءة استخدام تشريعات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، ذكر الوفد أن المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون بحرية وفقاً للقوانين والأنظمة السارية. وبناء على ذلك، قبِل النيجر التوصية الواردة في الفقرة 121-1 والمتعلقة بحريات المدافعين عن حقوق الإنسان.

560- وشدد الوفد على أن النيجر قبِل ما مجموعه 167 توصية تناولت مواضيع عدة. ويتصل العديد من هذه التوصيات بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان، والمساواة وعدم التمييز، والأمن البشري، وإدارة السجون، وحرية التعبير، والحق في العمل والحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة والحق في التعليم والحق في التنمية، والقضايا البيئية، وحقوق المهاجرين واللاجئين.

561- وتعكس المجالات المشار إليها أعلاه شواغل الحكومة الثانية للجمهورية وأهداف برنامج نهضة النيجر الذي اعتمده رئيس النيجر. وستبذل الدولة جهوداً لاتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ التوصيات. ولهذا الغرض، ستُوضع قريباً خطة عمل للفترة 2016-2020 تشمل جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما المجتمع المدني واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

562- وستتولى اللجنة المسؤولة عن صياغة تقارير النيجر المقدمة إلى هيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل رصد تنفيذ تلك الخطة، التي سيجري تقييمها في عام 2019 في إطار استعراض منتصف المدة. ومن شأن هذا التقرير أن يساعد على قياس التقدم المحرز والتحديات المتبقية.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

563- أدلى 15 وفداً ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بالنيجر.

564- وأقرت كوبا بقبول النيجر الغالبية العظمى من التوصيات المقدمة، بما في ذلك التوصيات الثلاث التي أرجأت الدولة النظر فيها. وشكرت كوبا النيجر على قبوله التوصيتين المقدمتين من كوبا والمتعلقتين بتعزيز توعية النساء وتدريبهن على تولي المناصب القيادية وبالحق في الغذاء. ووجهت كوبا الانتباه أيضاً إلى التقدم الذي أحرزه النيجر فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالات الصحة والتعليم والوظائف والغذاء.

565- وهنأت جيبوتي النيجر على جميع الجهود المبذولة لإنهاء زواج الأطفال. وأشارت إلى ما يضطلع به النيجر من أنشطة توعية بنظام الولاية وأنشطةٍ لمكافحة ممارسات تشويه الأعضاء التناسلية وإلى النجاحات التي حققتها الدولة في هذا المجال. وأخيراً، هنأت جيبوتي النيجر على جهوده في مجال التعليم.

566- ووجهت مصر الانتباه إلى الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان في النيجر، بما في ذلك إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان والانتهاء من وضع خطة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الدوري الشامل الحالية، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالقضاء على الرق والاتجار بالأشخاص وتعزيز الحكم الرشيد. وهنأت مصر النيجر على قبوله التوصيات الخمس التي قدمتها مصر، وهي تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، ومكافحة جماعة بوكو حرام، والقضاء على جميع أشكال الرق.

567- وأشارت إثيوبيا إلى قبول النيجر التوصيات التي قدمتها إثيوبيا بشأن تدابير مكافحة الإرهاب وبشأن مكافحة الفقر من خلال برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشجعت إثيوبيا النيجر على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال الجولة الثانية من استعراضه الدوري الشامل تنفيذاً كاملاً.

568- وأثنت غانا على النيجر لما اتخذه من تدابير لتقييم التقدم الذي أحرزه في تنفيذ التوصيات التي قُبلت خلال جولة استعراضها الأولى، وأشارت إلى التزام الدولة التاريخي بحقوق الإنسان منذ حقبة النضال من أجل التحرير. وأعربت غانا عن سرورها لقبول النيجر توصيتيها الداعيتين إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإلى الانضمام إلى اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

569- ورحبت باكستان بقبول النيجر معظم التوصيات التي قُدمت خلال دورة الفريق العامل. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز وحماية حقوق مواطنيها، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.

570- وأثنت سيراليون على النيجر لما يبذله من جهود متواصلة لتحسين حالة حقوق الإنسان لشعبه، ولا سيما عمله الرامي إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص من خلال التعاون مع أصحاب المصلحة ومن خلال وضع استراتيجيات عن طريق لجنة التنسيق الوطنية والوكالة الوطنية. وأقرت سيراليون أيضاً بالانتخابات السلمية التي أجريت في النيجر منذ الاستعراض الأخير للدولة وبتنقيح الدولة قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية. واختتمت سيراليون كلمتها بتشجيع النيجر على مواصلة عملية الإصلاح وعلى تعزيز الشراكات التقنية المقامة مع مفوضية حقوق الإنسان لتحقيق هذه الغاية.

571- ورحبت جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية التي حدثت في النيجر منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل الأولى، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، واعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسياسة وطنية بشأن العدالة وحقوق الإنسان ومبادرة النيجريون يُطعمون النيجريين. وتشجع جنوب أفريقيا المجتمع الدولي على دعم الشراكات الجديدة لكي يتمكن النيجر من التغلب على التحديات التي تواجهه في الوقت الراهن والتي تفاقمت بسبب ديونه الخارجية والأزمات الغذائية.

572- وأشارت توغو إلى التدابير التي اتخذها النيجر لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الأولى من استعراضه الدوري الشامل ولإنشاء المؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في دستورها. توغو النيجر على قبوله التوصيات التي قدمتها توغو بشأن سحب تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى النيجر في تنفيذ التوصيات المقبولة.

573- ورحبت جمهورية فنزويلا البوليفارية بتنفيذ النيجر الغالبية العظمى من التوصيات التي قبلها خلال جولة استعراضه الأولى، مما يدل بوضوح على التزام الدولة بحقوق الإنسان. ولاحظت تصديق النيجر على الصكوك الدولية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان، وإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، والتقدم الكبير المحرز في مجالات التعليم والصحة والغذاء. وشجعت جمهورية فنزويلا البوليفارية النيجر على تعزيز سياساته الاجتماعية الناجحة تحقيقاً للهدف المتمثل في إدماج أشد فئات السكان استضعافاً إدماجاً كاملاً.

574- وشكرت الجزائر النيجر على تقديمه معلومات تكميلية خلال جولة استعراضه الثانية وهنأت الدولة الطرف على ما اتخذته من تدابير لمكافحة أشكال الرق المعاصرة وممارسة زواج الأطفال. ورحبت الجزائر بتعاون الدولة مع آليات حقوق الإنسان الإقليمية والتابعة للأمم المتحدة وأشارت إلى قبول كلا التوصيتين المقدمتين من الجزائر والداعيتين إلى اعتماد قانونٍ للأسرة ومواصلة جهود الدولة الرامية إلى تحسين التعليم ومحو الأمية في أوساط الرُحل.

575- ورحبت أنغولا بتنظيم النيجر انتخابات عامة حُرةٍ شفافةٍ وشاملة وبسير تلك الانتخابات في جو سلمي. وأعربت أنغولا عن تأييدها تصميم الدولة على مواصلة تعاونها مع الآليات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتنفيذها الأحكام الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

576- وأشارت بوتسوانا إلى أن النيجر سن تشريعات في مجال حقوق الإنسان، من بينها اعتماد خطة عمل اللجنة الوطنية لتنسيق مكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2014-2019، وقانون عام 2011 المنشئ لمكتب أمين المظالم، وقانون عام 2011 الذي يضع لوائح محكمة العدل العليا. وأثنت بوتسوانا على الدولة لتوقيعها إعلان تيبل ماونتين من أجل تعزيز حماية الصحفيين.

577- وهنأت بوروندي النيجر على ما بذلته من جهود وما أحرزته من تقدم في حماية حقوق الإنسان رغم التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة نتيجة لما تنفذه جماعة بوكو حرام من أعمال. ورحبت بوروندي بإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وبالتدابير التشريعية والمؤسسية المتخذة لمكافحة الرق والاتجار بالأشخاص، وبما اتُخذ من تدابير شتى لمكافحة الفساد.

578- وأثنت الصين على النيجر لما أحرزه من تقدم في مكافحة الرق والاتجار بالأشخاص والإرهاب، ولما أدخله من تحسينات على نظامي الرعاية الصحية والتعليم وفي مجالي العمالة والحصول على الغذاء. وشكرت الصين النيجر على قبوله توصياتها الداعية إلى تعزيز حقوق المرأة والقضاء على التمييز ضد المرأة، وإلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واعترفت الصين بالتحديات التي تواجه النيجر ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة الدولة فيما تبذله من جهود وفي تعزيز التنمية المستدامة في البلد.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

579- أدلت جهتان من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة ببيانين خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بالنيجر.

580- وأشار مجلس هنود أمريكا الجنوبية إلى التوصية التي قدمتها سويسرا إلى النيجر بشأن ضمان احترام شركات التعدين لحقوق الإنسان. وأوصى المجلس النيجر بتنفيذ تلك التوصية وفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واتسقت توصية مجلس هنود أمريكا الجنوبية مع التوصية الصادرة عن لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي شددت على ضرورة ألا يكون استغلال اليورانيوم على حساب صحة السكان أو حماية البيئة.

581- وأشار الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدابير التي اتخذها النيجر لتحسين حالة حقوق الإنسان منذ جولة استعراضه الدوري الشامل الأولى. وهنأ الملتقى النيجر على إجراء انتخابات سلمية، رغم إشارته إلى انخفاض معدل المشاركة فيها. ورحب الملتقى بتصديق النيجر على معاهدات وبما بذله من جهود لإلغاء عقوبة الإعدام. ولا يزال القلق يساور الملتقى إزاء استمرار ممارسة الزواج المبكر والاتجار بالأشخاص والرق واستمرار مضايقة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وحث الملتقى النيجر على وضع برنامج مخصص لضحايا بوكو حرام ودعا المجتمع الدولي إلى مساعدة الدولة فيما تبذله من جهود في هذا الصدد.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

582- أفاد رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن المعلومات الواردة تبين أن النيجر أيّد 167 توصية وأحاط علماً بتوصية واحدة من أصل 168 توصية تلقاها.

583- وشكر وفد النيجر الدول التي قدمت توصيات، وهي توصيات من شأن تنفيذها أن يفضي بلا شك إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في النيجر ويكفل التزام الدولة بتنفيذها. وأعرب النيجر عن سروره أيضاً للتعليقات التي أدلت بها المنظمات غير الحكومية، ولا سيما التعليقات ذات الصلة بتأثير أنشطة شركات التعدين على حقوق الإنسان وبمكافحة الإرهاب.

584- وأكد النيجر أنه يتخذ بالفعل إجراءات كفيلة بمواصلة تنفيذ التوصيات وأنه سيواصل القيام بذلك.

موزامبيق

585- أُجري الاستعراض المتعلق بموزامبيق في 19 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات ومقررات مجلس حقوق الإنسان الصادرة في هذا الشأن، واستَند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من موزامبيق وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/MOZ/1)؛

(ب) التجميعُ الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/MOZ/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/MOZ/3).

586- وفي الجلسة 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، نظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج الاستعراض المتعلق بموزامبيق واعتمدها (انظر الفرع جيم أدناه).

587- وتتألف نتائج الاستعراض المتعلق بموزامبيق من تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/6)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض في الاستنتاجات و/أو التوصيات، والتزاماتها الطوعية، وما قدمته، قبل أن يعتمد المجلس نتائج الاستعراض في جلسة عامة، من ردود على المسائل أو القضايا التي لم تُعالج معالجة كافية في أثناء جلسة التحاور التي عقدها الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/6/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات، والتزاماتُها الطوعية، ونتائج الاستعراض

588- أكد وفد موزامبيق مجدداً التزام الدولة الراسخ بعملية الاستعراض الدوري الشامل، التي يعتبرها آليةً خاصة وهامة لمواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفرصةً لتبادل الممارسات الفضلى المتبعة في جميع أنحاء العالم في مجال حقوق الإنسان.

589- وتتماشى عملية الاستعراض مع برنامج الدولة الخمسي للفترة 2015-2019، الذي دعا، في جملة أمور أخرى، إلى توطيد دعائم سيادة القانون والحكم الرشيد واللامركزية من خلال وضع مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

590- وبالإشارة إلى البيان الصادر عن موازمبيق في كانون الثاني/يناير الماضي، شدد الوفد على أن تقرير الدولة جاء نتيجة مشاورات واسعة النطاق على الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن في ذلك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان في البلد. وقد شاركت موزامبيق في العملية بروح منفتحة وشفافة واستفادت من جميع المساهمات التي قدمت في أثناء جلسة التحاور.

592- وأشار وفد موزامبيق إلى أنه لا يعتزم الرد على التوصيات فحسب، بل يعتزم أيضاً تأكيد التزام الدولة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان المكفولة لجميع الموزامبقيين بجميع أبعادها رغبةً منه في التعاون تعاوناً بناءً مع مجلس حقوق الإنسان في اضطلاعه بولايته.

592- وقد أسهمت توصيات الدول في إثراء ما حققته موزامبيق من إنجازات في نضالها الحالي من أجل إعمال حقوق الإنسان إعمالاً كاملاً في البلد.

593- وقد أُدرج معظم التوصيات، البالغ عددها 210 توصيات، بالفعل في إطار برنامج الدولة الخمسي ويجري تنفيذها من خلال خطط قطاعية شتى. وعلى هذا الأساس، قبلت موزامبيق، خلال دورة الفريق العامل، 158 توصية، وأرجأت النظر في 38 توصية إلى الدورة العامة الحالية، ورفضت 14 توصية فقط.

594- وقد أعربت موزامبيق عن موقفها من كل توصية من التوصيات في الإضافة الملحقة بتقريرها الوطني، مع التركيز بوجه خاص على التوصيات التي أُرجئ النظر فيها.

595- ثم تكلم الوفد عن التوصيات التي أُرجئ النظر فيها. ففيما يخص التوصيات المتعلقة بالتصديق على الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان والانضمام إليها، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يجري النظر في عملية شاملة لتقييم ومواءمة موقف الدولة من تلك التوصيات بالتعاون مع المؤسسات المعنية بهدف تحديد جميع تبعاتها بالنسبة للبلد.

596- وقد هُيِّأت للجنة الوطنية لحقوق الإنسان جميع الظروف اللازمة لكي تصبح مؤسسة قادرة على الاضطلاع بعملها بحق وفقاً لمبادئ باريس.

597- وفيما يخص التوصيات المتعلقة بالزيارات التي يقوم بها المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، بمن فيهم المقررون الخاصون والخبراء المستقلون، فإن موزمبيق لا تزال مستعدة للترحيب بها، استناداً إلى جداول أعمال يتفق عليها الطرفان. والحكومة، في إطار التزامها الراسخ بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مستعدة لاستقبال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين أعربوا بالفعل عن نيتهم زيارة البلد، ولا سيما الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص المصابين بالمهق بحقوق الإنسان في آب/أغسطس والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً في التواريخ التي سيتم الاتفاق عليها.

598- وفيما يتعلق بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يجري حالياً تنفيذ مبادرة مشتركة بين الحكومة والمجتمع المدني، وهي مبادرة تستند إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد نُفذ عدد من الأنشطة، منها حلقات عمل تدريبية ودراسة استقصائية أولية عن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في موزامبيق. ومن شأن هذه الأنشطة أن تفضي إلى وضع خطة عمل تنص، في جملة أمور، على مساءلة أصحاب المصلحة.

599- وفيما يتعلق بتمكين المواطنين من اللجوء إلى القضاء، تشمل خدمات معهد المعونة القضائية جميع عواصم المقاطعات و140 مقاطعةً من أصل 150 مقاطعةً في البلد. وفي المقاطعات العشر المتبقية، تُقدم هذه المعونة على أساس متنقل. ولأداء هذه المهمة، أقيمت شراكة مع منظمات المجتمع المدني ومؤسسات التعليم العالي.

600- وقد أولت الحكومة ومختلف منظمات المجتمع المدني اهتماماً خاصاً لحقوق المرأة عن طريق تدريب مختلف الجهات الفاعلة، وتقديم المعونة القضائية، والدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة.

601- أما عقوبة الإعدام، فهي محظورة بموجب الدستور في موزامبيق. وبناءً على ذلك، فإن عمليات الإعدام بإجراءات موجزة تُعتبر جريمة. ويُعاقَب على أي فِعل من هذا القبيل. ويجري التحقيق بسرعة وعلى النحو الواجب في حالات الوفاة التي يكون موظفو السجون أو الشرطة ضالعين فيها، ويخضع الجناة للمساءلة.

602- أما الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم، فيُعتقلون بموجب القانون وفي نطاق المسؤولية الجنائية. وتسير جميع القضايا الجنائية وفقاً للإجراءات القانونية، وتضطلع السلطة التنفيذية بعملها وفقاً لمبدأ فصل السلطات.

603- وفي إطار ما يشهده القطاع العام من إصلاحات شاملة، حددت حكومة موزامبيق مكافحة الفساد كأولوية في جدول أعمالها الإنمائي، واعتمدت، لهذا الغرض، إطاراً تشريعياً ومؤسسياً يشمل، في جملة أمور، مبادئ توجيهية لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

604- وفي هذا المجال، أنشأت الحكومة، في إطار التزاماتها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المكتب المركزي لمكافحة الفساد باعتباره وحدة مكرسة للتحقيق في قضايا الفساد. وفي هذا الصدد، اعتُمدت قوانين بشأن النزاهة العامة ومكافحة غسل الأموال.

605- ولدى موزامبيق إطار قانوني ملائم يعرِّف ممارسات الفساد بموجب القانون المدني والقانون الجنائي ويمنعها ويعاقب عليها. وفي هذا الصدد، ستحظى عملية اعتماد قانون الإجراءات الجنائية الجديد، الجارية حالياً، بأهمية كبيرة في تعزيز الإطار المعمول به.

606- وفي الوقت نفسه، تُبذل جهود لإجراء دراسة وطنية عن أسباب ظاهرة الفساد ومدى حدوثها والسبل المثلى للتصدي لها. ومن شأن نتائج هذه الدراسة أن تعمق المعرفة بهذه الظاهرة وتتيح اعتماد ما يلزم من تدابير لمكافحتها بفعالية.

607- وفي عام 2015، أُقرت تشريعات تجرّم الفساد في القطاع الخاص نُظمت على إثرها حملات توعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الاضطلاع بأنشطة تنسيق بين القطاعين العام والخاص.

608- وفي إطار جهود الحد من الفقر، حددت الحكومة التنمية الزراعية، وتطوير مصائد الأسماك، وتعزيز العمالة، والتنمية البشرية والاجتماعية، ضمن مجالات أخرى، كمجالات ذات أولوية.

609- وتستند هذه الأولويات إلى سياسات واستراتيجيات أسهمت في تعزيز التنمية، ولا سيما في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والوصول إلى الهياكل الأساسية وغيرها من الخدمات الأساسية. ومن بين هذه الأدوات صندوق الاستثمار المحلي، الذي أثر تأثيراً إيجابياً في إنتاج الأغذية، وإيجاد فرص العمل، وإدرار الدخل في المناطق الريفية في البلد.

610- وتنص المادة 35 من دستور موزامبيق على تساوي جميع المواطنين أمام القانون، وتضيف المادة 88 أن التعليم حق وواجب لكل مواطن. ويعني ذلك أن الأطفال والشباب والكبار من كلا الجنسين متكافئين في فرص الحصول على التعليم. وتتمتع الفتيات بذات فرص الحصول على التعليم المتاحة للفتيان، ويُشجَعن على إكمال دراستهن.

611- وتُنَظم حالياً حملات توعية في المدارس والمجتمعات المحلية، كما تُبث إعلانات في الإذاعة والتلفزيون في إطار حملةٍ وطنية تحت شعار ''عدم التسامح إطلاقا'' لمكافحة التحرش الجنسي وإساءة معاملة الطلاب في المدارس والمجتمعات المحلية. والهدف من ذلك هو ضمان أن تكون المدارس أماكن صحية آمنة وخالية من العنف ومن إساءة المعاملة.

612- وأقرت وزارة التعليم والتنمية البشرية بضرورة تحسين التوجيهات الواردة في الأمر رقم 2003/39، المؤرخ 5 كانون الأول/ديسمبر، الذي ينص أيضاً على نقل الفتيات الحوامل إلى فصول مسائية. وبناءً على ذلك، أنشئ فريق لإجراء جلسات استماع مع مختلف الجهات المعنية في المدارس وداخل المجتمعات المدرسية والمجتمع ككل بشأن محتوى تلك الوثيقة بغية استعراضها. ويهدف العمل الذي يضطلع به هذا الفريق إلى تحسين استراتيجيات مكافحة العنف والتحرش والاعتداء الجنسيين في المدارس، ومنع حالات الحمل المبكر والزواج المبكر.

613- وفيما يتعلق بالجرائم الجنسية المرتكبة ضد الأطفال، ينص قانون العقوبات، الذي يسلط الضوء على التعريف القانوني لجرائم مثل الاغتصاب واغتصاب قاصر دون سن الثانية عشرة، على عقوبات بالسجن تتراوح بين سنتين و8 سنوات على ارتكاب جريمة الاغتصاب، وبين 8 سنوات و12 سنة على ارتكاب جريمة اغتصاب قاصر دون سن الثانية عشرة.

614- ويعاقب القانون رقم 2008/6، المؤرخ 9 تموز/يوليه، على ارتكاب الجريمتين المشار إليهما أعلاه، عندما يكون مقترناً بجريمة الاتجار بالأشخاص، بعقوبات سجن مشددة تتراوح بين 12 سنة و16 سنة وبين 16 سنة و20 سنة.

615- ويدل هذا على النهج التقدمي المتبع والمتمثل في اعتماد صكوك تحمي حقوق الطفل وتقمع السلوكيات المرتبطة بالجرائم الجنسية المرتكبة في حق الأطفال.

616- وفيما يتعلق بالزواج المبكر، أطلقت حكومة موزامبيق استراتيجية وطنية لمكافحة هذه الممارسات. وتتضمن هذه الاستراتيجية تدابير وإجراءات وقائية ترمي إلى مكافحة السلوكيات الضارة بالأطفال.

617- وثمة توصيات كانت الدولة تود أن تقبلها جزئياً أو كلياً أو ترفضها تماماً، ولكن موزامبيق قررت أن تحيط علماً بها بسبب القيود الإجرائية.

618- وأخيراً، وفيما يخص التوصيات المرفوضة، أشارت موزامبيق إلى أن الحكومة رأت أنها لا تستطيع تنفيذ هذه التوصيات إما لتعارضها مع أحكام القانون الوطني أو لعدم توافقها مع القيم الثقافية والتقليدية والدينية للبلد أو لظروف أخرى، مشيراً إلى أن هذه التوصيات نوقشت مناقشة مستفيضة في أثناء تقديم التقرير.

619- وفيما يتعلق بزيادة فترة إجازة الأمومة، أيد البلد هذه التوصية من حيث المبدأ، غير أنه لا يستطيع ضمان توافر الموارد اللازمة لتنفيذها. وبناءً على ذلك، يلزم إجراء مزيد من الدراسات من أجل تقييم الأثر المالي لهذه التوصية.

620- وفيما يخص التوصية المتعلقة بالتدابير التمييزية، قبلت موزامبيق فكرة تعزيز تدابير مكافحة التمييز ضد الفئات المستضعفة. غير أنها أشارت إلى عدم وجود تمييز في موزامبيق فيما يتعلق بالاعتراف بمنظمات المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالاعتراف بحركة "Lambda" وبغيرها من الرابطات المماثلة، يتمثل موقف موزامبيق في أن عدم تسجيل هذه الرابطات لا ينطوي على ممارسةٍ تمييزية. وتُجري حالياً مشاورات داخلية مع الدوائر الإدارية المعنية وغيرها من الآليات. وفي غضون ذلك، يتمتع الأشخاص ذوي التوجه الجنسي المختلف بحقهم في الخصوصية.

621- وأكد الوفد تصميم الحكومة على الوفاء بجميع التزاماتها المتعهد بها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل، بدعمٍ وتعاون من مجلس حقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وجميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي ككل.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

622- أدلى 22 وفداً ببيانات خلال اعتماد نتائج الاستعراض المتعلق بموزامبيق.

623- وأعربت الهند عن تقديرها لمشاركة موزامبيق مشاركةً بناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل وأشارت إلى استعداد الدولة لقبول ما يربو على 85 في المائة من التوصيات المقدمة.

624- وأعربت النرويج عن سرورها لقبول موزامبيق ثلاثاً من توصياتها المتعلقة بوضع إجراءات جزائية جديدة، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، واستخدام مِنَح التمويل لضمان تمتع المرأة بالحقوق التي يكفلها لها القانون. وأحاطت النرويج علماً بما قدمته الدولة في الإضافة الملحقة بتقريرها من تفسيرات فيما يخص التوصيات التي قدمتها النرويج بشأن حرية التعبير، وقوانين جريمة التشهير، وحق المنظمات غير الحكومية في العمل في مجال قضايا الهوية الجنسية والهوية الجنسانية، وأشارت النرويج إلى أنها ترى أن هناك متسعاً لمزيد من التعاون والمناقشة في هذه المجالات.

625- وأعربت باكستان عن تقديرها لقبول موزامبيق عدداً كبيراً من التوصيات، وأشارت إلى التزام الدولة بتعزيز وحماية حقوق مواطنيها، وذلك استناداً إلى التدابير الإيجابية التي اتخذتها الحكومة في السنوات الأخيرة والتي تشمل تعزيز المؤسسات الوطنية.

626- وترى البرتغال أن العدد الكبير من التوصيات التي قبلتها موزامبيق، بما في ذلك جميع التوصيات التي قدمتها البرتغال، دليلٌ واضح على التزام الدولة بحماية حقوق الإنسان. وأعربت البرتغال لموزامبيق عن تمنياتها لها بالنجاح في تنفيذ التوصيات، وأكدت مجدداً استعدادها للتعاون مع الدولة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف وفي إطار جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

627- ولاحظت سيراليون أن موزامبيق قبلت توصياتها الداعية إلى مقاضاة الجناة في جميع حالات العنف المرتكب ضد الأشخاص المصابين بالمهق وإلى مواءمة القوانين لمنع وإنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وأشادت سيراليون بالدولة لما تبذله من جهود لمكافحة الفساد والتحرش الجنسي بالأطفال والاعتداء عليهم، بما في ذلك في مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية.

628- ورحبت جنوب أفريقيا بالجهود الإيجابية التي تبذلها موزامبيق في ميدان حقوق الإنسان، ولا سيما تنفيذ البرنامج الخمسي للفترة 2015-2019، الذي من شأنه أن يحسن تقديم الخدمات العامة ويسهم في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ورحبت جنوب أفريقيا كذلك بما أُحرز من نجاحات في تحقيق الهدف المتمثل في حصول جميع النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

629- ورحبت توغو بما أحرزته موزامبيق من تقدم في تنفيذ التوصيات التي قبِلتها في الجولة الأولى وبما اتخذته من تدابير لتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات. وهنأت توغو الدولة على قبولها غالبية التوصيات الصادرة عن الجولة الثانية، ودعت المجتمع الدولي إلى مساعدة موزامبيق في تنفيذ التوصيات المقبولة.

630- ونوهت جمهورية فنزويلا البوليفارية بتفاني موزامبيق في ميدان حقوق الإنسان، وأثنت على الدولة لتعاونها مع آلية الاستعراض الدوري الشامل. ووجهت جمهورية فنزويلا البوليفارية الانتباه إلى تصديق الدولة على سلسلة من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، ورحبت بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، وفقاً لمبادئ باريس.

631- وأثنت فييت نام على موزامبيق لتصديقها على معظم الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ولتعاونها مع آليات الإجراءات الخاصة. وأثنت كذلك على موزامبيق لجهودها الرامية إلى المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وإلى القضاء على التمييز ضد المرأة وحمايتها من الاتجار، والاعتداء الجنسي، والعنف الجنساني.

632- ورأت زمبابوي أن موزامبيق تعاملت مع جميع الجهات المعنية بروح منفتحة وبناءة، واعتبرت ذلك دليلاً على أن البلد يأخذ التزاماته في مجال حقوق الإنسان على محمل الجد. ولاحظت أن موزامبيق تواصل تعزيز المؤسسات المعنية في الدولة وتُشجِّع مشاركة المجتمع المدني في جميع أنشطة التنمية البشرية. وأخيراً، أشارت زمبابوي إلى الجهود المبذولة لتسوية التزامات موزامبيق بتقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات.

633- وأثنت الجزائر على موزامبيق لتقديمها معلومات إضافية في أثناء جولة استعراضها الثانية. ولاحظت أن موزامبيق قبلت غالبية التوصيات، بما في ذلك توصيتان قدمتهما الجزائر بشأن الحصول على الرعاية الصحية، ولا سيما مكافحة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وبشأن مكافحة زواج الفتيات المبكر.

634- وأثنت أنغولا على موزامبيق لما ورد في تقريرها من معلومات دقيقة ولقبولها غالبية التوصيات، بما فيها التوصيات التي قدمتها أنغولا. ولاحظت أنغولا أن موزامبيق صدقت على غالبية الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وشجعت أنغولا موزامبيق على مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

635- ورحبت بوتسوانا بإنشاء موزامبيق اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وبإنشائها مكتب أمين المظالم. وأشادت بوتسوانا بموزامبيق لوضعها البرنامج الحكومي للفترة 2015-2019 وللزيادة الكبيرة في عدد النساء اللائي يشغلن مناصب عليا في البرلمان.

636- وأشارت البرازيل إلى أن موزامبيق قبلت الغالبية العظمى من التوصيات، كما فعلت في الجولة الأولى، ولكنها أشارت أيضاً إلى مضمون تلك التوصيات، الذي ينم عن التزام موزامبيق التزاماً مطلقاً بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. واختتم وفد البرازيل كلمته مؤكداً مجدداً استعداده للتعاون مع موزامبيق، ولا سيما من خلال جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

637- ورحبت بوروندي بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم بما يتسق مع مبادئ باريس، وأعربت كذلك عن سرورها لما تبذله موزامبيق من جهود لضمان حصول الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف محام على المعونة القضائية. وشجعت بوروندي موزامبيق على مواصلة هذه الممارسة ضماناً لإمكانية لجوء الجميع إلى القضاء.

638- وأعربت كابو فيردي عن سرورها لقبول موزامبيق عدداً كبيراً من التوصيات، ولاحظت الزيادة المسجلة في عدد التوصيات المقبولة. ولاحظت كابو فيردي كذلك باهتمام أن التوصية المتعلقة بالتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري لم تُرفض وأنها قيد الاستعراض حالياً بغية اتخاذ قرار نهائي بشأنها.

639- ورحبت الصين بالتقدم الذي أحرزته موزامبيق في مجالات مثل التصديق على الصكوك القانونية الدولية لحقوق الإنسان، وحماية اللاجئين، وجهود مكافحة الفساد، وحماية حقوق المرأة، وتحسين التعليم والإسكان وخدمات الصحة العامة. وشكرت الصين موزامبيق على قبولها توصياتها، بما في ذلك التوصيات الداعية إلى اتخاذ تدابير للقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة وإلى معالجة اكتظاظ السجون.

640- وأثنت كوبا على موزامبيق لعملها في مجال تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية ولجهودها الرامية إلى القضاء على الفقر وتحسين التغطية الصحية. وحثت كوبا موزامبيق على مواصلة إيلاء الأولوية لهذه المجالات، وشكرت الدولة على قبولها توصياتها المقدمة في هذه المجالات.

641- ولاحظت جيبوتي بارتياح تصديق موزامبيق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وشجعت جيبوتي الدولة على تكثيف جهودها الرامية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة وإلى تعزيز المساواة بين الجنسين في البلد.

642- وأقرت السلفادور بأن قبول موزامبيق 158 توصية يدل بوضوح على التزامها بالسعي إلى تحقيق التنمية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد. وحثت السلفادور موزامبيق على مواصلة المضي في هذا الاتجاه وعلى التعهد بالتصديق على ما لم تصدق عليه بعد من صكوك حماية حقوق الإنسان.

643- وأثنت إثيوبيا على موزامبيق لقبولها معظم التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الثانية، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها إثيوبيا والتي دعت الدولة إلى مواصلة بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون وإلى اتخاذ تدابير متسقة لمكافحة الفساد من أجل توطيد دعائم الحكم الرشيد وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات العامة. وأخيراً، أثنت إثيوبيا على موزامبيق لما تبذله من جهود في سبيل تعزيز مؤسسات الدولة.

644- وأثنت غانا على موزامبيق لمشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل بروحٍ إيجابية، مما يدل على التزام البلد بتوسيع نطاق عمله في مجال حقوق الإنسان. وأعربت غانا عن تمنياتها لموزامبيق بالنجاح في تجديد التزامها بتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان فيها وفي تشجيع مشاركة المجتمع المدني في جميع أنشطة النهوض بحقوق الإنسان.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

645- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة موزامبيق، أدلت ببيانات ثلاث جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

646- وأشار الاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، في بيان مشترك مع الرابطة الدولية للمثليات والمثليين، إلى استمرار العديد من الجرائم التي تطال حقوق الإنسان على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، بما في ذلك العنف والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ولا تزال المنظمات غير الحكومية غير قادرة على التسجيل أو العمل بحرية أو الحصول على الحماية القانونية اللازمة. ودعا الاتحاد موزامبيق إلى قبول جميع التوصيات المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية المنبثقة عن جولات الاستعراض الدوري الشامل والتصرف بناءً عليها.

647- وهنأ الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان موزامبيق على قبول 90 في المائة من التوصيات. وحث الدولة على بدء حوار وطني سريع للنظر في التوصيات المرفوضة. وأعرب الملتقى عن قلقه إزاء عودة شيطان الحروب الأهلية في بعض المقاطعات. وأشار إلى الأعمال العدائية بين القوات المسلحة والمقاومة الوطنية الموزامبيقية التي أدت إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان. وحث موزامبيق على إجراء حوار سياسي لتعزيز السلام والأمن ومكافحة العنف الجنسي والفساد وحماية الأشخاص المصابين بالمهق.

648- وأعربت منظمة العفو الدولية عن قلقها بسبب عدد التقارير المتعلقة بعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وأفعال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة على أيدي الجهات الحكومية واستمرار الإفلات من العقاب على هذه الانتهاكات. وأشارت إلى حالتي ناشطين سياسيين: بينيديتو ساباو، الذي اعتُقل تعسفاً وأسيئت معاملته وأطلق عليه الرصاص لكنه نجا؛ والأستاذ جيل سيستاك، الذي

قُتل. وحثت منظمة العفو الدولية موزامبيق على إعادة النظر في رفض التوصية المتعلقة بإنشاء آليات فعالة لتقديم الشكاوى وتوفير سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها مؤسسات الأعمال التجارية.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

649- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن موزامبيق، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 180 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 30 توصية من أصل 210 توصيات تلقتها.

650- وشكرت موزامبيق الدول التي أدلت ببيانات وأكدت مجدداً أن الحوار، فيما يخص التوصيات المشار إليها، سيستمر بالتعاون مع المؤسسات المعنية والمجتمع المدني. وستطلق موزامبيق خطة عمل وطنية لتنفيذ التوصيات المقبولة وستقدم استعراض منتصف المدة لتقييم التقدم المحرز.

إستونيا

651- أُجري استعراض حالة إستونيا في 19 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من إستونيا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/EST/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/EST/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/EST/3).

652- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة إستونيا واعتمدها في جلسته 30، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

653- وتشمل نتائج استعراض حالة إستونيا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/7)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/7/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

654- ذكّر الوفد بأن إستونيا قد تلقت ما مجموعه 181 توصية خلال الاستعراض الدوري الشامل الخاص بها في كانون الثاني/يناير 2016. وأيدت الدولة على الفور 126 توصية من تلك التوصيات. وبعد فحص شامل ومشاورات مع جميع السلطات ذات المعنية، قدمت الحكومة موقفها بشأن التوصيات المتبقية البالغ عددها 55 توصية بصيغة مكتوبة قبل دورة مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه 2016. ومن بين التوصيات المتبقية، حظيت 16 توصية بتأييد إستونيا وأُحيط علماً بتوصيات عددها 39 توصية. وأكد الوفد أن إستونيا ستواصل إيلاء الاهتمام لهذه التوصيات التي أُحيط بها علماً. ويشمل ذلك على وجه الخصوص استعراضاً متسقاً للالتزامات الدولية للدولة في مجال حقوق الإنسان والنظر في التصديق على معاهدات حقوق الإنسان التي لم تصبح إستونيا طرفاً فيها بعد.

655- وقدم الوفد معلومات إضافية عن عدد من مجالات حقوق الإنسان التي تناولتها التوصيات. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين باعتباره مجالاً ذا أولوية، تعكف الحكومة حالياً على إعداد خطتها الشاملة الأولى لتنمية الرعاية، التي تشمل خططاً لتنفيذ سياسات المساواة بين الجنسين. ويُتوخى اتخاذ عدة تدابير لتقليص الفجوة في الأجور بين الجنسين والتصدي للقوالب النمطية الجنسانية. وسيُوسع نطاق ولاية مفتشية العمل التدقيق في تنفيذ الشرط القانوني المتعلق بالمساواة في الأجر. وعلاوة على ذلك، ستتخذ إستونيا خطوات للتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول).

656- وغطت عدة توصيات القضايا المتعلقة بحماية حقوق الطفل، التي تظل من أولويات الحكومة. وينص قانون حماية الطفل الجديد على الحظر الصارم للعقوبة البدنية للأطفال. وقد نُفذت حملات مختلفة بشأن التنشئة الإيجابية في السنوات الأخيرة. وتعدُّ وزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية نموذجاً لمعالجة الحالات بغية المساعدة في تجنب الإيذاء المتكرر في الحالات التي تعاني فيها أسر من العنف العائلي.

657- وقد أولت إستونيا اهتماماً كبيراً لتوفير بيئة تعليمية خالية من التنمر ومنع العنف في المدارس. وتنفذ وزارة التعليم والبحث برامج لمنع التنمر في المدارس.

658- وتُقدَّم فصول وبرامج خاصة في المدارس لتعزيز المهارات الحياتية والكفاءات لدى الشباب. وضمن برنامج الصحة والأمن في المناهج الدراسي، على سبيل المثال، يكتسب الطلاب مهارات بشأن كيفية تجنب المخاطر المختلفة، بما في ذلك الاتصال الآمن على الإنترنت، والتعرف على الحالات التي قد تنطوي على مخاطر متصلة بالاتجار بالأشخاص.

659- وفي مجال منع الجريمة، خُصِّصت منح في عام 2015 للأنشطة التي تهدف إلى منع الاعتداء الجنسي على الأطفال الذين تبلغ أعمارهم حتى عشر سنوات. ويجري تحسين الحماية القانونية المتاحة لضحايا العنف. وقد أعدت مواد إعلامية بشأن إجراءات المحكمة الملائمة للأطفال لكي تشرح للأطفال الشهود، بطريقة بسيطة، عملية الإدلاء بالشهادة في المحكمة. ونُظمت دورات تدريبية للمحققين الذين يعملون مع القصر. وتحدث الوفد عن مختلف التدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين الكشف عن حالات الاعتداء على الأطفال وتقديم المساعدة للأطفال ضحايا العنف.

660- وأكد الوفد التزام إستونيا بمواصلة تحفيز الأشخاص غير محددي الجنسية للحصول على الجنسية في أسرع وقت ممكن. وما برحت الحكومة تدعم حملة أطلقتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن القضاء على حالات انعدام الجنسية.

661- وأكد الوفد أن المواطنين الإستونيين والأشخاص غير محددي الجنسية يتمتعون بحقوق متساوية في الممارسة، باستثناء الحق في إنشاء حزب سياسي أو الانضمام إليه، وفي الترشح للانتخابات أو التصويت في الانتخابات البرلمانية، والعمل في الخدمة العامة (الحكومية). ويتمتع المقيمون منذ فترة طويلة في إستونيا، بغض النظر عن جنسيتهم، بمن فيهم الأشخاص غير محددي الجنسية، بالحق في التصويت في انتخابات مجالس الحكومة المحلية. ويتمتعون في بعض المناطق بحقوق أكثر من المواطنين الإستونيين، حيث أن عدد الدول التي يمكنهم السفر إليها دون تأشيرة أكبر من عدد تلك التي يمكن للمواطنين الإستونيين السفر إليها دون تأشيرة. ويمكن للأشخاص غير محددي الجنسية السفر دون تأشيرة في كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي.

662- وقد اتخذت الحكومة تدابير مختلفة لزيادة تحفير الأشخاص غير محددي الجنسية للتقدم بطلب للحصول على الجنسية الإستونية. وفي الوقت ذاته، تمسكت الحكومة بموقفها المتمثل في أن من غير الممكن فرض الجنسية على أي شخص وأن لكل شخص الحق في اختيار جنسيته. وقد اعتُمدت عدة

تغييرات تشريعية، يرد وصفها بالتفصيل في التقرير الوطني، من أجل تيسير إجراءات التجنيس، ولا سيما لفائدة الأطفال وكبار السن. ونتيجة ذلك، انخفض عدد الأشخاص غير محددي الجنسية من 32 في المائة في عام 1992 إلى 6 في المائة في حزيران/يونيه 2016.

663- وبينما أشار الوفد إلى انخفاض التفاوت في معدلات البطالة بين الإستونيين وأفراد الأقليات الإثنية، أكد الوفد مجدداً أن مكانة وحقوق الأقليات القومية والإثنية واللغوية مكفولة بموجب الدستور والتشريعات. وتعد إستونيا حالياً مبادرة جديدة للعمالة تستهدف بالأساس الأقليات الإثنية وتوفر تدابير إضافية لمعالجة الوضع الصعب لسوق العمل في مقاطعة إيدا - فيروما (منطقة حدودية تتمركز فيها نسبة عالية من الأقليات). وقد تدهورت حالة العمالة في المنطقة في الآونة الأخيرة بسبب عدد من حالات الفصل الجماعي على نطاق واسع في بعض قطاعات التصنيع، وستوفر هذه التدابير الدعم في توليد وظائف في المنطقة وتوفير تدريب إضافي للعمال المفصولين.

664- ويُضمن دوماً لجميع ملتمسي الحماية الدولية الحصول على خدمات الانتصاف القانونية الفعالة وخدمات الترجمة، فضلاً عن خدمات استشارية يومية مجانية ومشورة قانونية عند وصولهم وأثناء إقامتهم في مركز احتجاز أو إقامة. ويُزوَّد ملتمسو اللجوء بمعلومات شاملة عن حقوقهم وسبل الانتصاف القانونية بلغة يمكنهم فهمها. ولا يمكن احتجازهم إلا لأسباب ملموسة ومحدودة. وتراعى الاحتياجات الخاصة للقصر وذوي الإعاقة وكبار السن والحوامل والآباء والأمهات العزب مع أطفالهم والأشخاص الذين تعرضوا للتعذيب أو الاغتصاب أو أشكال خطيرة أخرى من العنف النفسي أو الجسدي أو الجنسي، أثناء احتجاز أولئك الأشخاص.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

665- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة إستونيا، أدلى ببيانات 13 وفداً.

666- فقد أثنت بوتسوانا على إستونيا لقبولها العديد من التوصيات التي تلقتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي عُقد في كانون الثاني/يناير 2016. وأثنت أيضاً على الدولة لجهودها الرامية إلى تعزيز التسامح والتنوع الثقافي من خلال تجريم التحريض على الكراهية والعنف والتمييز. وبينما لاحظت بوتسوانا الجهود التي تبذلها الحكومة في مجال المساواة بين الجنسين، شجعت إستونيا على وضع الصيغة النهائية لسياسات المساواة وتنفيذها.

667- وأشادت بوروندي بإستونيا لأنها وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ولاحظت بتقدير وضع خطة عمل بشأن سياسات تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين للفترة 2016-2023، فضلاً عن اعتماد تدابير لمكافحة التمييز ضد المرأة. ورحبت بوروندي بالتدابير المتخذة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، ولا سيما إنشاء وظيفة أمين المظالم المعني بالأطفال. وأشادت بالدولة لما تبذله من جهود لتشجيع اندماج الأقليات الإثنية واللغوية. ولاحظت التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتدابير المتخذة لمكافحة العنف العائلي.

668- وشكرت الصين إستونيا على قبولها توصية قدمتها الصين بشأن تحسين تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات وتعزيز بناء قدراتها في هذا المجال. وشجعت الصين الدولة على اعتماد تدابير تشريعية وقضائية وسياسية لزيادة ضمان مكانة وحقوق الأقليات الإثنية واللغوية القومية.

669- ورحب مجلس أوروبا بالتدابير المتخذة لمعالجة بعض التوصيات التي قدمتها مختلف هيئات الرصد التابعة له بشأن عدة قضايا، بما في ذلك العدد الكبير من عديمي الجنسية، والتمييز ضد الأقليات القومية، وادعاءات الاستخدام المفرط للقوة على أيدي الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في السجون وفي مراكز قوات الشرطة. ودعا مجلس أوروبا إستونيا إلى التصديق على الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات واتفاقية اسطنبول.

670- ولاحظت غانا بتقدير أن إستونيا أعطت الأولوية للديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على الصعيدين الوطني والدولي. وأشادت بإستونيا لأنها وجهت دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. ورحبت غانا بقبول إستونيا أكثر من 80 في المائة من التوصيات المقدمة إليها خلال الاستعراض الثاني، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها غانا.

671- وأحاطت جمهورية إيران الإسلامية علماً بقبول إستونيا توصياتها بشأن احترام حرية التعبير، والحد من القوالب النمطية للأقليات، واتخاذ تدابير للتصدي للتمييز على أساس الأصل الإثني والديني واللغوي. وأعربت عن الشواغل نفسها المعرب عنها في مختلف التوصيات المتعلقة بالتمييز ضد مجتمعات الروما، والعنف العائلي، ولا سيما العنف ضد الأطفال، والتمييز العنصري، وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وحثت إستونيا على معالجة هذه القضايا على سبيل الأولوية.

672- وذكرت لاتفيا أن التقرير الشامل والمشاورات الواسعة مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة والاهتمام الشامل الذي أُولي لجميع التوصيات أمور تدل على تعاون إستونيا البناء مع عملية الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظت بارتياح قبول الدولة للتوصيات التي قدمتها لاتفيا. وهي على ثقة أن الحكومة ستستفيد من المناقشات القيمة والملاحظات المفيدة التي أُبديت أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل وأن الاستعراض الناجح سيسهم أكثر في جهود الحكومة الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

673- وذكرت النرويج أنها قدمت، أثناء الاستعراض الذي أجري في كانون الثاني/يناير 2016، أربع توصيات بشأن الأقليات، والحصول على الجنسية، ومكافحة خطاب الكراهية، وتخصيص الموارد للمفوض المعني بالمساواة بين الجنسين والمساواة في المعاملة. ولاحظت بارتياح أن ثلاث توصيات من هذه التوصيات قُبلت على الفور وأن إستونيا قدمت في وثيقة الإضافة تفسيرات بشأن التوصية الرابعة التي أُحيط بها علماً.

674- وأشادت باكستان بالحكومة لقبولها أغلبية التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها باكستان. ولاحظت بتقدير أن إستونيا بذلت جهوداً لحماية مواطنيها، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة.

675- ولاحظ الاتحاد الروسي أن إستونيا قبلت ثلاث توصيات قدمها الاتحاد الروسي بشأن حظر المنظمات التي تروج للتمييز العنصري وتحرض عليه، ومكافحة خطاب الكراهية والاتجار بالأشخاص. ولاحظ بقلق أن إستونيا لم تؤيد التوصيات المتعلقة بإنشاء منصب أمين المظالم المعني بقضايا الأقليات القومية، ومعالجة التمييز في العمل على أساس الأصل الإثني واللغة، ووقف مشاركة أفراد القوات المسلحة الإستونية فيما يسمى "أحداث الذكرى" السنوية التي تمجد المتعاونين النازيين السابقين.

676- ولاحظت سيراليون أن العديد من التوصيات البالغ عددها 181 توصية المقدمة أثناء الاستعراض قد حظيت بتأييد إستونيا. وشجعت الدولة على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وتنفيذ سياسات توفر حماية أفضل من حالات انعدام الجنسية، بما يشمل اتفاقيتي الأمم المتحدة المنطبقتين بشأن انعدام الجنسية، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية، 1989 (رقم 169)، واتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المنزليين، 2011 (رقم 189).

677- ولاحظت طاجيكستان الخطوات التي اتخذتها إستونيا لتشجيع التسامح والتنوع الثقافي من خلال زيادة تحسين التشريعات والتعليم وحقوق الأقليات القومية والمساواة بين الجنسين.

678- وهنأت ألبانيا إستونيا على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت بارتياح أن إستونيا قد أخذت في الاعتبار التوصيات التي قدمتها ألبانيا بشأن تحسين حالة جماعة الروما واعتماد استراتيجية شاملة، وتحسين إمكانية الوصول، لا سيما لصالح المحرومين والمهمشين من الأفراد والجماعات. وأثنت أيضاً على الدولة لما أحرزته من تقدم مستمر فيما يتعلق بأمين المظالم المعني بالأطفال ولاتخاذها التدابير المناسبة لإصلاح إطار الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

679- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة إستونيا، أدلت ببيان جهة واحدة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

680- ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش خطط الحكومة لاعتماد خطة عمل بشأن العمالة والحماية الاجتماعية والإدماج والمساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص. وبينما رحبت بتأييد إستونيا لتوصية بشأن الحد من حالات انعدام الجنسية وتيسير حصول المقيمين منذ فترة طويلة على الجنسية، أوصت الدولة بإعطاء الأولوية لحماية حقوق الأشخاص عديمي الجنسية والأقليات الإثنية. ولاحظت منظمة هيومن رايتس ووتش أن الشروط اللغوية لا تزال تمثل تحدياً يحول دون التجنس، شأنها شأن تكاليف التجنس النسبية والشروط المتعلقة بالدخل من أجل حصول الفقراء المقيمين منذ فترة طويلة على الجنسية. ولا يتمتع السكان عديمو الجنسية بحقوق سياسية كاملة ولا يمكنهم شغل عدد من الوظائف. وينبغي للحكومة العمل أكثر من أجل حماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من العنف القائم على كره المثليين وكره مغايري الهوية الجنسانية من خلال إدراج الميل الجنسي والهوية الجنسانية صراحة كدافع إجرامي في التشريعات، تماشياً مع عدة توصيات مقدمة أثناء مناقشة الاستعراض الدوري الشامل.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

681- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن إستونيا، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 142 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 39 توصية من أصل 181 توصية تلقتها.

682- وفي الختام، شكر الوفد جميع المشاركين في الاستعراض الدوري الشامل للحالة في إستونيا على تعاونهم وإسهاماتهم، بما في ذلك البيانات المشجعة التي أُدلي بها أثناء اعتماد نتائج الاستعراض. وقد جعلت هذه المشاركة النشطة من الاستعراض تجربة قيمة لإستونيا وستساعد الحكومة على مواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وستواصل الحكومة بذل جهودها للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان المتعهد بها في إطار الاستعراض ولتقديم تقارير في الجولة الثالثة من الاستعراض. واعتبرت إستونيا عملية الاستعراض الدوري الشامل مثال من أمثلة نجاح مجلس حقوق الإنسان.

باراغواي

683- أُجري استعراض حالة باراغواي في 20 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من باراغواي وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PRY/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PRY/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PRY/3).

684- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة باراغواي واعتمدها في جلسته 28، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

685- وتشمل نتيجة استعراض حالة باراغواي تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/9)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/9/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

686- ألقى السفير والممثل الدائم لباراغواي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان لتقديم رد باراغواي على اختتام الاستعراض الدوري الشامل الثاني الخاص بها.

687- وأكد الوفد من جديد أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقبلت باراغواي جميع التوصيات التي تلقتها خلال الاستعراض الأول الخاص بها، و187 توصية من أصل 193 توصية قُدمت إليها أثناء الاستعراض الثاني الخاص بها. وقد وفت أيضاً بالتزامها بتقديم تقرير مرحلي لإبراز التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات.

688- وشمل إعداد التقرير الوطني للاستعراض الثاني إجراء مشاورات مع أكثر من 30 مؤسسة وطنية، وفريق صياغة مؤلف من ممثلين عن الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأجريت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، التي كانت جزءاً من شبكة حقوق الإنسان للسلطة التنفيذية.

689- وأعدت التقرير آلية التنسيق بين المؤسسات باستخدام نظام إلكتروني لرصد تنفيذ التوصيات (يسمى "سيمور" باللغة الإسبانية). وفي هذا الصدد، كرر الوفد ارتياح الدولة للتنويه الذي حظيت به باراغواي خلال الاستعراض السابق من قبل أكثر من 45 دولة.

690- وكرر الوفد تقدير الدولة لما أبدته الدول والجهات المراقبة من اهتمام خلال الاستعراض الثاني من خلال التوصيات البالغ عددها 193 توصية. ومن بين هذه التوصيات، قبلت باراغواي 187 توصية. وذلك اعترافا منها بالروح البناءة للآلية.

691- وأحاطت باراغواي علماً بالتوصيات الواردة في الفقرات من 105-1 إلى 105-6. وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الفقرتين 105-1 و105-2، من المهم تأكيد أن باراغواي صدقت على بروتوكولين اختياريين لاتفاقية حقوق الطفل ووقعت على البروتوكول الاختياري الثالث وما زالت عملية التصديق عليه جارية. وبشكل أكثر تحديداً، فإن التوصيات الواردة في الفقرات 105-1 و105-2 ومن 105-4 إلى 105-6 تتعارض مع الأحكام الدستورية والالتزامات الدولية التي تضمن الحق في الحياة.

692- وأبلغ الوفد أيضاً عن بعض التقدم المحرز منذ الاستعراض الذي أجري في كانون الثاني/يناير 2016.

693- وفي نيسان/أبريل 2016، عرضت لجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية التشريعية المشروع الأول للقانون المتعلق بحرية التعبير وحماية الصحفيين ووسائط الإعلام. كما تضمن هذا المقترح إنشاء آلية وطنية لحماية الصحافة. ومن المتوخى إجراء مشاورات واسعة النطاق في هذا الصدد خلال الفصل الثاني من عام 2016، ولا سيما مع نقابة الصحفيين.

694- وتعكف الجمعية التشريعية حالياً على عملية اختيار أمين مظالم جديد، وفقاً للقانون. ومن المتوقع الانتهاء من تعيين أمين مظالم جديد خلال الفصل الثاني من عام 2016.

695- وفيما يتعلق بالإشارات التي قدمتها بعض الوفود، أكد الوفد عدم تسجيل أي حالات قتل للمدافعين عن حقوق الإنسان في البلد. وأعربت باراغواي عن رغبتها في تأكيد تمتع جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في البلد بجميع الحريات والضمانات الدستورية.

696- وفيما يتعلق بحقوق العمل، تحقق انخفاض بنسبة 5 في المائة في عمل الأطفال من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال وحماية العمالة الشابة.

697- وأشير أيضاً إلى ممارسة criadazgo (أحد أشكال عمل الأطفال). وقد أُعد مشروع قانون لإدراج هذه الممارسة باعتبارها جريمة في قانون العقوبات وسيقدم إلى البرلمان لاعتماده.

698- وسلط الوفد الضوء على بدء نفاذ التشريعات المتعلقة بالعمل المنزلي، التي تحظر توظيف الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة لأداء العمل المنزلي.

699- وأشار الوفد إلى التشريعات التي تلزم المعلمين في المدارس الخاصة والعامة بالحصول على تغطية الضمان الاجتماعي.

700- وأشار الوفد أيضاً إلى برنامج لتعزيز العمالة الرسمية ومكافحة العمل غير القانوني كوسيلة لمعالجة التفاوتات في الدخل في سوق العمل.

701- وعند الحديث عن حقوق الإنسان للسكان الأصليين، أشار الوفد إلى متابعة تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بقضايا مجتمعات ساوهوياماكسا وساكاموك كاسيك وياكي أكسا، وإلى التقدم المحرز في تنفيذ هذه الأحكام.

702- وقد أمرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أيضاً بتدابير وقائية فيما يتعلق بمجتمع السكان الأصليين أيوريو توتوبييغوسودي، الذي يعيش في عزلة. والجهود جارية للامتثال لتلك التدابير.

703- وأكد الوفد التزام باراغواي الطوعي وأبلغ عن أوجه التقدم المحرز، مثل إقرار السياسة الوطنية الجديدة بشأن الهجرة، وخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، والتشريعات المعتمدة من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعم الرضاعة الطبيعية.

704- وأكد الوفد التزام باراغواي بمواصلة تشجيع المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وفقاً للالتزامات الدولية للدولة. وشجع الدول على مواصلة دعم آلية الاستعراض الدوري الشامل. ودعت باراغواي الدول إلى العمل من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من خلال نظم فعالة يمكن أن يكون لها تأثير في البلدان.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

705- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة باراغواي، أدلت ببيانات عشرة وفود.

706- ورحبت البرازيل بمشاركة باراغواي في الاستعراض الدوري الشامل. وتبرز مشاركة الدولة مستوى التزامها وانفتاحها على الحوار والتعاون، مما كان بمثابة تشجيع ومثال جيد لجميع من عملوا من أجل تحسين النظام الدولي لحقوق الإنسان. وقد عزز قرار قبول جميع التوصيات تقريباً، إلى جانب تقديم تعليقات على الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات، الشفافية وحسن النية اللذين وجها مشاركة الدولة في العملية. وأعربت البرازيل عن تقديرها لالتزام الدولة بتقديم تقرير مرحلي لمنتصف المدة عن تنفيذ التوصيات. وهي مقتنعة بأن نظام الدولة لرصد تنفيذ التوصيات أداة مهمة لتعزيز فعالية النظام الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك بُعده الوقائي. ورحبت باستعداد باراغواي لتقاسم هذه التجربة.

707- وأشادت كوبا بباراغواي لوضعها وتنفيذها نظاماً وطنياً من أجل متابعة ورصد تنفيذ التوصيات الواردة في الاستعراض الأول للدولة كأداة مفيدة تقاسمتها مع بلدان أخرى. وأعربت كوبا عن تقديرها لقبول الدولة توصياتها المتعلقة بالتمييز والعنف ضد المرأة وعمل الأطفال. وتمنت لباراغواي النجاح في تنفيذ جميع التوصيات المقبولة.

708- وهنأت السلفادور باراغواي على وفائها بالتزاماتها المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد أثبتت باراغواي، بتأييدها 187 توصية من أصل 193 توصية، إرادتها السياسية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وقد أظهر عرض التقارير والتصديق على الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان الإرادة السياسية الواضحة للمضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وحثت السلفادور باراغواي على مواصلة النهوض بحماية حقوق الإنسان لسكان باراغواي وتعزيزها.

709- وأشادت غانا بباراغواي لإقرارها باستخدام الحوار والتعاون على الصعيد الدولي من أجل تحسين تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد. ولاحظت غانا بصفة خاصة وضع دليل في باراغواي يهدف إلى مواءمة نظام عدالة الدولة مع نظام عدالة الشعوب الأصلية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية بشأن وصول كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة. ولاحظت غانا بتقدير أن توصياتها قد حظيت بتأييد باراغواي، لا سيما التوصية المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتمنت لباراغواي التوفيق في تنفيذ التوصيات.

710- وهنأت هايتي باراغواي على قبول 187 توصية من أصل 193 توصية. ورحبت بالجهود المتواصلة من أجل تعزيز وتطبيق القوانين المتعلقة بعمل الأطفال ومكافحة العنف ضد الأطفال. وشجعت هايتي باراغواي على مواصلة المشاورات الوطنية، ولا سيما مع المجتمع المدني، من أجل متابعة أفضل لتنفيذ الأحكام الواردة في البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل. وهنأت هايتي الدولة على إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين المؤسسات ونظام إلكتروني يسمى نظام رصد تنفيذ التوصيات (سيمور). ودعت هايتي المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ التوصيات والعمل في تعاون وثيق مع الهيئات الوطنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، بهدف تحسين حالة حقوق الإنسان.

711- وأحاطت جمهورية إيران الإسلامية علماً بردود باراغواي على التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة باعتماد قانون يحظر جميع أشكال التمييز ضد مجتمعات الشعوب الأصلية، وضمان حصول الناطقين بالغوارانية على التعليم الجيد والشامل، واعتماد تشريعات تحظر بوضوح جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال، ووضع حد للاتجار بالأشخاص. وشاطرت عدة دول قلقها فيما يتعلق بمستوى الاتجار بالأشخاص وانتشار الاحتجاز السابق للمحاكمة وارتفاع معدل وفيات الأمهات في البلد. وحثت جمهورية إيران الإسلامية باراغواي على اتخاذ خطوات قانونية وعملية لتنفيذ التوصيات، وأعربت عن تطلعها إلى أن تظل هذه القضايا المثيرة للقلق مجالات ذات أهمية حيوية بالنسبة لباراغواي خلال الفترة التي تسبق الاستعراض الثالث.

712- ولاحظت قيرغيزستان أن باراغواي قبلت أغلبية التوصيات، مما يدل على التزام الدولة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولاحظت بتقدير أن باراغواي قبلت توصيات قيرغيزستان بشأن تخصيص موارد مالية وبشرية كافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ووضع وتنفيذ استراتيجية فعالة لمكافحة فقر الأطفال، واتخاذ تدابير إضافية لكي يتمتع الأطفال تمتعاً كاملاً بالحق في التعليم. وقيرغيزستان مقتنعة بأن تنفيذ هذه التوصيات سيعزز حماية حقوق الطفل. وتمنت لباراغواي النجاح في تنفيذ التوصيات.

713- ولاحظت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتقدير أن باراغواي قبلت عدداً كبيراً من التوصيات، بما في ذلك توصيتان قدمتهما جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وأشادت بالدولة لما أحرزته من تقدم فيمت يخص النهوض بالتعليم والرعاية الصحية وحقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وفيما يخص التصدي للعنف العائلي ومكافحة الفقر.

714- وأعربت باكستان عن تقديرها لقبول باراغواي أغلبية التوصيات وتمنت للدولة النجاح في تنفيذ التوصيات. وأعربت أيضاً عن تقديرها لإحراز باراغواي تقدماً في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة. ورحبت بتعاون الدولة المستمر مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات. وأشادت باكستان بباراغواي لالتزامها بالنظر في التصديق على صكوك حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتمت للدولة كل النجاح في تنفيذ التوصيات.

715- وسلطت طاجيكستان الضوء على الجهود التي تبذلها باراغواي لتنفيذ البرنامج الوطني للحد من الفقر، والتشجيع على الاستخدام الأفضل للأراضي وضمان الاستدامة البيئية بشكل أفضل. ولاحظت أيضاً إنجاز الكثير من أجل منع الاتجار بالأشخاص وتحسين نظام التعليم في الدولة. وتمنت طاجيكستان لباراغواي المزيد من النجاح في تحسين نظام حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

716- خلال اعتماد نتيجة استعراض حالة باراغواي، أدلت ببيانات ست جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

717- واعتبرت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان أن من المهم أن باراغواي قد تلقت 13 توصية بشأن مسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا ترى المنظمة أن أي توصية من هذه التوصيات قد نُفذت بالكامل. وشكرت الدول التي اعترفت، من خلال توصياتها، بالمخاطر الجسيمة التي يواجهها المدافعون عن حقوق الإنسان. ورأت أنه لكي تهيئ باراغواي بيئة ملائمة لتنفيذ التوصيات المقبولة، يجب عليها أن تعتمد على وجه السرعة سياسات وتشريعات توفر بيئة آمنة لمن يدافعون عن حقوق الإنسان.

718- وأعربت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية عن تقديرها لالتزام باراغواي بعملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بتأييد الدولة لمختلف التوصيات المتعلقة بالحقوق الجنسية. ومع ذلك، وفي حين أن باراغواي حددت بعض التوصيات على أنها نُفذت أو أنها قيد التنفيذ، لا تزال هناك قوانين وسياسات وممارسات تظهر عدم المساواة بين الجنسين والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأعربت المنظمة عن أسفها لأن باراغواي لم تؤيد التوصيات الداعية إلى سن تشريعات بشأن الإجهاض وشجعت باراغواي على إعادة النظر في موقفها في هذا الصدد.

719- وأعرب الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية عن قلقه البالغ بشأن حقوق النساء والفتيات في باراغواي، ولا سيما في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية. ولاحظ عدم وجود تثقيف مناسب بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية. وحث باراغواي على إلغاء جميع التشريعات التي تدين النساء والفتيات بسبب الإجهاض ومقدمي خدمات الإجهاض، واعتماد قانون بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، لمواءمة تشريعاتها المحلية مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتنفيذ سياسات للنهوض بحقوق المرأة والقضاء على العنف ضد المرأة.

720- ورحب المكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة بمشاركة باراغواي في الاستعراض الدوري الشامل وهنأ الدولة على إنشاء نظام إلكتروني يسمى سيمور لتيسير متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى بذل الجهود لتنفيذ التوصيات المقبولة المتعلقة بإيذاء الأطفال وممارسة العنف الجنسي عليهم.

721- وأعربت الرابطة الإنسانية البريطانية عن قلقها إزاء قوانين الإجهاض التقييدية والعقابية للغاية، التي تقوض بشكل خطير حقوق الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات في الإقليم. وحثت الرابطة باراغواي على إعادة النظر في معارضتها لتخفيف تشريعات الإجهاض ومواءمة قوانينها وسياساتها مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

722- ورحبت منظمة العفو الدولية باعتزام باراغواي اعتماد قانون لمكافحة جميع أشكال التمييز. وحثت الدولة على ضمان اعتماد هذا القانون وتنفيذه على الفور، بما يتفق مع حقوق الإنسان الدولية. وأعربت عن أسفها لعدم التزام باراغواي بتعزيز حقوق النساء والفتيات، لا سيما حقوقهن الجنسية والإنجابية. وشددت على ضرورة أن تعترف باراغواي بالعمل المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان وأن تعتمد التدابير اللازمة لضمان بيئة آمنة لعملهم.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

723- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن باراغواي، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 187 توصية وأحاطت علماً بست توصيات من أصل 193 توصية تلقتها.

724- وفي الختام، شكر الوفد الوفود الأخرى على مساهماتها ومشاركتها البناءة في الاستعراض. وشكر أيضاً جميع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى التي ساهمت بتحليلاتها لحالة حقوق الإنسان، الواردة في تقاريرها. وأعربت باراغواي عن أملها في مواصلة العمل مع جميع الجهات الفاعلة بطريقة بناءة وإيجابية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

725- وأعرب الوفد عن رغبته في إبراز التعاون الذي تلقاه من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والذي لعب دوراً هاماً خلال الاستعراض الثاني للدولة. ولم يسهم هذا التعاون في إعداد التقرير فحسب بل أيضاً في متابعة تنفيذ التوصيات. وأعربت باراغواي عن تقديرها لهذا الدعم المهم.

726- وأكد الوفد التزام الدولة بمتابعة توصيات حقوق الإنسان وتنفيذها.

بلجيكا

727- أُجري استعراض حالة بلجيكا في 20 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من بلجيكا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/BEL/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/BEL/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/BEL/3 وCorr.1).

728- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة بلجيكا واعتمدها في جلسته 28، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016، (انظر الفرع جيم أدناه).

729- وتشمل نتائج استعراض حالة بلجيكا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/8)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/8/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

730- ذكّر الوفد بأن بلجيكا، خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني الخاص بها، كانت ممثلة بنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجي، مما يوضح الأهمية التي تعلقها الحكومة على الآلية ومجلس حقوق الإنسان. وأكد الوفد أيضاً أن بلجيكا ملتزمة التزاماً فعالاً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، فهذا أمر يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياساتها الخارجية والداخلية.

731- وقد قبلت بلجيكا على الفور 161 توصية من أصل 232 توصية وردت أثناء الاستعراض، الذي أُجري في كانون الثاني/يناير 2016. وسلط الوفد الضوء على توصيتين كثيراً ما تقدمت بهما الدول التي تدلي ببيانات وتلتزم بلجيكا بتنفيذهما. أولاً، قبلت الحكومة التوصيات التي تدعوها إلى أن تنشئ، قبل نهاية ولايتها، مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لمبادئ باريس. ثانياً، وافقت بلجيكا على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتعالج الحكومة حالياً هذين الملفين.

732- واحتفظت بلجيكا بموقفها بشأن 35 توصية. وبعد دراسة متأنية اضطلعت بها جميع السلطات المختصة، ردت الحكومة من خلال تقديم إضافة إلى مجلس حقوق الإنسان. وفي هذه الإضافة، شُرح بوضوح موقف الدولة من التوصيات التي أُحيط بها علماً. وتلتزم بلجيكا بتنفيذ 26 توصية من التوصيات المؤجل البت فيها، التي قُبلت منها توصيتان جزئياً وقُبلت منها أربع توصيات أخرى على أساس أنها نُفذت بالفعل أو أنها قيد التنفيذ. وأشار الوفد إلى إحدى التوصيات التي ذكرها عدد من الوفود بشأن اعتماد خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب. وفي الأشهر التالية، ستعمل الحكومة الاتحادية وحكومات الكيانات الاتحادية على وضع خطة العمل هذه.

733- وقبل الاختتام، أبلغ الوفد مجلس حقوق الإنسان أن جميع السلطات المعنية قد استعرضت في شباط/فبراير 2016 التوصيات الواردة وبدأت العمل على تنفيذ التوصيات المقبولة. وفي نيسان/أبريل 2016 أيضاً، نظمت الحكومة اجتماعاً مع منظمات المجتمع المدني بشأن نتائج ومتابعة الاستعراض الثاني الخاص ببلجيكا.

734- وأكد الوفد أن بلجيكا، في ختام الاستعراض الثاني، أعلنت أن التحضير للجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل قد بدأ بالفعل. وسيجري ذلك من خلال تدابير ملموسة لمواصلة تعزيز إطار حقوق الإنسان في بلجيكا ولضمان مراعاة حقوق الإنسان هذه مراعاة كاملة. وتجري بالفعل متابعة التوصيات بطريقة منهجية من خلال المشاورات الداخلية على المستوى الإداري كل ستة أشهر. وقد تعهد وزير الخارجية بإيصال المشاورات إلى المستوى السياسي، واستعراض حالة تنفيذ التوصيات الواردة من آلية الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات وغيرها من هيئات حقوق الإنسان مثل مجلس أوروبا، وضمان إحراز التقدم دون تأخير. وسيشارك المجتمع المدني أيضاً في متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

735- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة بلجيكا، أدلى ببيانات 16 وفداً.

736- ورحبت جمهورية كوريا بقبول بلجيكا للتوصيات التي قدمتها بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان في سياق تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب. واعترفت بالجهود التي تبذلها بلجيكا لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس، رغم أن الدولة لم تؤيد توصية جمهورية كوريا بشأن هذه المسألة.

737- وأعرب الاتحاد الروسي عن سروره إذ لاحظ أن بلجيكا قبلت عدداً كبيراً من التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمها الاتحاد الروسي بشأن تشغيل الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمهاجرين، ومكافحة التمييز ضد الروما، وتقديم المساعدة إلى ضحايا الاعتداء والعنف الجنسيين.

738- ولاحظت سري لانكا الجهود التي تبذلها بلجيكا لتعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء آلية وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. ورحبت أيضاً بالاهتمام الذي توليه بلجيكا لمكافحة الفقر وتعزيز التركيز على حقوق الطفل ومكافحة الاتجار بالأشخاص.

739- وأعربت طاجيكستان عن سرورها لملاحظة أن بلجيكا قد وضعت خطة عمل وطنية ليس فقط لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب، بل أيضاً لمكافحة التطرف، وأن الدولة قررت تنظيم حملات توعية بشأن هذا الموضوع.

740- وأثنت توغو على بلجيكا للمبادرات العديدة التي اتخذتها من أجل تنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول، وهنأت الدولة على قبولها معظم التوصيات المقدمة في الاستعراض الثاني.

741- وهنأت ألبانيا بلجيكا على التقدم الذي أحرزته في مجال حماية حقوق الإنسان ورحبت بقبول الدولة لتوصياتها، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية اسطنبول وحماية المهاجرات من العنف العائلي. ونوهت أيضاً بالتزام بلجيكا بمكافحة العنصرية.

742- ولاحظت بوتسوانا بارتياح التدابير التشريعية والسياساتية التي اتخذتها بلجيكا للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس والتمييز العنصري وكره الأجانب، وشجعت الدولة على مواصلة التصدي للتحديات المتبقية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والإرهاب.

743- وأعربت الصين عن أملها في أن تتخذ بلجيكا مزيداً من التدابير لبلوغ هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه دولياً وهو 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وشجعت الدولة على اتخاذ المزيد من التدابير لإزالة التمييز العنصري وكره الأجانب من البيانات السياسية والحياة العامة.

744- وأشار مجلس أوروبا إلى التوصيات التي قدمتها هيئات الرصد التابعة له بشأن عدة قضايا، منها التمييز ضد الجماعات الإثنية والدينية، الذي يتسم على وجه الخصوص بارتفاع حاد في المواقع العنصرية على الإنترنت؛ وظروف الاحتجاز في السجون ومؤسسات الطب النفسي، التي تشهد استمرار مشكلة الاكتظاظ وتردي الأوضاع بسبب قلة الأنشطة خارج الزنزانات وإضرابات موظفي السجون المتكررة؛ وإجراءات اللجوء وحماية المهاجرين غير المناسبة وغير الكافية، وقدرات الاستقبال والتسجيل المحدودة، والاحتجاز التلقائي في المطارات إلى جانب عدم وجود مراجعة قضائية منهجية للاحتجاز. ودعا مجلس أوروبا بلجيكا إلى التصديق على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي.

745- وذكرت مصر أن استعراض حالة بلجيكا أتاح فرصة للإشارة إلى تصاعد العنصرية والتمييز العنصري في البلد، ودعت الحكومة إلى رفع الحظر المفروض على ارتداء الحجاب والتصدي لأفعال الشرطة الوحشية ذات دوافع عنصرية. وأعربت عن أسفها لأن بلجيكا لم تقبل التوصية التي قدمتها مصر وتطلب فيها مواءمة التعريف القانوني للتعذيب مع اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

746- وأشادت إستونيا ببلجيكا لمشاركتها البناءة في عملية الاستعراض الدوري الشامل، ولاحظت بتقدير تعبئة جميع المجتمعات المحلية والمناطق في بلجيكا في إعداد التقرير الوطني. ورحبت إستونيا بالتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب وباعتماد خطة العمل الوطنية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأقرت بأن بلجيكا واصلت العمل بشأن التوصيات التي قبلتها في الاستعراض الأول الخاص بها، مثل التوصية المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

747- ولاحظت غانا اعتراف بلجيكا بالاستعراض الدوري الشامل كعملية هامة لتحسين حالات حقوق الإنسان. وأشادت بالدولة لتعزيزها ترسانتها القانونية من أجل التصدي للتمييز العنصري وكره الأجانب، ولاعتمادها خطة عمل شاملة جديدة لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس. وشجعت غانا بلجيكا على مواصلة تعزيز خطة العمل المتعلقة بمكافحة التطرف والتشدد العنيف لعام 2006.

748- وأعربت الهند عن تقديرها للنهج المنفتح والبناء الذي تتبعه الحكومة إزاء آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد أظهر الاستعراض الثاني لحالة بلجيكا مشاركة قوية من الدول النظيرة، مع ما يصل إلى 100 وفد أدلى ببيانات و232 توصية غطت مجموعة من قضايا حقوق الإنسان. ورحبت بقبول بلجيكا ما يصل إلى 187 توصية، بما فيها تلك التي قدمتها الهند. ورأت أن بلجيكا قد استفادت كثيراً من مشاركتها في الاستعراض الدوري الشامل وستواصل القيام بذلك من خلال تنفيذ التوصيات المقبولة.

749- وأعربت جمهورية إيران الإسلامية عن أملها في أن تنفذ بلجيكا التوصيات التي قبلتها أثناء الاستعراض الثاني تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وأعربت عن قلقها إزاء الوجود المقلق لمظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والعنف بدوافع عنصرية وأفعال سوء المعاملة التي يرتكبها أفراد الشرطة ضد أشخاص من أصول مهاجرة.

750- وأعربت قيرغيزستان عن تقديرها لتعاون بلجيكا الإيجابي مع مجلس حقوق الإنسان وعملية الاستعراض الدوري الشامل. وأشادت ببلجيكا لقبولها عدداً من التوصيات، بما فيها التوصيات التي قدمتها قيرغيزستان بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والتطرف وكره الأجانب، مما يدل على التزام الحكومة بتعزيز وحماية التنوع والتسامح بين مختلف الجماعات الإثنية التي تعيش في البلد.

751- وأشادت باكستان ببلجيكا لقبولها معظم التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومعالجة قضايا العنصرية وكره الأجانب والتمييز في البلد معالجة أفضل.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

752- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة بلجيكا، أدلت ببيانات ثلاث جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

753- وحثت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية بلجيكا على الاستثمار في السكن اللائق والعمالة والتعليم والمشاركة الاجتماعية، وعلى ضمان خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمهاجرين غير النظاميين واللاجئين وملتمسي اللجوء. وحثت المنظمة الدولة على التمييز بوضوح بين إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والإجراءات المرتبطة بوضع الإقامة، وضمان عدم ترحيل المهاجرين غير النظاميين إذا طلبوا الحصول على الخدمات الطبية. وشجعت بلجيكا على بدء نقاش بشأن إمكانية السماح بصفة قانونية بالإجهاض بعد 12 أسبوعاً. وحثت الدولة على التأكد من أن حكوماتها الإقليمية قد وضعت معايير ومبادئ توجيهية لتوفير التثقيف الجنسي الشامل.

754- وفوجئ الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان بأن بلجيكا لم تقدم ردودا واضحة على عدد من التوصيات المتعلقة بحرية الممارسات الدينية. وعلى الرغم من إمكانية وضع خطة مشتركة بين الكيانات الاتحادية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب والتعصب، فإن ارتفاع أعمال كراهية الإسلام أمر مثير للقلق. وشجع الملتقى بلجيكا على ضمان حماية أفضل لحقوق المهاجرين، وأعرب عن أمله في أن تسهم الخطة الوطنية للفترة 2015-2019 مساهمة كبيرة في القضاء على التحيز الجنساني والعنف القائم على نوع الجنس. وأعرب عن تقديره للجهود المبذولة للحد من اكتظاظ السجون، ودعا السلطات إلى مواصلة تحسين الظروف في السجون ومراكز ملتمسي اللجوء ومراكز الاحتجاز الإداري للمهاجرين الذين هم في أوضاع غير نظامية.

755- ورحبت منظمة العفو الدولية بالتزام بلجيكا بإشراك المجتمع المدني في متابعة الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تطلعها إلى المساهمة في تنفيذ التوصية المتعلقة بدعم حقوق الإنسان في سياق تدابير مكافحة الإرهاب. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان للمحتجزين، ولا سيما أثناء إضرابات موظفي السجون. وفوجئت المنظمة بأن بلجيكا اعتبرت أنها قد أجرت بالفعل تقييماً للتنميط الإثني داخل مؤسسة الشرطة، وطلبت منها الإعلان عن نتائج هذا التقييم. وحثت منظمة العفو الدولية الدولة على إلغاء شروط التعقيم والجراحة، والتقييم والتشخيص النفسيين الإلزاميين، باعتبارها شروطاً مسبقة للاعتراف القانوني بنوع جنس الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية، ورحبت بقبول بلجيكا التوصيات ذات الصلة.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

756- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن بلجيكا، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 185 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 45 توصية من أصل 232 توصية تلقتها. وقُدمت توضيحات إضافية بشأن توصيتين، تشير إلى الأجزاء التي أيدتها بلجيكا والأجزاء التي أحاطت بها علماً من التوصيتين.

757- وشكر الوفد جميع الوفود التي بذلت جهوداً للنظر في تقارير الاستعراض الثاني لحالة بلجيكا. ورأت الدولة أن العملية مفيدة في تحديد المجالات التي يمكن تحسينها.

758- وأشار الوفد إلى بعض القضايا التي ذكرتها الدول التي أدلت ببيانات. وفيما يتعلق بتجريم العنف العائلي والعنف القائم على نوع الجنس، أشار الوفد إلى أن التشريعات السارية تنص على الأدوات اللازمة لضمان أن تتصدى لهذه الظاهرة دون الحاجة إلى تعديلات تشريعية.

759- وفيما يتعلق بهدف تخصيص 0,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ذكر الوفد أن هذا هدف طويل الأمد وأن الحكومة تسعى جاهدة لتحسين سجلها، لا سيما من خلال تقديم الدعم في مجالات مثل تغير المناخ ومساعدة البلدان المتأثرة بالنزاعات. وفيما يتعلق بمكافحة الفقر، قررت بلجيكا أن توجه مساعدتها إلى أقل البلدان نمواً أكثر فأكثر.

760- وتعمل الحكومة على وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية وكره الأجانب والتعصب ستتضمن تدابير من أجل التصدي للخطب التي تنم عن العنصرية أو كره الأجانب، ولتزايد المواقع العنصرية على الإنترنت في البلد.

761- وفيما يتعلق بظروف السجون، أُنجزت استثمارات كبيرة لزيادة عدد السجون، مما أدى إلى انخفاض كبير في اكتظاظ السجون.

762- وتتلقى بلجيكا عدداً كبيراً من طلبات اللجوء - نحو 35 ألفاً في الاثني عشر شهراً الماضية - ومن الصعب ضمان توفير السكن والخدمات الاجتماعية والاحتياجات الأساسية الأخرى للاجئين. ومع ذلك، بإمكان بلجيكا أن تكون فخورة بالعدد الكبير من ملتمسي اللجوء الذين يحظون بالسكن والطعام وإمكانية الحصول على خدمات الصحة والتعليم.

763- واعترف الوفد بأن الأسرة هي حجر الأساس في المجتمع البلجيكي. ومع ذلك، توجد أشكال مختلفة من الأسر. ومن ثم هناك حاجة إلى تجنب التصرف بطريقة تمييزية وإلى ضمان احترام حقوق الأفراد داخل الأسرة احتراماً تاماً.

764- وفيما يتعلق بارتداء الحجاب، أكد الوفد عدم وجود أي قانون يحظره. وقد تُرك للمدارس في بلجيكا اتخاذ الحكم والقرار بشأن كيفية معالجة هذه المسألة بشكل أفضل، مع مراعاة سياسات التعليم ومبدأ عدم التمييز.

765- وفي الختام، ذكر الوفد أن بيانات المنظمات غير الحكومية قد أُحيط بها على النحو الواجب. وستُحال المسائل التي أثارها المجتمع المدني، ولا سيما السؤال المتعلق بالتنميط الإثني الذي تمارسه الشرطة، إلى السلطات المختصة.

الدانمرك

766- أُجري استعراض حالة الدانمرك في 21 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من الدانمرك وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/DNK/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/DNK/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/DNK/3).

767- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة الدانمرك واعتمدها في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

768- وتشمل نتائج استعراض حالة الدانمرك تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/10)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/10/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

769- أعرب وفد الدانمرك عن سروره لمخاطبة مجلس حقوق الإنسان بمناسبة النظر في نتائج الاستعراض الدوري الشامل الثاني للدولة واعتمادها. وأقر بمدى مساهمة الاستعراض في إبراز المجالات حيث يمكن تحسين سجل الدولة المتعلق بحقوق الإنسان، كما أقر بدور الاستعراض كمحفز لمعالجة هذه القضايا.

770- وقد أجريت عملية الاستعراض الدوري الشامل الوطني الخاصة بالدانمرك بطريقة منفتحة وشاملة وشفافة. وطوال هذه العملية، تعاونت حكومة الدانمرك مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لتنظيم جلسات استماع عامة في جميع أنحاء البلد، وتجلت نتائج هذه الجلسات في التقرير الوطني. وقد أبدت منظمات المجتمع المدني الدانمركية اهتماماً وتعاوناً جيدين في العملية، وشكر رئيس الوفد الجميع على المدخلات والمساهمات الواردة خلال العملية.

771- وفيما يتعلق بالاستعراض نفسه الذي أجري في 21 كانون الثاني/يناير، تلقت الدانمرك 199 توصية بشأن مجموعة متنوعة من القضايا. وكما جاء في الإضافة لتقرير الفريق العامل، قبلت الدانمرك 120 توصية وقبلت جزئياً 14 توصية. وأحاطت علماً بتوصيات عددها 44 توصية. وفي ردها على 21 توصية قبلتها من حيث المبدأ، قدمت الدانمرك التوضيحات الواردة أدناه.

772- ففيما يتعلق بثماني توصيات بشأن التشريعات المناهضة للتمييز، تولي الدانمرك أهمية كبيرة لمكافحة التمييز. وجميع المواطنين متساوون أمام القانون، ويجب على السلطات العامة عدم التمييز لي سبب من الأسباب. ويشمل القانون الدانمركي أيضاً عدداً من التشريعات المتعلقة بعدم التمييز. وفيما يتعلق بالتمييز على أساس الإعاقة، تنظر الحكومة حالياً في اتخاذ تدابير مناسبة لمعالجة مسألة التمييز خارج سوق العمل.

773- وفيما يتعلق بثماني توصيات بشأن وضع خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية، فقد اتخذت الدانمرك، وستظل تتخذ، عدداً من التدابير لمنع التمييز والتعصب والعنصرية، والحفاظ على حرية المعتقد، وتعزيز الحوار بين الثقافات. وتتمتع مجموعات الأقليات وغير المواطنين المقيمين بصورة قانونية في الدانمرك بالمساواة في الحصول على العمل والتعليم والسكن والخدمات الصحية والعدالة من بين جملة أمور.

774- وفيما يتعلق بإحدى التوصيات بشأن ضحايا الاتجار بالأشخاص، ترى الدانمرك أن تشريعاتها تتوافق مع الالتزامات الدولية للدولة وستنظر في جميع توصيات هيئات المعاهدات بشأن هذه المسألة.

775- وفيما يتعلق بتوصية بشأن نظام العدالة الجنائية، تخطط الدانمرك لإجراء إصلاح يتعلق بجرائم الشباب. وإذا أُنجز هذا الإصلاح، فإن سن المسؤولية الجنائية سيكون متماشياً مع المعايير الدولية.

776- وفيما يتعلق بإحدى التوصيات بشأن جمع شمل الأسرة، ترى الدانمرك أن لوائحها المتعلقة بجمع شمل الأسرة تتوافق مع الالتزامات الدولية للدولة، بما في ذلك الحق في الحياة الأسرية. وكقاعدة رئيسية، يحق للاجئين جمع شمل الأسرة مع أزواجهم وشركائهم وأطفالهم في الدانمرك إذا لم يتمكنوا من العيش معاً في بلد منشأ الزوج/الزوجة أو الشريك/الشريكة، على سبيل المثال. وبالنسبة للأجانب الذين يتمتعون بوضع الحماية المؤقتة، يؤجَّل الحق في لم شمل الأسرة بشكل عام لمدة ثلاث سنوات في ضوء حالة الإقامة المؤقتة الخاصة. ومع ذلك، هناك استثناءات لهذا التأجيل في جميع الحالات التي تقتضي فيها ذلك الالتزامات الدولية للدولة.

777- وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 120-197 بشأن تقييم التشريعات الدانمركية لمكافحة الإرهاب، أُطلقت مبادرات أساسية لمكافحة الإرهاب منذ الهجمات التي وقعت في كوبنهاغن في عام 2015. وحالما تُعرف آثار هذه المبادرات، ستبدأ الدانمرك في مراجعة الإطار القانوني للجهود الدانمركية لمكافحة الإرهاب من أجل ضمان إيجاد التوازن الصحيح بين اتخاذ التدابير الفعالة وتوفير اليقين القانوني للمواطنين. ولذلك، فإن هذه التوصية، التي كانت "مقبولة من حيث المبدأ" في الأصل، ينبغي تغييرها الآن إلى "مقبولة".

778- وفيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة 120-142 بشأن تعديل قانون الزواج في جزر فارو للسماح بزواج المثليين، أفاد الوفد بأن برلمان جزر فارو قد وافق، في نيسان/أبريل 2016، على اقتراح بشأن تعديل قانون الزواج للسماح بزواج المثليين زواجاً مدنياً. ولذلك، فإن هذه التوصية، التي كانت حكومة جزر فارو قد "قبلتها من حيث المبدأ" في الأصل، ينبغي تغييرها الآن إلى "مقبولة".

779- وللإيجاز، أوضح الوفد أن من أصل 21 توصية قبلتها الدانمرك من حيث المبدأ، قُبلت توصيتان بالكامل. ومن المفهوم أن بقية هذه التوصيات ستُسجَّل تماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5.

780- وأكدت الدانمرك التعهد الذي أعرب عنه وزير خارجية الدانمرك أثناء الاستعراض في 21 كانون الثاني/يناير، ومفاده أنه بعد إجراء مشاورات داخلية، ستنطلق خطة لتنفيذ التوصيات المقبولة بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة، وسيقدم تقرير منتصف المدة بشأن التقدم المحرز في الوقت المناسب.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

781- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة الدانمرك، أدلى ببيانات 15 وفداً.

782- وأشار مجلس أوروبا إلى بعض القضايا التي حددها عدد من هيئات الرصد: أولاً، الشواغل المتعلقة بالقيود غير المبررة المفروضة على المهاجرين؛ ثانياً، خطر الفساد، مع انخفاض مستويات العقوبات الجزائية على الفساد وغياب الشفافية في تمويل الأحزاب السياسية؛ ثالثاً، التمييز ضد الأقليات الإثنية، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة في المعاملة في مسائل الضمان الاجتماعي ولم شمل الأسرة. ورحب مجلس أوروبا بالتدابير المتخذة بالفعل لمعالجة هذه القضايا، ودعا الدانمرك إلى التصديق بسرعة على الميثاق الاجتماعي الأوروبي المنقح والبروتوكول الإضافي لاتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع الإرهاب.

783- وأشارت مصر إلى التطورات الإيجابية الهامة في عدة مجالات، بما يشمل حقوق الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. واعتبرت الاستعراض الدوري الشامل فرصة لإجراء مناقشة مفتوحة بشأن الشواغل المتزايدة بشأن اللاجئين وسياسات الهجرة وتنامي اتجاهات كره الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية والتنميط العرقي، وحثت على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن هذه القضايا. ورحبت مصر بقبول توصياتها بشأن حماية الأسرة ووضع حد لسن ختان الفتيان غير العلاجي، لكنها أعربت عن خيبة أملها بسبب رفض توصيات أخرى بشأن منع منظمات من الترويج للكراهية العنصرية والتنميط العرقي، وبشأن تعديل القانون الذي يسمح بمصادرة أغراض اللاجئين القيمة، وبشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، ودعت مصر الدانمرك إلى التفكير في مراجعة موقفها إزاء هذه التوصيات.

784- وأثنت إستونيا على الدانمرك لدورها كجهة مانحة للمساعدة الإنسانية الدولية، وأعربت عن تقديرها البالغ للجهود العالمية التي تبذلها الدولة لمكافحة التعذيب ومساعدة ضحايا التعذيب. ورحبت بقبول الدانمرك توصيتها بشأن تعزيز حصول الأطفال في غرينلند وجزر فارو على التعليم بشكل أفضل، لكنها أعربت عن أسفها لأن التوصية المتعلقة بعدم تجريم التشهير لم تحظ بتأييد صريح من الدولة. وأعربت إستونيا عن أملها في نجاح الدانمرك في تنفيذ التوصيات وفي مواصلة تحسين ممارسات حقوق الإنسان.

785- وأشادت غانا بالدانمرك لقيامها بعدد من المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، منها اعتماد خطة عمل لمعالجة قضايا العنف العائلي وإنشاء وحدة استشارية لمساعدة الخدمات الاجتماعية على تحسين أدائها في القضايا المتعلقة بالأطفال. ولا تزال غانا على ثقة من أن الدانمرك ستواصل تعزيز آفاق الحكم الديمقراطي من خلال الممارسات الجيدة في مجال حقوق الإنسان. وتمنت للدولة النجاح في تنفيذ التوصيات المقبولة.

786- ورحبت إندونيسيا بالجهود المستمرة التي تبذلها الدانمرك لدعم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأعربت عن تقديرها للتدابير المعتمدة لمنع التمييز والتعصب والعنصرية، من بين أمور أخرى، إذ قبلت الدانمرك توصيات إندونيسيا بشأن دعم تعزيز الحوار بين المجتمعات، بما في ذلك الحوار بين الأديان والثقافات في الدانمرك. وأقرت إندونيسيا بأن توصيتها المتعلقة بالنظر في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم قد أُحيط بها علماً، وشجعت الدانمرك على مواصلة اتخاذ الخطوات الأولية اللازمة للتصديق على هذه الاتفاقية مستقبلاً. وتمنت للدانمرك النجاح في تنفيذ جميع التوصيات المقبولة.

787- وتوقعت جمهورية إيران الإسلامية تنفيذ التوصيات المقبولة تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وأعربت عن قلقها بشأن عدد من القضايا وحثت الدانمرك على تعزيز جهودها لمعالجة تلك القضايا، بما فيها: التمييز ضد الأقليات، وخاصة ضد المسلمين والمهاجرين، لا سيما في العمل والتعليم والسكن؛ واستمرار كره الأجانب وخطاب وتعابير الكراهية ضد الأقليات، وخاصة ضد المسلمين بوسائل منها رسوم وتصريحات فيها كراهية للإسلام وإساءة له تحت ذريعة حرية التعبير؛ والتدهور التدريجي لظروف ملتمسي اللجوء والمهاجرين، ولا سيما الأطفال المهاجرون؛ والعنف المثير للقلق ضد المرأة، وخاصة العنف العائلي.

788- وقالت ملديف إن من دواعي سرورها أن ترى أن الدانمرك قد قبلت 120 توصية، بما فيها ثلاث توصيات قدمتها ملديف، بشأن إبراز الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لضمان حقوق الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون. ورأت أن التشريعات الشاملة والجهود المتضافرة ضرورية لضمان الحد من التمييز والكراهية والعنف. وأشادت بحكومة الدانمرك لمشاركتها الاستباقية في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد وتفانيها في ذلك.

789- وشكرت باكستان الدانمرك على تقديمها معلومات مستكملة عن التوصيات التي تلقتها الدولة خلال الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تقديرها لقرار الدانمرك قبول معظم التوصيات التي تلقتها الدولة. وأشادت بالدانمرك لالتزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وأعربت عن أملها في أن تواصل الدولة بذل الجهود لإعمال حقوق مواطنيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية، ومكافحة التمييز ضد الأقليات. ولاحظت بتقدير استمرار تعاون الدانمرك مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات. وتمنت للدانمرك النجاح في تنفيذ التوصيات المقبولة.

790- وأشادت جمهورية كوريا بالدانمرك لقبولها الأغلبية العظمى من التوصيات التي تلقتها، ورحبت بشكل خاص بقبول توصيتها الداعية إلى تكثيف الجهود من أجل التصدي للتمييز الهيكلي الذي يواجهه أفراد الأقليات وغير المواطنين واللاجئون، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف والتعليم والسكن والخدمات الصحية والوصول إلى العدالة. وأيدت اعتماد التقرير وتمنت للدانمرك كل النجاح في تنفيذ التوصيات.

791- ولاحظت سيراليون باهتمام قبول معظم التوصيات التي تلقتها الدانمرك. ورأت أن من الجدير بالذكر أن خطة عمل لمكافحة العنف قد اعتمدت، مع التركيز بشكل خاص على العنف العائلي. وأشادت سيراليون بالحكومة لتعاونها البناء مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة للتحقيق في خطاب الكراهية

ومختلف أشكال التمييز ضد الأقليات أو الفئات الضعيفة ومقاضاة مرتكبيها. وشجعت سيراليون الدانمرك على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وجعل قانونها الجنائي متوافقاً تماماً مع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

792- ولاحظت سري لانكا بتقدير المشاركة البناءة للدانمرك خلال الاستعراض الثاني الخاص بها. ونوهت بالجهود التي بذلتها الدولة منذ الاستعراض الأول، بما في ذلك اعتماد خطة العمل الرابعة لمكافحة العنف في الأسرة والعنف العائلي والاهتمام الخاص المولى لحماية الأطفال، بسبل منها تقديم الدعم المبكر لأكثر الفئات ضعفاً. وأشادت سري لانكا بالدانمرك للخطوات التي اتخذتها من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي والسخرة من خلال تنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي تشمل تعزيز حملات التوعية وتدريب المهنيين.

793- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن سرورها للنهج الذي اتبعته الدانمرك أثناء الاستعراض، والذي أتاح إمكانية التفاعل الإيجابي بشأن الإنجازات التي حققتها الدولة والتحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان. وقد وافقت الدانمرك على قانون المساواة بين الجنسين ومركز جديد وطني للاتصال المباشر على مدار الساعة لصالح ضحايا العنف العائلي، ليضاف إلى برنامج المساعدة القانونية والاجتماعية لهؤلاء الضحايا. ومن الجوانب الإيجابية الأخرى اعتماد خطة المعاشات التقاعدية لذوي الإعاقة وبرنامج العمل المرن، اللذين يقدمان المساعدة لأضعف الفئات في المجتمع وللأشخاص ذوي قدرة محدودة على العمل. وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها لما تبذله الدولة من جهود للتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ التوصيات المقبولة أثناء الاستعراض الأول.

794- ورحبت ألبانيا بنتائج الاستعراض الدوري الشامل وأثنت على حكومة الدانمرك لالتزامها بتنفيذ التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الثاني، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها ألبانيا. وأثنت على الحكومة لتقييمها وتقديرها العاليين لتوصيات المجتمع المدني، باعتبار هذه التوصيات مفيدة للغاية في تعزيز جميع حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتدابير العامة المتخذة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان في الدانمرك، أشادت ألبانيا بالإنجازات المحققة وشجعت الحكومة على مواصلة إحراز التقدم في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين، واستهداف النساء من الأقليات الإثنية وإبلاغهن بحقوقهن وفقاً لقانون الأسرة.

795- وشكرت بوتسوانا الوفد على المعلومات الإضافية التي قدمها وأثنت على الدانمرك لقبولها العديد من التوصيات التي تلقتها خلال الاستعراض الثاني الخاص بها في كانون الثاني/يناير، مما يدل على التزام الدولة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ولاحظت بتقدير أن الدانمرك قد اتخذت خطوات لمكافحة خطاب الكراهية وجرائم الكراهية. ومن شأنه هذا أن يسهم إسهاماً كبيراً في زراعة ثقافة التسامح والتنوع الثقافي. وأعربت بوتسوانا عن تمنياتها للدولة بمرحلة تنفيذ ناجحة.

796- ولاحظت الصين الجهود التي بذلتها الدانمرك لتعزيز حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة. وأعربت عن قلقها إزاء القضايا المزمنة المتعلقة بالتمييز العنصري وكره الأجانب وجرائم الكراهية، وهي قضايا آخذة في التزايد. وحثت الدولة على إيلاء أهمية للتوصيات التي قدمتها البلدان من خلال الوفاء على نحو فعال بالتزاماتها وتعهداتها الدولية ومكافحة جرائم الكراهية بعزيمة أكبر، ولا سيما جرائم الكراهية التي تستهدف المهاجرين واللاجئين والتي تقوم على أساس ديني. وتحتاج الدانمرك أيضاً إلى مواصلة تقديم مساعدتها في مجال المعونة الإنمائية من أجل مساعدة البلدان النامية على القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

797- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة الدانمرك، أدلت ببيانات ست جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

798- أعرب المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان (في رسالة بالفيديو) عن أسفه لعدم قبول الحكومة التوصيات المتعلقة بست قضايا، وهي وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان؛ وحماية الأطفال من الحبس الانفرادي ومن سلب حريتهم في المؤسسات الخاصة بالبالغين؛ ومنح إمكانية لم شمل الأسرة بسرعة لجميع اللاجئين؛ وإجراء تقييم قائم على الأدلة للتشريعات الدانمركية لمكافحة الإرهاب والمبادرات الأخرى في هذا الصدد؛ وحظر التمييز على جميع الأسس خارج سوق العمل؛ والسماح لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة النفسية الاجتماعية بالتصويت في الانتخابات البرلمانية. وأعرب المعهد عن التزامه بمواصلة الكفاح من أجل حقوق الإنسان والتعاون مع الحكومة والسلطات العامة الأخرى والمجتمع المدني.

799- وأشاد الاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، في بيان مشترك مع الرابطة الدولية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمنظمة الوطنية الدنماركية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمنظمة الوطنية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، بالتزام الدانمرك بضمان عدم التمييز في الرعاية الصحية، وتأييد إلغاء شرط بلوغ 18 سنة من العمر لتغيير الهوية الجنسانية بصفة قانونية. وأعرب الاتحاد عن خيبة أمله لأن الدانمرك لا ترغب في إعادة النظر في القانون لمعالجة انعدام الحماية من التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية، على النحو الذي أوصت به عدة دول، بعد أن ذكرت أن الحماية من هذا التمييز تكون بموجب التشريعات القائمة المتعلقة بعدم التمييز والمساواة في المعاملة. ويعني عدم وجود حظر صريح للتمييز خارج سوق العمل أن المجلس الدانمركي للمساواة في المعاملة لا يمكنه أن يبت في قضايا التمييز خارج مكان العمل. وأضاف الاتحاد أن هناك أمراً آخر يثير القلق وهو عدم ذكر الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني في التشريعات، مما ينطوي على خطر عدم حماية حقوق الأشخاص مغايري الهوية الجنسانية. وشكر الاتحاد الحكومات لأنها أثارت مع الدانمرك قضايا محددة متعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني والخصائص الجنسية.

800- وأعرب الاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية عن قلقه إزاء زيادة التمييز ضد الأقليات وشدد على تفسير حرية الدين والمعتقد. وأشار إلى الزيارة التي قام بها المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد وأكد خلالها ضرورة توسيع فهم مصطلح "المعتقد" ليتوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بد أن يشمل هذا المصطلح المعتقدات التي تشكل الهوية خارج الأشكال التقليدية للعقائد والعبادات التوحيدية. وكما قال المقرر الخاص، من الواضح أن النظام الحالي غير قائم على المساواة. فمؤسسة الدولة والكنيسة غير عادلة أساساً وتميز مجموعة عقائدية واحدة على غيرها. ودعا الاتحاد الحكومة إلى ضمان المساواة في الحقوق لجميع المنظمات ذات توجه حياتي، الدينية وغير الدينية على حد سواء. وشجع على توسيع مفهوم "الطابع الدانمركي" ليشمل جميع المواطنين من جميع الأديان والمعتقدات. ودعا إلى إلغاء قانون التجديف، مذكّراً الدانمرك بمسؤوليتها عن تعزيز وحماية الحق في حرية التعبير، لأن القانون، من بين أمور أخرى، يضفي الشرعية على اضطهاد الأقليات.

801- وهنأ الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان الدانمرك على تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان، ودورها في مكافحة الإفلات من العقاب، وترويجها لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وأشار الملتقى بإيجابية إلى ميزانية الدولة للمساعدة الإنمائية، واستقبالها لملتمسي اللجوء، وتشريعاتها التي تكفل الحماية من التمييز العنصري والإثني. ومع

ذلك، لاحظ زيادة خطاب الكراهية في وسائط التواصل الاجتماعي واستفحال التمييز ضد المهاجرين واللاجئين والأقليات الإثنية والدينية في مجالي العمالة والتعليم. ورحب الملتقى بمبادرات المجتمع المدني لتشجيع التسامح والتعايش السلمي. وحث الدانمرك على إلغاء مشروع القانون الذي يجيز مصادرة أموال اللاجئين وأمتعتهم الشخصية، واعتماد خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، ومواصلة جهودها لمنع أفعال العنف الجنسي والعنف الجنساني وتقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

802- ورحبت منظمة العفو الدولية بقرار البرلمان حذف "مغايرة الهوية الجنسانية" من القائمة الرسمية للأمراض العقلية التي يمكن تشخيصها، وبالتالي الاعتراف بالأشخاص مغايري الهوية الجنسانية كأشخاص يعانون من اضطراب جسدي. ولا تسمح ممارسة الدولة في قضايا اللجوء بإيلاء الاعتبار الكافي لمصالح الطفل الفضلى. ورحبت منظمة العفو الدولية بقبول الدانمرك للتوصيات المتعلقة بضمان مراعاة مصالح الطفل الفضلى مراعاة كاملة في قضايا اللجوء. لكنها أعربت عن قلقها إزاء رفض الدولة للتوصيات المتعلقة بمنح إمكانية لم شمل الأسرة بسرعة للاجئين، وحثت الدانمرك على إعادة النظر في تلك التوصيات. وعلى الرغم من تعديل قانون الأجانب الذي يوفر حماية مؤقتة لبعض المواطنين الفارين من انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، فإن أولئك الذين يمنحون الحماية بصفتهم "لاجئين جراء الحرب" لا يحق لهم لم شمل الأسرة إلا بعد ثلاث سنوات. ويشكل فصل الأسر انتهاكاً للحق في الحياة الأسرية. ورحبت منظمة العفو الدولية بقبول حكومة جزر فارو للتوصيات المتعلقة بمواءمة تعريف الاغتصاب مع المعايير الدولية وتجريم الاغتصاب في جميع الظروف، وحثت الحكومة على تعزيز الحماية القانونية لضحايا الاغتصاب. وحثت أيضاً جزر فارو على تنفيذ القانون الجديد لتعديل قانون الزواج فيما يتعلق بزواج المثليين.

803- وأشاد المؤتمر اليهودي العالمي بالدانمرك لردودها الإيجابية على التوصيات، لا سيما التوصية بعدم حظر الختان الديني للذكور، مشيراً إلى وجود محاولات مستمرة لحظر هذه الممارسة التي تمثل عنصراً أساسياً من عناصر الهوية اليهودية وقد أجريت بطريقة آمنة لآلاف السنين. وأضاف أن ناشطين مناهضين للختان قد استشهدوا بمجموعة متنوعة من الأسباب، بما في ذلك الحجة القائلة بأن الممارسة تلحق الأذى بالأطفال. وهذه حجج لا أساس لها من الصحة. وأشار المؤتمر اليهودي العالمي إلى القلق الذي أثاره أيضاً المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد الذي أكد الشواغل المتزايدة لدى الطائفتين اليهودية والمسلمة بشأن حظر الختان الديني. وأشاد المؤتمر اليهودي العالمي بتجمع المجتمع الدنماركي حول طائفته اليهودية بعد الهجوم الوحشي الذي وقع العام الماضي على المعبد اليهودي الرئيسي في كوبنهاغن. وشدد على وجوب حماية حق اليهود في أن يعيشوا حياة يهودية، وأعرب عن أمله في وقف أي محاولة لتمييز اليهود أو المسلمين في الدانمرك عن طريق تجريم ممارسات دينية راسخة.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

804- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن الدانمرك، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 122 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 73 توصية من أصل 199 توصية تلقتها. وقُدم توضيح إضافي بشأن أربع توصيات أخرى، يشير إلى الأجزاء التي أيدتها الدانمرك والأجزاء التي أحاطت بها علماً من هذه التوصيات.

805- وشكر رئيس الوفد جميع الدول الأعضاء التي شاركت في المناقشات واستعراض حالة الدانمرك في كانون الثاني/يناير. وترى الدانمرك أن العملية والمناقشات وفقاً لغاية عملية الاستعراض الدوري الشامل كانت بناءة وغنية بالمعلومات وقيمة بالنسبة لحكومة الدانمرك. وأكد رئيس الوفد من جديد تقديره للمشاركة البناءة للمجتمع المدني في العملية، بما في ذلك التعاون الجيد والبناء والحوار المستمر مع المعهد الدانمركي لحقوق الإنسان. وشكرت الدانمرك أيضاً المجموعة الثلاثية والأمانة على عملهما الممتاز في إعداد وتنفيذ عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاصة بالدانمرك برمتها.

806- وأكد رئيس الوفد أن جميع التوصيات المقدمة تعتبر مساهمة مهمة في عمل الدولة المستمر لتحسين معايير حقوق الإنسان في الدانمرك. ويشكل احترام سيادة القانون والمعايير العالية لحقوق الإنسان ركيزتين من الركائز الأساسية للمجتمع الدانمركي.

807- وأشار رئيس الوفد إلى أن الدانمرك مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2019-2021. وقد شاركت الدولة بفعالية في إنشاء المجلس قبل عشر سنوات وساهمت بنشاط في مواصلة تطويره بصفتها دولة مراقبة. وفي حال انتخاب الدانمرك، سيكون بإمكانها المساهمة مساهمة أكبر في العمل الهام للمجلس، الذي ليست الدانمرك عضواً فيه بعد.

بالاو

808- أُجري استعراض حالة بالاو في 21 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من بالاو وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PLW/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PLW/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/PLW/3).

809- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة بالاو واعتمدها في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

810- وتشمل نتائج استعراض حالة بالاو تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/11)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/11/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

811- شكر وفد بالاو الدول التي شاركت بشكل بناء في الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل والمجموعة الثلاثية والأمانة. ونوه بالمجتمع المدني لما قام به من عمل شاق ومساهمات عديدة في الاستعراض الخاص بالدولة.

812- ورأى الوفد أن الاستعراض الدوري الشامل أداة مفيدة لتقييم التقدم الذي تحرزه الدولة في تحقيق أهدافها في مجال حقوق الإنسان. ورأى أيضاً أن عملية الاستعراض الدوري الشامل عامل قوي يمكن من ضم الحكومة والمجتمع في العمل التعلق بحقوق الإنسان، ويسمح للدولة بتحديد أولويات حقوق الإنسان واتخاذ الخطوات اللازمة لكيلا تضمن إعمال حقوق الإنسان فحسب بل أيضاً تعزيزها وحمايتها في بالاو.

813- وشدد الوفد على أن الكونغرس الوطني وقيادة بالاو قد أعطيا أولوية عالية للتوصيات البالغ عددها 125 توصية التي قُدمت أثناء استعراض الدولة في أوائل عام 2016. وفي أحد الردود الفورية على التوصيات، غيَّر مجلس المندوبين في الكونغرس الوطني التاسع اسم اللجنة الدائمة المعنية "بالشؤون

القضائية والحكومية" ليصبح اسمها اللجنة الدائمة المعنية "بالشؤون القضائية والحكومية وحقوق الإنسان". وهي الآن لجنة محددة في مجلس المندوبين تعالج بصورة مباشرة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وكان ذلك نقطة انطلاق مهمة في معالجة التوصيات. وأقر الوفد بمبادئ باريس وذكر أن بالاو ستنشئ مؤسسة لحقوق الإنسان.

814- وأشار الوفد إلى أن بالاو وقعت في عام 2011 على جميع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان وصدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013. ونظراً لقلة الموارد، طلبت الدولة من مجلس حقوق الإنسان مساعدته الجماعية وخبرته لإجراء مشاورات وإنجاز برامج في بالاو من أجل توفير المشورة والتوجيه اللازمين لاتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن معاهدات حقوق الإنسان الموقعة المتبقية. وفي هذا الصدد، نوه الوفد بمساعدة أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ والفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لجماعة المحيط الهادئ على دعمهما في عملية الاستعراض الدوري الشامل الخاص ببالاو.

815- وأشار الوفد إلى أن الدولة عندما قدمت تقريرها الأولي في كانون الثاني/يناير 2016، تلقت 125 توصية. ولم تقدم ردها الرسمي على تلك التوصيات وطلبت أخذها إلى بالاو للنظر فيها والتشاور بشأنها بما يتماشى مع متطلبات الاستعراض الدوري الشامل ومبادئه التوجيهية المحددة. وقال الوفد إن من دواعي سروره أن يبلغ المجلس بأن عملية التشاور مع الوكالات الحكومية قد أجريت لتقييم مختلف التوصيات، وإنه يتشرف بتقديم الرد الرسمي للحكومة.

816- وفيما يتعلق بالمعاهدات، قبلت بالاو التوصيات التي تدعوها إلى الانضمام إلى معاهدات أو التصديق عليها بصفة عامة لأنها تؤيد التصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد قبلت بالاو التوصية المتعلقة باتفاقية حقوق الطفل لأنها صدقت بالفعل على هذه الاتفاقية وستعزز جهودها من أجل التصديق على البروتوكولات الاختيارية الثلاثة الملحقة بها. وفي الوقت نفسه، أُدرجت بعض مواد الاتفاقية في القانون الوطني من خلال سن قانون حماية الأسرة. وقبلت بالاو أيضاً التوصيات المتعلقة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حيث صدقت على هذه الاتفاقية في عام 2013، وتكاد تنتهي من وضع سياسة وطنية بشأن الإعاقة، والتوصيات الداعية إلى التصديق على اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم.

817- وفيما يتعلق بالمعاهدات، أحاطت بالاو علماً بالتوصيات الداعية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وواصلت بالاو العمل على وجه الخصوص مع المجموعة النسائية بشأن إذكاء الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، أدرجت بالاو بعض أحكام هذه الاتفاقية في قوانينها. وأحاطت علماً بالتوصيات الداعية إلى التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وتنص المادة 4 من الفرع 10 من دستور بالاو على حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والغرامات المالية المفرطة. وأحاطت بالاو علماً أيضاً بالتوصيات الداعية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، واتفاقية لاهاي المتعلقة بالجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال، واتفاقيات منظمة العمل الدولية، واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها. وفيما يخص هذه المعاهدات، لدى بالاو ضمانات تشريعية كافية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

818- وفيما يتعلق بالمعاهدات موضوع التوصيات التي تقبلها بالاو أو تحيط بها علماً، ستعمل بالاو على إذكاء وعي القيادات والجمهور من أجل منح الكونغرس الدعم اللازم للتصديق عليها، وستقيِّم الآثار المترتبة على التصديق من حيث الموارد، مثل القدرات التقنية والبشرية اللازمة للوفاء بالالتزامات التعاهدية.

819- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للمؤسسات وحقوق الإنسان وتدابير السياسة العامة، فإن موقف بالاو هو قبول التوصيات بشأن تنفيذ القوانين لحماية حقوق الإنسان وضمان مواءمتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تمتثل امتثالاً كاملاً لمبادئ باريس. وسيتطلب ذلك موارد متخصصة، وتواصل بالاو البحث عن المساعدة من شركائها. وقد حظي مفهوم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بتأييد كامل من قبل أعضاء الكونغرس الوطني والمجتمع ككل.

820- وفيما يتعلق بالتوصية الداعية إلى التعاون مع هيئات المعاهدات، فإن موقف بالاو هو قبول التوصيات المتعلقة بالعمل مع الشركاء الدوليين والإقليميين. وتعترف بالاو بأهمية هذه التوصية وستواصل إقامة شراكات حقيقية ودائمة مع الشركاء الدوليين والإقليميين.

821- وفيما يتعلق بالمساواة وعدم التمييز، فإن موقف بالاو هو قبول التوصيات المتعلقة بحماية الفئات الضعيفة. وتواصل بالاو جهودها لتعميم المساواة بين الجنسين في برامج الحكومة وسياساتها، وتعترف بأهمية ربط تمويل التنمية بأهداف التنمية المستدام، بما في ذلك الهدف 5 المتعلق بالمساواة بين الجنسين والأهداف المتعلقة بالفئات المهمشة. وفي هذا الصدد، لدى مجلس حقوق الإنسان فرصة حقيقية، من خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل، لتعزيز رصده للتقدم المحرز فيما يخص إعمال حقوق الإنسان في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وشدد الوفد على أن هذه هي الفكرة التي يرغب في إطلاع المجلس عليها أثناء الاستعراض، لكي يفكر فيها المجلس. وموقف بالاو هو قبول التوصية المتعلقة باتخاذ تدابير بشأن مشاركة المرأة في المناصب العامة. وفي بالاو يتزايد دعم المرأة في الأدوار القيادية وتشجَّع المرأة على تولي أدوار قيادية في المناصب العامة.

822- وأحاطت بالاو علماً بالتوصيات المتعلقة بتشريعات مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

823- وفيما يتعلق بحق الفرد في الحياة والحرية وأمنه الشخصي، قبلت بالاو التوصيات المتعلقة بإنشاء ملاجئ لضحايا العنف العائلي. وتستكشف الحكومة سبل تحسين الخدمات المقدمة للضحايا، مثل المنازل الآمنة، والمشورة، والاستجابات الفورية في مجال الصحة، وأوامر الحماية للضحايا والأطفال. وعادة ما يكون التمويل والمساعدة التقنية المقدمان من الشركاء والمنظمات لإنشاء مركز لضحايا العنف العائلي موضع تقدير حقيقي. وقبلت بالاو أيضاً التوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير بشأن العنف العائلي. وستتخذ التدابير المناسبة لاعتماد وتعديل قوانينها من أجل مكافحة العنف العائلي. وقد قبلت التوصيات المتعلقة بالتدريب على قانون حماية الأسرة. ويشكل بناء قدرات الوكالات المعنية والموظفين المعنيين على تنفيذ قانون حماية الأسرة إحدى أولوياته بالاو. وقبلت بالاو أيضاً التوصيات المتعلقة بتعديل القوانين لتجريم الاغتصاب الزوجي، وقد عُدلت قوانينها من خلال قانون العقوبات الجديد بغية تجريم الاغتصاب الزوجي. وقبلت كذلك التوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير بشأن العقوبة البدنية. وستعدِّل التشريعات المناسبة بما يتماشى مع المعايير الدولية. وقبلت بالاو أيضاً التوصيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. وستكفل الامتثال للمعايير الدولية.

824- وفيما يتعلق بإقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب وسيادة القانون، أكد الوفد أن موقف بالاو هو قبول التوصيات المتعلقة بتحسين ظروف السجون لضمان حماية حقوق الإنسان للسجناء.

825- وفيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد، والتعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، والحق في المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية، قبلت بالاو التوصيات المتعلقة بحرية الإعلام. ورأى الوفد أن هذه الحرية محمية بموجب الدستور وذكر أن بالاو ستتخذ التدابير المناسبة لضمان امتثال قوانينها المتعلقة حرية الإعلام للمعايير الدولية.

826- وفيما يتعلق بالحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية، أحاطت بالاو علماً بالتوصيات الداعية إلى اتخاذ تدابير بشأن العمال المهاجرين. وهذا مجال تحتاج فيه بالاو إلى المساعدة لمراجعة قوانينها من أجل ضمان الامتثال للمعايير الدولية.

827- وفيما يتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق، قبلت بالاو التوصيات المتعلقة ببرامج الحماية الاجتماعية من أجل النهوض بجميع الناس في بالاو وتحقيق رفاههم.

828- وفيما يتعلق بالحق في التعليم، قبلت بالاو التوصيات المتعلقة بالتعليم وحقوق الإنسان، وتطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان المساعدة من أجل مواصلة برامجها للتدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

829- وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، قبلت بالاو التوصيات الداعية إلى اتخاذ تدابير بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، وصدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2013 وهي بصدد وضع اللمسات الأخيرة على السياسة الوطنية المتعلقة بالإعاقة.

830- وأحاطت بالاو علماً بالتوصيات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء.

831- وفيما يتعلق بالحق في التنمية، بما في ذلك القضايا البيئية، قبلت بالاو التوصيات المتعلقة بالبيئة. وكانت ثاني دولة في العالم تصدق على اتفاق باريس وتتطلع إلى تنفيذه بالكامل حتى تتمكن من تأمين مستقبل صحي لأطفالها وبيئتها وثقافتها في سياق التصدي لتغير المناخ.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

832- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة بالاو، أدلت ببيانات عشرة وفود.

833- وذكرت فيجي أنه رغم عدم قبول بالاو لتوصيتها بشأن الاغتصاب الزوجي، فإنها تحث بالاو على اعتبار الاغتصاب الزوجي جريمة واتخاذ التدابير اللازمة لكي يكون تعريفه محايداً من حيث نوع الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت فيجي بالاو على الالتزام بمراجعة إطارها القانوني واتخاذ خطوات من أجل متابعة القضايا المتعلقة برشوة موظفين أجانب ومن أجل السماح بمصادرة ثروة الموظفين العموميين الغامضة المصدر. وقالت فيجي إنها لا تزال مستعدة لتقديم المساعدة أو إقامة شراكة لمعالجة هذه القضايا.

834- ورحبت إندونيسيا بالجهود المتواصلة التي تبذلها بالاو لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وأعربت عن تقديرها لقبول الدولة للعديد من التوصيات، بما فيها توصية إندونيسيا الداعية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان تماشياً مع مبادئ باريس وبمشاركة المجتمع المدني مشاركة كاملة. وأشارت إلى موقف الدولة إزاء توصيتها الداعية إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، حيث أحاطت الدولة علماً بها على النحو الواجب. وشجعت إندونيسيا بالاو على الاستمرار مستقبلاً في اتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على التحديات التقنية وقلة الموارد من أجل الشروع في التصديق على هذه الاتفاقية.

835- وأشادت كيريباس ببالاو لجهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في البلد، ومنها بالأخص إصدار قانون حماية الأسرة. وعلاوة على ذلك، نوهت كيريباس بسن قانون الحكومة المفتوحة لعام 2014، الذي يدل على التزام قوي بالشفافية والمساءلة. وأشادت كيريباس ببالاو لما تبذله من جهود لمواصلة عملها مع شعبها، ولا سيما مع المجموعة النسائية من أجل إذكاء الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشجعت كيريباس بالاو على العمل بشكل وثيق مع الهيئات الإقليمية للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة المحيط الهادئ.

836- وأعربت ملديف عن تقديرها لالتزام بالاو بالاستعراض الدوري الشامل، على الرغم من الصعوبات التي واجهتها في الوفاء بالتزاماتها الدولية. وأعربت ملديف عن سرورها لأن بالاو قد استعرضت التوصيات البالغ عددها 125 توصية، ولاحظت أن من بين التوصيات المقبولة هناك توصيتان قدمتهما ملديف، حيث سعت فيهما إلى التشجيع على توفير المزيد من الأحكام لصالح الفئات الضعيفة من السكان، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والأطفال.

837- ورحبت جزر مارشال بإنشاء بالاو لجنة للإبلاغ عن حقوق الإنسان، وبحديثها عن هدفها المتمثل في التصديق على عدد كبير من المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وتواجه دول كثيرة في المحيط الهادئ، باعتبارها دولاً صغيرة، ارتفاع نسبة "المعاهدات بالنسبة للفرد الواحد". ويبدو أن هناك تداخلاً وازدواجاً جوهرياً بين تقديم التقارير كجزء من عملية الاستعراض الدوري الشامل وتقديم التقارير في إطار هيئات المعاهدات؛ ومع ذلك، تبقى الأطر الزمنية لتقديم التقارير مختلفة. وكثيراً ما يكون الأشخاص الذين يقدمون التقارير والذين ينفذون المعاهدات في حكوماتهم الصغيرة هم أنفسهم. ودعت جزر مارشال أعضاء مجلس حقوق الإنسان إلى مراعاة أن عبء تقديم التقارير بالنسبة للدول الصغيرة قد يشكل عائقاً رئيسياً أمام ضمان حقوق الإنسان الأساسية.

838- وأشادت باكستان ببالاو لأنها قررت، رغم قلة الموارد، قبول معظم التوصيات، بما في ذلك التوصيات التي قدمتها باكستان بشأن مواصلة ترسيخ حقوق الإنسان وتعزيزها. ولاحظت بتقدير أن بالاو أيدت التوصيات المقبولة والتزمت بوضع استراتيجيات وخطط اجتماعية واقتصادية تراعي اعتبارات حقوق الإنسان. وأشادت باكستان ببالاو لاستمرارها في العمل مع آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئات المعاهدات.

839- وذكرت سيراليون أن بالاو، بصفتها دولة مستقلة شابة نسبياً وذات عدد قليل من السكان، قد أحرزت تقدماً جيداً في تنفيذ التدابير والسياسات الرامية إلى تحسين معايير حقوق الإنسان على الصعيد الوطني. ومن المشجع استعداد الدولة للتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وعلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك اعتزامها إنشاء آلية وطنية لحقوق الإنسان. وشجع وفد سيراليون بالاو على التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان حماية المرأة حماية أشمل. وشجعت سيراليون بالاو على التماس المساعدة التقنية اللازمة، عن طريق مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والجهات المعنية الأخرى، حتى تتمكن من إدراج التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان في القوانين والاستراتيجيات الوطنية. ودعت سيراليون المجتمع الدولي إلى مساعدة بالاو في جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

840- وركزت جمهورية فنزويلا البوليفارية بشكل إيجابي على تصديق الدولة على معاهدات دولية مختلفة لحقوق الإنسان، من بينها الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي عززت التشريعات المحلية في هذا المجال. وأعربت عن تقديرها للخطوات المتخذة من أجل إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد أكملت بالاو بنجاح الاستعراض الثاني الخاص بها، مما يدل على عملها لصالح

الفئات الضعيفة. ونوهت جمهورية فنزويلا البوليفارية بما تبذله الدولة من جهود للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، رغم الصعوبات الاقتصادية. وحثت المجتمع الدولي على أن يقدم إلى البلد ما يحتاج إليه من دعم وتعاون ومساعدة تقنية في هذا المجال، وأوصت باعتماد التقرير.

841- وأشارت الصين إلى أن الصيغة المستخدمة في التقرير الوطني لحقوق الإنسان الذي قدمته بالاو تنتهك مبدأ الصين الواحدة المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 2758. وبالتالي، نأت الصين، كدولة عضو، بنفسها عن توافق الآراء بشأن تقرير الاستعراض الدوري الشامل لحالة بالاو.

842- وذكرت كوبا أن بالاو أثبتت التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وهو ما انعكس في تقريرها الوطني وفي مشاركتها النشطة في الفريق العامل. وسلطت كوبا الضوء على توقيع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإصدار قوانين تحترم حقوق الإنسان لمكافحة العنف العائلي والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال والاتجار بالأشخاص. وطلبت مجدداً إلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مثلما طلبت الحكومة، تقديم الدعم لبالاو في جهودها الرامية إلى تحسين حياة السكان.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

843- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة بالاو، أدلت ببيان جهة واحدة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

844- فقد أعرب الائتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية عن سروره لرؤية بلدان جزر المحيط الهادئ الصغيرة مثل بالاو تشارك بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل، وقال إنه يقدر التحديات التي تواجهها بلدان منطقة المحيط الهادئ للمشاركة في هذه المحافل. وأثنى على بالاو لالتزامها المستمر بالمساواة وعدم التمييز وريادتها داخل المنطقة في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل البالغة الأهمية بالنسبة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ورحب بالقوانين الجنائية الجديدة، التي دخلت حيز النفاذ في نهاية تموز/يوليه 2014، والتي لم تعد تجرم العلاقات المثلية بالتراضي في بالاو.

845- وفي حين ألقى الائتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية الضوء على الإنجازات المذكورة أعلاه، أفاد بأنه لم يلاحظ سوى تطور جد محدود بين جولتي الاستعراض الدوري الشامل الأخيرتين فيما يتعلق بتوصية أخرى مقبولة تدعو إلى مكافحة التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية من خلال اتخاذ تدابير سياسية وتشريعية وإدارية. وقد أثارت هذه المسألة الدول والجهات صاحبة المصلحة عدة مرات سواء في التقارير أو أثناء الاستعراض الذي أجراه الفريق العامل في العام الحالي.

846- وذكر الائتلاف الدولي لمجتمعات قوس قزح المحلية أن مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في بالاو يواجه التمييز وتهديدات أمنية ويتطلب من الحكومة الوفاء بالتزاماتها لمكافحة التمييز وضمان سلامة جميع مواطنيها. وحث بالاو على مواءمة تشريعاتها مع التزامها بالمساواة وعدم التمييز والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان عن طريق وضع قوانين مناهضة للتمييز تحظر التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية وثنائية الجنس. وأوصى أيضاً بأن يحث مجلس حقوق الإنسان بالاو على تطوير أو دعم المبادرات المتعلقة بجرائم الكراهية، مثل التشريعات، التي تشير إلى الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

847- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن بالاو، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 82 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 43 توصية من أصل 125 توصية تلقتها.

848- وشكر وفد بالاو جميع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت بنشاط في الاستعراض وقدمت توصيات بناءة. واعتبرت بالاو عملية الاستعراض الدوري الشامل وإسهامات الجميع مؤشرات مفيدة للدولة في إعمال حقوق الإنسان للجميع في الأمة الشابة.

849- وأكد الوفد أن بالاو ملتزمة التزاماً كاملاً بواجباتها ومسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان، وكرر مناشدته للمجتمع الدولي بأن يساعد البلد، تقنياً ومالياً، فيما يبذله من جهود للاضطلاع بمسؤولياته في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

850- والتمس الوفد دعم مجلس حقوق الإنسان لكي يُعتمَد تقرير الاستعراض الدوري الشامل الثاني للدولة بصفة نهائية، وقال إنه يتطلع إلى العودة لتقديم تقرير عن الاستعراض الدوري الشامل المقبل لحالة بالاو، والحديث عن التجارب والتقدم المحرز.

الصومال

851- أُجري استعراض حالة الصومال في 22 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من الصومال وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SOM/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SOM/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SOM/3).

852- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة الصومال واعتمدها في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

853- وتشمل نتائج استعراض حالة الصومال تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/12)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/12/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

854- في البداية، أعرب رئيس وفد الصومال عن تحيات حارة من زهرة سامانتار، وزيرة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان.

855- وقد سعى الصومال على الدوام إلى بذل قصارى جهده من أجل الوفاء بالتزامه بقضية حقوق الإنسان العالمية وبالعمل مع مجلس حقوق الإنسان الموقر، وذلك من خلال بذل جهود متواصلة ترمي إلى تنمية مجتمع صومالي تعددي، ومن خلال التعاون مع الدول الأعضاء في المجلس. ويتفق الصومال مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في رؤيته المتمثلة في ضمان حقوق

الإنسان للجميع، حتى عند وجود خلافات كبيرة ضد الحكومة. ورحب الصومال بالتعاون مع جميع الجهات صاحبة المصلحة خلال الدورة الحالية وبعدها.

856- وذكر الصومال في تقريره الوطني الشامل أنه نفَّذ العديد من التوصيات من الجولة السابقة وأنه بصدد تنفيذ التوصيات المتبقية. ومن بين 228 توصية تلقاها الصومال، أحال الوفد 121 توصية إلى العاصمة لمواصلة النظر فيها. وقد جرى هذا الاستعراض بمراعاة جوانب مختلفة، أحدها هو مدى قدرة الصومال في الواقع على تنفيذ التوصيات التي قبلها بالنظر إلى الوضع الحالي وقدرة الحكومة.

857- وبعد جولة الاستعراض الحالية، أحاط الصومال علماً بتوصيات عددها 60 توصية فقط، بعدما قبل 168 توصية. وهذا عدد يتجاوز 155 توصية التي قبلتها الدولة خلال جولة الاستعراض السابقة. وكان أهم درس تعلمه الصومال من الاستعراض السابق هو التركيز على ما يمكن تحقيقه، بالنظر إلى قدرة الحكومة على تنفيذ التوصيات.

858- وقبل أسبوعين فقط، أقر البرلمان مشروع قانون اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان، الذي يتماشى مع مبادئ باريس. وأقر مجلس الوزراء كذلك أول خطة وطنية للمساواة بين الجنسين، واتخذ خطوات جادة لجعل المساواة بين الجنسين جزءاً من سياسة الحكومة. وأحرزت حكومة الصومال تقدما في بناء مؤسسات فعالة من خلال زيادة عدد القضاة والمدعين العامين والمحققين المؤهلين. ويعمل الصومال أيضاً بجد لتحسين مراعاة المساواة بين الجنسين في قطاع العدالة بطرق منها، على سبيل المثال، توظيف قاضيات من أجل معالجة أفضل لمسألة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة.

859- وفيما يتعلق بالتوصيات التي أحاط الصومال علماً بها، أبرز رئيس الوفد أن عقوبة الإعدام هي إحدى القضايا التي عُولجت. وكان الحوار بشأن مسألة عقوبة الإعدام عملية طويلة. وفي الوقت الحالي، انخفض تنفيذ عقوبة الإعدام انخفاضاً كبيراً نتيجة التطبيق الصارم لعبء الإثبات.

860- وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة بالمعاهدات الدولية والبروتوكولات الاختيارية، أفاد الصومال بأنه لا يستطيع، في وضعه الحالي، التصديق على معاهدات واتفاقيات أخرى لأن قدرته على تنفيذها ستكون محدودة في المستقبل القريب.

861- وشدد رئيس الوفد على أن هدف الصومال هو أن يكون واقعياً من خلال عدم قبول التوصيات التي يعتبرها حالياً أو في المستقبل القريب غير قابلة للتنفيذ، بالنظر إلى حالة ما بعد الحرب الأهلية.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

862- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة الصومال، أدلى ببيانات 17 وفداً.

863- وأكدت اليونيسيف دعمها المستمر للصومال من أجل ضمان إعمال حقوق الأطفال الصوماليين بتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، ولا سيما من خلال وضع قانون لقضاء الأحداث وقانون لحقوق الطفل. وسلطت اليونيسف الضوء على دعمها المستمر لوضع سياسة للرعاية البديلة ودعوة الصومال إلى التصديق على البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل.

864- وأعربت الإمارات العربية المتحدة عن تقديرها لالتزامات الصومال والجهود التي بذلها لتنفيذ التوصيات المقبولة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني. وأشادت، على وجه الخصوص، باعتماده خطة العمل لتنفيذ خريطة طريق بشأن حقوق الإنسان. ودعت الصومال إلى تعزيز جهوده لإرساء الأمن والاستقرار والانتقال إلى حالة إعادة الإعمار والتنمية.

865- ورحبت الجزائر بتعاون الصومال مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقبول معظم التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة العامة. وشكرت الجزائر الصومال على جهوده الرامية إلى تنفيذ التوصيات المقبولة وحثت المجتمع الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على تزويد الدولة بالدعم الذي تحتاج إليه لتعزيز مؤسسات الدولة وضمان الأمن بشكل كامل في جميع أنحاء البلد.

866- وأعربت بوتسوانا عن تقديرها لاستمرار الصومال، رغم التحديات الهائلة، في بذل الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من أجل مصلحة شعبه. ورحبت، على وجه الخصوص، بوضع الدستور المؤقت الذي يضمن الحقوق والحريات لشعب الصومال. ولاحظت بوتسوانا بتقدير التدابير التشريعية العديدة المعتمدة منذ تشكيل البرلمان في عام 2012، بما في ذلك مشروع قانون الجرائم الجنسية ومشروع قانون المشتريات العامة والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل.

867- وأشادت بوروندي بالجهود التي يبذلها الصومال لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد، على الرغم من التحديات التي يواجهها نتيجة لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة. وأشادت بالصومال للتدابير التي اتخذها لحماية الأقليات وتحسين المساواة بين الجنسين. ونوهت أيضاً بتنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان للمدعين العامين والشرطة، والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب.

868- ولاحظت جيبوتي أن الصومال قد أحرز تقدماً ملحوظاً على الرغم من الصعوبات المتصلة بعدم الاستقرار السياسي والأمني. وسلطت الضوء على انضمام الصومال في عام 2015 إلى اتفاقية حقوق الطفل كخطوة مهمة إلى الأمام، لا سيما فيما يتعلق بإعادة إدماج الأطفال الجنود. ورحبت أيضاً بالتقدم المحرز في مجال حقوق المرأة، لا سيما من خلال تخصيص حصص من مقاعد البرلمان للمرأة.

869- وأقرت مصر بأن الصومال قد اتخذت تدابير تشريعية وإجرائية وفقاً للدستور المؤقت لعام 2012. وشجعت المجتمع الدولي على دعم الصومال في تنفيذ التوصيات المقبولة خلال الاستعراض الثاني، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر، وضمان الأمن والخدمات الكاملة لشعبه.

870- ولاحظت إثيوبيا بارتياح قبول الصومال لتوصياتها بشأن تعبئة الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية لمواصلة تنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان، وبشأن استخدام المساعدة المالية والتقنية الدولية للوفاء بالتزامات بتقديم التقارير المتعلقة بحقوق الإنسان. ودعت إثيوبيا المجتمع الدولي ومجلس حقوق الإنسان إلى تعزيز تعاونه مع الصومال في مجال بناء القدرات وبرامج المساعدة التقنية.

871- وأشادت غانا بالصومال لالتزامه بدعم حقوق الإنسان وسيادة القانون على الرغم من التحديات التي تواجهها الدولة. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للصومال في تنفيذ أهداف المجالات الأربعة ذات الأولوية المبيَّنة في خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وبناء قدرات وزارة المرأة وتنمية حقوق الإنسان، وحماية الفئات الضعيفة والمدنيين، والامتثال للقانون الدولي الإنساني.

872- وأشادت الكويت بالإنجازات التي حققها الصومال في مجال حقوق الإنسان ومشاركته الإيجابية في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بقرار الصومال قبول التوصيات التي قدمتها الكويت.

873- وهنأت لاتفيا الصومال على التزامه بتهيئة ظروف عمل آمنة للعاملين في وسائط الإعلام، وأعربت عن القلق نفسه الذي أعربت عنه اليونسكو بسبب التقارير الأخيرة التي تشير إلى أفعال العنف ضد الصحفيين. ولمثل هذه الهجمات أثر مرعب على حرية الإعلام وحرية التعبير، وهي بمثابة هجوم على الديمقراطية. وأعربت لاتفيا أيضاً عن تقديرها لالتزام الصومال بتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

874- وأعربت ليبيا عن تقديرها لقبول عدد كبير من التوصيات والتزام الصومال بمواصلة تنفيذها على الرغم من التحديات التي تواجهها الدولة وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها. وسلطت الضوء أيضاً على مستوى الالتزام الذي أبداه الصومال بمواصلة الجهود لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

875- وحثت ملديف الصومال على التواصل مع شركائه الدوليين فيما يتعلق بالتعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة من أجل تنفيذ التوصيات المقبولة ومواصلة تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد. وتمنت للصومال النجاح في تنفيذ التوصيات وقالت إنها تتطلع إلى أيام تقدمية لشعب الصومال.

876- وأشاد المغرب بالصومال للجهود الكبيرة التي بذلها الدولة، بما في ذلك وضع خريطة طريق وخطة عمل وطنية تضعان حقوق الإنسان في صميم سياسة بناء السلام وترسيخ سيادة القانون. وأكد من جديد أهمية منح الصومال المساعدة اللازمة لتمكينه من تنفيذ تلك الاستراتيجيات والبرامج. وهنأ الدولة على تعاونها الإيجابي مع عملية الاستعراض الدوري الشامل.

877- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن سرورها باعتماد الدستور المؤقت لعام 2012 وخريطة الطريق الوطنية لعام 2013، إلى جانب خطة العمل الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وينبغي تقديم المساعدة والتعاون الدوليين إلى الصومال دون شروط.

878- وأعربت جنوب أفريقيا عن سرورها لأنها سمعت بإقرار مشروع قانون اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان مؤخراً، فضلاً عن معلومات عن الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين. ورحبت بالتطورات الإيجابية الإضافية، بما في ذلك التقدم المحرز في توطيد السلام وزيادة الأمن في جميع أنحاء البلد. وشجعت على إجراء مزيد من الحوار بشأن عقوبة الإعدام وتمنت للصومال التوفيق في تنفيذ التوصيات.

879- وطلبت قطر إلى الصومال بذل جهود أكبر من أجل إنشاء مؤسسات تحترم حقوق الإنسان بقدر أكبر وتعزيز سيادة القانون في البلد. وأعربت عن أملها في أن يأخذ الصومال على محمل الجد التوصيات المقبولة أثناء الاستعراض، مما سيزيد من حفز التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان. وطلبت قطر إلى المجتمع الدولي تشجيع ودعم الصومال في الدفاع عن حقوق الإنسان في البلد.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

880- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة الصومال، أدلت ببيانات تسع جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

881- ورحبت اللجنة العربية لحقوق الإنسان بقبول الصومال للتوصيات الداعية إلى التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وإنهاء تجنيد الأطفال في القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ومع ذلك، أعربت عن أسفها لأن الصومال "أحاط علما" بالعديد من التوصيات المتعلقة بالإطار المعياري. وأعربت عن أسفها أيضاً لعدم تنفيذ التوصيات المقبولة في الاستعراض السابق. ويهدد عدم تنفيذها، بعد مرور أربع سنوات، مصداقية الدولة والتوصيات وعملية الاستعراض نفسها. وأعربت اللجنة عن أملها في أن تُتَّخذ تدابير عملية لمتابعة تنفيذ التوصيات المقبولة في الاستعراضين السابق والحالي. وأوصت بإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة في رصد تنفيذها وإبلاغ مجلس حقوق الإنسان بعد ذلك بعام بما أُحرز من تقدم وما وُوجه من تحديات وعقبات حتى يتمكن المجلس والمفوضية السامية لحقوق الإنسان من تزويد الصومال بالخبرة التقنية.

882- وأعربت منظمة التنمية التعليمية الدولية عن قلقها العميق إزاء حالة حقوق الإنسان في الصومال وعدم الامتثال أساساً للمعايير المعترف بها دولياً. وقدمت عدداً من البيانات المكتوبة بشأن الحالة وقالت إنها قد تعاونت مع الخبراء المستقلين لسنوات عديدة. وأشارت إلى أن رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم

المساعدة إلى الصومال قد أفاد بأن الانتخابات المقبلة لن تكون على أساس التصويت الشعبي وأن البرلمان الجديد سيختار الرئيس. وتتمكن حركة الشباب من تنفيذ هجمات إرهابية على مساحة شاسعة من الأراضي، ويواجه 1,7 مليون شخص في الشمال نقصاً حاداً في الغذاء بسبب الجفاف. ولم يقدم الصومال أي تقارير إلى هيئات المعاهدات، ولم تصدر سوى دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ولم ترد على الرسائل العاجلة. وأشار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال إلى أن المشاكل الخطيرة المتعلقة بالموارد في وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان وفي الإدارات الحكومية الأخرى قد أثرت تأثيراً سلبياً في خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان.

883- وأعربت منظمة المادة 19 - المركز الدولي لمناهضة الرقابة عن قلقها لأن القانون المتعلق بوسائط الإعلام في الصومال يقوي سيطرة الدولة على وسائط الإعلام ويمنح وزارة الإعلام سلطة كبيرة. ودعت إلى مراجعة عاجلة لأحكام القانون المذكور من أجل ضمان استقلالية الإعلام. ومنذ عام 2011، قُتل ما لا يقل عن 38 إعلامياً، وفي ثلاث حالات فقط حتى الآن أُخضع أفراد للمساءلة على المستويين الفيدرالي والإقليمي. ويتعرض الصحفيون بشكل روتيني للمضايقة والاعتقال والاحتجاز التعسفين على أيدي قوات الأمن الصومالية والجهات الفاعلة غير الحكومية. وتستمر حركة الشباب وميليشيات مسلحة أخرى في تقييد حرية التعبير بشكل تعسفي. وقد أدى الإفلات من العقاب على جرائم القتل وغيرها من الهجمات ضد الصحفيين إلى فرار العديد من الإعلاميين والصحفيين من البلد، في حين يمارس آخرون الرقابة الذاتية. وتشكل المضايقة القضائية أيضاً مصدر قلق. ويبقى تعديل قانون العقوبات أمراً ملحاً. وفي منطقة صوماليلاند، يعتبر التشهير جريمة. ودعت منظمة المادة 19 الصومال إلى تهيئة بيئة آمنة وتمكينية حيث يستطيع المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون والمجتمع المدني العمل بحرية ودون عوائق، والحفاظ على هذه البيئة.

884- وأفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بأن الاستعراض الدوري الشامل لحالة الصومال قد أجري على خلفية الانتهاكات المستمرة ضد السكان المشردين داخلياً، وعمليات الإخلاء القسري الواسع النطاق. وتواصل القوات الحكومية والميليشيات العشائرية وحركة الشباب ارتكاب انتهاكات جسيمة لقوانين الحرب دون مساءلة. وقد أسفرت الأعمال القتالية عن مقتل وإصابة مدنيين وتدمير ممتلكات. ويستمر الإبلاغ عن معدلات عنف جنسي مثيرة للجزع. وتواصل جميع الأطراف الصومالية في النزاع ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال. ولم يفرض الصومال وقفاً اختيارياً لعقوبة الإعدام، على الرغم من التعهدات التي قطعها خلال الاستعراض الدوري الشامل الأول، في عام 2011. واعتمدت الحكومة على المحكمة العسكرية لمحاكمة المتهمين على مجموعة واسعة من الجرائم في إجراءات لا تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. واستخدمت السلطات أيضاً أساليب مسيئة لتقييد حرية وسائط الإعلام. ولم يقر البرلمان تشريعاً لإنشاء لجنة وطنية قوية لحقوق الإنسان ولم يتابع الالتزامات المتعهد بها خلال الاستعراض السابق والمتعلقة بتشكيل لجنة دولية مستقلة للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها جميع الأطراف.

885- وحث التحالف العالمي لمشاركة المواطنين الصومال والمجتمع الدولي على اتخاذ تدابير متضافرة لتنفيذ التوصيات التقدمية الهامة المتعلقة بالفضاء المدني. وفي السنوات الخمس الماضية، قُتل ما لا يقل عن 23 صحفياً. وبينما أقر التحالف بالخطوات التي اتخذتها الحكومة مؤخراً للتصدي للإفلات من العقاب، بما في ذلك إدانة ستة أفراد بتهمة قتل صحفي، حث الصومال على ضمان مراعاة الأصول القانونية الدولية ومعايير المحاكمة العادلة. ولتحقيق هذه الغاية، حث التحالف الصومال على العمل مع المجتمع المدني ووسائط الإعلام لضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات المتعلقة بحماية الصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائط الإعلام. ولتبرير رفض التوصية الواردة في الفقرة 136-105، احتج

الصومال بضرورة إيجاد توازن مناسب بين صون الأمن القومي وحقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب أن تخضع القوانين التي تنظم الأمن القومي وحرية التعبير لمعيار تناسب صارم بما يتماشى مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويجب ألا تُستخدم قط لتجريم الاختلاف في الرأي أو نقل الأنباء بطريقة مستقلة.

886- وأشار الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان إلى أن الصومال لا يزال يواجه الفقر المدقع وأن نقص الموارد يحول بشكل خطير دون إعمال أهم حقوق الإنسان. ويجب أن يستفيد الصومال من تضامن جيرانه الأغنياء من أجل القضاء على جيوب الفقر وعلى القبلية. وأعرب الملتقى عن تقدير للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل والعملية المتواصلة للإفراج عن الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم في المجتمع. وبالنظر إلى تصاعد الهجمات التي تشنها حركة الشباب، دعا الملتقى إلى إجراء حوار شامل مع جميع زعماء القبائل لضمان السلام والأمن. وشجع الصومال على مكافحة العنف الجنسي والزواج المبكر وإيذاء الفتيات وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويجب بذل الجهود للقضاء على الفساد في الإدارة والقضاء وإدارة المساعدة الإنسانية الدولية. وأعرب الملتقى عن أمله في أن تستوفي الحكومة الشروط اللازمة لإجراء الانتخابات في آب/أغسطس 2016.

887- وأشادت المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا بالصومال لما أحرزه من تقدم إيجابي كبير في تحول البلد وتطوير هياكله الأساسية القانونية لتيسير الممارسة السليمة لحقوق الإنسان حتى أثناء الأزمة. وشكرت الصومال على قيامه بعدد من الإصلاحات الإيجابية، ولا سيما على ما يبذله من جهود للمشاركة بنشاط في آلية الأمم المتحدة، وعلى تفكيره في تعزيز حقوق الإنسان باعتماد توصيات من الاستعراض السابق. ومع ذلك، لاحظت المنظمة استمرار وجود خروق في قانون المجتمع المدني، مع قيود تمنع أحزاب المعارضة السياسية وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني المستقلة من العمل بشكل قانوني في البلد. وتتجاهل السلطات حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع، مع استمرار قمع المرأة في المجتمع. وشجعت المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا الصومال على إعطاء الأولوية بشدة للنهوض بحقوق الإنسان وتعزيزها، ومشاركة المرأة في الأنشطة السياسية، وأمن وحماية الأطفال في البلد.

888- ولاحظ مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي أن المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في وسائط الإعلام ما زالوا يواجهون تهديدات أمنية. وعلى الرغم من أن حركة الشباب قد أعلنت مسؤوليتها عن أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان، فإم الحكومة نفسها قد وضعت قيوداً غير مقبولة على الحق في حرية التعبير، مع إغلاق محطات إذاعية، واعتقال صحفيين، واعتماد قوانين وسياسات، مثل قانون الإعلام. وحث المشروع الصومال بشدة على اتخاذ خطوات فعالة لتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل من أجل تهيئة بيئة آمنة وتمكينية للعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، ارتكبت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن التابعة للدولة انتهاكات لحقوق الإنسان موثقة توثيقاً جيداً ضد المدنيين. وحث المشروع الصومال على توعية قواته وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وإجراء تحقيقات في هذه الانتهاكات. ولاحظ المشروع أيضاً أن قانون الجنسية أدى إلى انعدام الجنسية بالنسبة لأطفال النساء الصوماليات وحث الدولة على إجراء التعديلات اللازمة لقوانينها.

889- ورحبت منظمة العفو الدولية بقبول الصومال للتوصيات المتعلقة بحماية حقوق الإنسان للمشردين داخلياً، وإنهاء استخدام الجنود الأطفال، وتنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العنف القائم على نوع الجنس. ومع ذلك، أعربت المنظمة عن قلقها إزاء عدم تأييد التوصيات المتعلقة بالتصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، ودعت الصومال إلى التعجيل بالتصديق عليها. وقالت إن حماية المدنيين، ولا سيما المشردون داخلياً، جانب هام من جوانب بناء السلام. ويعاني المدنيون من قلة فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص عمل متكافئة، فضلاً عن مسألة تجنيد الأطفال من

قبل حركة الشباب والقوات الحكومية. وفي كانون الثاني/يناير 2016، أصدر الصومال قانوناً بشأن حماية وتأهيل المشردين داخلياً واللاجئين. ومع ذلك، فقد تأخر تنفيذ هذا القانون بسبب حالات التأجيل. ويساور منظمة العفو الدولية القلق لأن كينيا تحاول إغلاق مخيم داداب للاجئين وإعادة اللاجئين المتضررين بالقوة إلى الصومال. وهذه الإعادة العودة القسرية لا تنتهك القانون الدولي فحسب، بل تنطوي على خطر تحويل اللاجئين إلى مشردين داخلياً في الصومال.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

890- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن الصومال، بناءً على المعلومات المقدمة، قد أيدت 168 توصية وأحاطت علماً بتوصيات عددها 60 توصية من أصل 228 توصية تلقتها.

891- وتناول الوفد التعليقات التي أدلى بها العديد من الجهات صاحبة المصلحة. ومثلما أُوضح بشكل شامل في التقرير الوطني، فإن العديد من التوصيات التي قبلتها الصومال قد نُفذت. لكن حالة ما بعد الحرب الأهلية جعلت من الصعب تنفيذ جميع التوصيات. ويرجع ذلك إلى قلة القدرات التقنية والمالية، على الرغم من وجود إرادة سياسية قوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كما يتضح من عدد التوصيات التي قُبلت في الجولة السابقة. وتدين الحكومة بشدة الاعتداءات على حرية التعبير والإفلات من العقاب في حالات الجرائم الجنسية. ويعمل مكتب المدعي العام بلا كلل للتصدي للإفلات من العقاب في مثل هذه الحالات. ومع ذلك، يظل نقص الموارد والقدرات اللازمة للتحقيق مشكلة من المشاكل. وحث الوفد الشركاء على مساعدة الصومال في هذا الصدد.

892- وقد اتخذ نظام العدالة الصومالي عدة تدابير تركز على التصدي لجرائم العنف الجنسي ومنع تلك الجرائم. وأحد هذه التدابير هو توظيف قاضيات ومدعيات عامات وشرطيات للتحقيق في تلك الجرائم البشعة. ولا تتغاضى الحكومة بأي شكل من الأشكال عن الإفلات من العقاب في أي حال. لكن الوضع الحالي في الصومال يطرح تحديات خطيرة، وتعمل الحكومة على معالجتها بشكل مناسب.

893- وفيما يتعلق بالانتخابات في عام 2016، فقد عين الرئيس لجنة للعمل على تحقيق المشاركة السياسية للمرأة على جميع مستويات البرلمان والحكومة. ويبين تعيين تلك اللجنة التزام الدولة بأن تعالج بجدية مسألة تهميش المرأة. ويؤمن الصومال إيماناً راسخاً بضرورة تعزيز المشاركة السياسية للمرأة من أجل تهيئة بيئة سياسية متجاوبة تسمح بتمتع جميع الصوماليين.

894- وفي الختام، شكر الوفد مجلس حقوق الإنسان على مساهماته وأكد التزام الصومال بضمان ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في البلد. وفي السنوات القادمة، وحتى الاستعراض الدوري الشامل القادم لحالة الصومال، ستعمل الحكومة جاهدة على تنفيذ التوصيات التي قبلتها الصومال. وكما أكد الوفد خلال الاستعراض الذي أجري في كانون الثاني/يناير 2016، فإن الصومال بحاجة إلى مساعدة كبيرة في تنفيذ التوصيات المقبولة. وستقوم الدولة بكل ما في وسعها، لكنها لن تكون قادرة على القيام بذلك بمفردها.

سيشيل

895- أُجري استعراض حالة سيشيل في 25 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من سيشيل وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SYC/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SYC/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار المجلس 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SYC/3).

896- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة سيشيل واعتمدها في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

897- وتشمل نتائج استعراض حالة سيشيل تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/13)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/13/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

898- ذكر الوفد الذي يترأسه وزير الخارجية، باري فوري، أن الدورة جاءت في مناسبة رمزية بالنسبة لسيشيل، حيث سيحتفل البلد بأربعين سنة كدولة مستقلة في 29 حزيران/يونيه. وقد شهدت العقود الأربعة الماضية تقدم سيشيل بشكل مطرد لتصبح دولة تجسد قيم الديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون. ومثل أي ديمقراطية شابة أخرى، واجهت سيشيل تحديات معقدة، وواصل البلد التصدي لها في سياق سعيه إلى إعمال حقوق الإنسان لجميع الأشخاص إعمالاً تاماً.

899- وشاركت سيشيل في الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، حيث تلقى البلد 150 توصية من 60 دولة، وأعرب رئيس الوفد عن تقديره لجميع الدول التي شاركت في جلسة التحاور. واعتبرت حكومة سيشيل الاستعراض الدوري الشامل فرصة استثنائية لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجهها فيما يخص تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

900- وقد درست سيشيل بعناية كل توصية من التوصيات البالغ عددها 150 توصية التي تلقتها وأجرت مشاورات مع ممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأعضاء الجمعية الوطنية. وجاء الموقف المتخذ بشأن كل توصية نتيجة لعملية تشاور واسعة النطاق.

901- وقبلت سيشيل 142 توصية لأن البلد قد التزم بتنفيذ التوصيات اعتقاداً منه بأن تنفيذها يمكن أن يتحقق في غضون فترة السنوات الأربع، أو في الوقت الذي تستكمل فيه سيشيل بحث التوصيات وتنفيذها. وأحاطت الدولة علماً بسبع توصيات فقط من أصل 150 توصية، بعدما رأت أن هذه التوصيات قد لا تنفذ بشكل مجدٍ في السنوات الأربع المقبلة. واختارت سيشيل أيضاً قبول بعض التوصيات جزئياً أو الإحاطة بها جزئياً في الحالات التي تناولت فيها التوصية أكثر من مسألة واحدة.

902- وقبلت سيشيل جميع التوصيات المتعلقة بصكوك الأمم المتحدة الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية. وقد أحاطت علماً بالتوصيات المقدمة من أوروغواي والعراق بشأن الانضمام إلى جميع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان لأن كل صك يجب أن يخضع لعمليتي الفحص والموافقة اللازمتين، وبالتالي لا يمكن لسيشيل أن تلتزم بأن تصبح طرفاً في جميع الصكوك في المرحلة الحالية.

903- وأفاد الوفد إلى بأن توصية شيلي الداعية إلى التصديق على الاتفاقية المتعلقة وضع الأشخاص عديمي الجنسية ستُدرس وفقاً للإجراءات المحلية. وقد أحاطت سيشيل علماً بتوصية الفلبين الداعية إلى الإسراع في العمليات المحلية للتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، حيث اعتبرت أن العملية ستجري في الوقت المناسب وبما يتماشى مع المعايير الدولية.

904- وقبلت سيشيل جميع التوصيات المتعلقة باستعراض عمل مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان وتعزيز هذه المؤسسات، وهي حريصة على ضمان أن تكون هذه المؤسسات في وضع جيد ليس فقط لمعالجة الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان ولكن أيضاً لمنعها من خلال برامج التوعية والتثقيف الفعالة. وتعمل الحكومة على جعل المؤسسات تمتثل لمبادئ باريس، وتعلن عن التزامها بأن تكون لديها مؤسسة مصنفة ضمن الفئة "ألف" بحلول الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

905- وقبلت سيشيل أيضاً جميع التوصيات المتعلقة بعدم التمييز ضد الأشخاص على أساس ميلهم الجنسي وهويتهم الجنسانية. وذكر الوفد أن البرلمان قد أقر، في الشهر السابق، مشروع قانون لإلغاء المادة 151(أ) و(ج) من قانون العقوبات في سيشيل - التي تتضمن أحكاماً من شأنها تجريم العلاقات المثلية وتقوية مشاعر كره المثليين. وقد أظهر هذا التغيير الهام الدور الاستباقي والرائد الذي تواصل سيشيل أداءه لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع.

906- وقبلت سيشيل أيضاً جميع التوصيات المتعلقة بمسألة التمييز على أساس نوع الجنس، والعنف القائم على نوع الجنس والعنف العائلي، وتمكين المرأة. وتدرك الدولة تماماً التكلفة الباهظة التي تتكبدها المجتمعات المحلية بسبب انتهاك حقوق النساء والفتيات، وهي مصممة على ضمان اتخاذ إجراءات قوية في هذا الصدد، بسبل منها وضع تشريعات تستهدف بالتحديد العنف العائلي.

907- وشدد الوفد على أن حقوق الطفل لا تزال في مقدمة الأولويات على برنامج الدولة الوطني. ومن هذا المنظور، قبلت سيشيل أيضاً جميع التوصيات المتعلقة بالتعليم والعقوبة البدنية.

908- وأحاطت سيشيل علماً بتوصيات أوروغواي وشيلي وفرنسا والمكسيك بشأن رفع السن الدنيا للمسؤولية الجنائية. وحسب التشريعات الوطنية، لا يمكن أن يكون الطفل الذي يتراوح عمره بين 7 و12 سنة مسؤولاً جنائياً إلا إذا ثبت أن لديه القدرة على معرفة أنه ما كان ينبغي له القيام بفعل أو إغفاله. ولم يُدن أي طفل دون سن 12 سنة في سيشيل خلال الأربعين سنة الماضية.

909- وقد عقدت سيشيل العزم على مكافحة الاتجار بالأشخاص بشكل فعال، بالاستناد إلى ركائز الوقاية والحماية والمقاضاة والشراكة، وقبلت جميع التوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

910- وقبلت سيشيل توصية الولايات المتحدة الأمريكية بإجراء تحقيق كامل في المخالفات الانتخابية المزعومة وضمان متابعة القضايا المعروضة على المحاكم وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة وأشار الوفد إلى أن المحكمة الدستورية، عند حكمها لصالح المدّعى عليه وإعادة تأكيد شرعية الانتخابات الرئاسية، قد اتبعت جميع التدابير والإجراءات الواجبة في مداولاتها وقراراتها.

911- وقبلت سيشيل التوصيات المتعلقة باتخاذ تدابير فعالة لمكافحة استهلاك المخدرات غير المشروع. وأُقر قانون مكافحة تعاطي المخدرات لعام 2016 في نيسان/أبريل من أجل إلغاء واستبدال التشريعات السابقة بشأن هذه المسألة، التي يعود تاريخها إلى عام 1990. والقانون الجديد حديث وشامل ويغطي مختلف جوانب القضايا المتعلقة بالمخدرات، مما يسمح للمحاكم المحلية بالمرونة لفرض عقوبات مع التركيز على إعادة التأهيل بدلاً من الحبس.

912- وقبلت سيشيل جميع التوصيات المتعلقة بالفساد وغسل الأموال، وستُنشأ لجنة جديدة لمكافحة الفساد بموجب قانون مكافحة الفساد الذي سُن حديثاً، وستُكلَّف بتلقي الشكاوى والتحقيق والكشف عن الممارسات المتعلقة بالفساد ومنعها.

913- وقبلت سيشيل جميع التوصيات المتعلقة بحرية التجمع والتعبير، لأنها حجر الأساس لديمقراطيتها النابضة بالحياة. وستكفل الدولة اتساق الصكوك التشريعية التي تحمي تلك الحريات مع

المعايير الدولية، وتواصل الدولة العمل من أجل سن تشريعات تعزز إمكانية الوصول إلى المعلومات، وبلوة المعايير التي يغطيها الدستور مسبقاً.

914- وقبلت سيشيل جميع التوصيات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وأكد الوفد عزم الدولة على تسريع التقدم لضمان تمكين جميع الأشخاص ذوي الإعاقة من الاستفادة من الفرص الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والمشاركة الكاملة على جميع المستويات.

915- وأعربت سيشيل عن تقديرها للتوصيتين المقدمتين من فيجي وهايتي بشأن تغير المناخ. ودعت المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالصلة القطعية بين تغير المناخ وحقوق الإنسان، وإلى اتخاذ إجراءات فورية وفعالة لضمان توافر سبل العيش في العالم للأجيال القادمة.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

916- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سيشيل، أدلى ببيانات 15 وفداً.

917- فقد أشادت باكستان بقرار سيشيل قبول معظم التوصيات التي تلقتها خلال جلسة الفريق العامل، بما فيها تلك التي قدمتها إليها. وأعربت عن تقديرها لمشاركة سيشيل البناءة في آليات حقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل. ولاحظت باكستان التزام سيشيل بتعزيز حقوق مواطنيها وحمايتها، بطرق منها توطيد مؤسساتها الوطنية.

918- ولاحظت سيراليون التقدم الذي أحرزته سيشيل منذ استعراض حالتها، بما في ذلك سن قانون مكافحة الفساد والقانون المتعلق بإساءة استعمال المخدرات. وأحاطت أيضاً علماً بإعادة سيشيل النظر في مؤسساتها المعنية بحقوق الإنسان لضمان تمتعها بالاستقلال والموارد الكافية وفقاً لمبادئ باريس. وحثت سيراليون سيشيل على تقديم التقارير المتأخرة عن موعدها إلى هيئات المعاهدات، بمساعدة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، عند الاقتضاء. وأشارت إلى الخطر الذي يشكله تغير المناخ على سيشيل وحثت المجتمع الدولي على أن يقدم إليها المساعدة اللازمة لأنشطة التخفيف والتكيف.

919- وهنأت توغو سيشيل على مشاركتها في آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأعربت عن تقديرها للتدابير التي اتخذتها سيشيل لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الأولى من استعراض حالتها، ولا سيما اعتماد القانون المتعلق بالاتجار بالأشخاص وإنشاء لجنة لمكافحة هذه الظاهرة. وهنأت توغو سيشيل على قبولها معظم التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثانية، ودعت المجتمع الدولي إلى دعمها في تنفيذ التوصيات المقبولة.

920- ولاحظت جمهورية فنزويلا البوليفارية أن سيشيل تعاونت بانفتاح مع آلية الاستعراض الدوري الشامل، مما أتاح إمكانية إجراء حوار صريح بشأن التقدم الذي أحرزته والتحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان. وأبرزت تصديق سيشيل على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وتنفيذها خطة العمل الوطنية المتعلقة بالعنف الجنساني للفترة 2011-2015، وهدفها القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد اجتازت سيشيل بنجاح اختبار الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالتها، مما يدل على التزامها بحقوق الإنسان مع التركيز على حماية الفئات الضعيفة.

921- وهنأت أنغولا سيشيل على قبولها معظم التوصيات التي تلقتها، بما فيها تلك التي قدمتها إليها. ولاحظت بارتياح التزام سيشيل الراسخ بالتعاون النشط مع هيئات المعاهدات، ولا سيما من خلال التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء

تقديم البلاغات. ورحبت بالجهود المبذولة لضمان التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية، وهو ما من شأنه أن يمكن البلد من مكافحة الأمية والتغلب على التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما من خلال إدماج الشباب في النظم التعليمية والمهنية.

922- وشكرت بوتسوانا وفد سيشيل على المعلومات الإضافية التي قدمها، وبخاصة فيما يتعلق بالتوصيات التي قبلتها الدولة عقب استعراض حالتها. وأثنت على سيشيل لاتخاذها تدابير لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل مكافحة الاتجار بالأشخاص والعنف العائلي، وحماية الطفل. وعلاوة على ذلك، شجعت بوتسوانا سيشيل على مواصلة جهودها الرامية إلى تحسين أدائها في المجالات التي تتخلف فيها عن الركب في ميدان حقوق الإنسان.

923- وأثنت بوروندي على حكومة سيشيل لتصميمها على ضمان التمتع الكامل بحقوق الطفل، ولاحظت في هذا الصدد إنشاء وحدة للشرطة مكلفة بحماية الطفل. وأشارت إلى مختلف التدابير التي اتخذتها سيشيل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية رفيعة المستوى لتنسيق إجراءات مكافحة الاتجار بالأشخاص. ورحبت بالجهود التي تبذلها سيشيل لمنع جميع أشكال العنف ضد المرأة والقضاء عليها وإعادة إدماج المحتجزين من خلال عدد من البرامج المحددة.

924- وشكرت كابو فيردي سيشيل على ردودها الإيجابية على التوصيات التي تلقتها، بما فيها تلك التي قدمتها إليها. وأشارت كابو فيردي إلى أن مشاركة سيشيل البناءة في الاستعراض الدوري الشامل خلال الدورة المعقودة في كانون الثاني/يناير واعتزامها تنفيذ التوصيات التي قبلتها مسألتان من شأنهما أن تفضيا إلى إحراز تقدم كبير في حالة حقوق الإنسان في البلد. وسيتعزز بذلك الإطار القانوني والمؤسسي. وإذ لاحظت كابو فيردي الصعوبات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة، فقد أعربت عن تضامنها مع سيشيل وتمنت لها كل التوفيق والحصول على الدعم المناسب من المجتمع الدولي.

925- ورحبت الصين بمشاركة سيشيل البناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وبتعقيباتها الشاملة والإيجابية على التوصيات التي تلقتها. وأشادت بالتقدم الكبير الذي أحرزته سيشيل في السنوات الأخيرة من خلال تعزيز حقوق شعبها في مجالات التعليم والصحة ومستوى العيش اللائق، وأعربت عن أملها في أن تحرز المزيد من التقدم في مجال حقوق الإنسان.

926- ورحبت كوبا بعرض سيشيل بشأن موقفها من التوصيات التي تلقتها. وشكرت كوبا سيشيل بوجه خاص على قبولها التوصيات التي قدمتها إليها بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الحق في الصحة. وأبرزت كوبا التقدم الذي أحرزته سيشيل في مجالات تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وتوفير الخدمات الصحية للسكان بالمجان، وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكررت دعوتها المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدة التقنية إلى سيشيل.

927- وأعربت إثيوبيا عن تقديرها لقبول سيشيل توصيتيها بشأن التعجيل باستعراض فعالية الإطار الحالي للجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم، وبشأن وضع الصيغة النهائية لخطة العمل الوطنية الخمسية الجارية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإنشاء الآليات اللازمة لتنفيذها. وأثنت إثيوبيا على سيشيل لالتزامها بتحسين حالة حقوق الإنسان وشجعتها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة للتنفيذ الكامل للتوصيات التي قبلتها خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل.

928- ولاحظت غانا بارتياح التزام سيشيل بمكافحة العنف الجنساني، الذي تدل عليه خطة عملها الوطنية لمكافحة العنف الجنساني للفترة 2011-2015، التي تهدف، في جملة أمور، إلى استعراض ومواءمة القوانين القائمة بشأن العنف الجنساني، وإلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط الإنمائية الوطنية. وأعربت غانا عن أملها في أن تواصل سيشيل إثراء مؤهلاتها في مجال حقوق الإنسان بضمان

تأكيد الإجراءات الحكومية للمبادئ الديمقراطية للدولة التي تقوم على ثقافة احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز.

929- ورحبت هايتي بقبول سيشيل معظم التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل لحالتها. وشكرت الحكومةَ على أخذها التوصيات الخمس التي قدمتها إليها في الاعتبار. وشجعت سيشيلَ على متابعة التزامها بضمان استقلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومكتب أمين المظالم واللجنة الجديدة لمكافحة الفساد، وعلى تخصيص الموارد المناسبة لهذه المؤسسات.

930- وشكرت الهند سيشيل على ردها على التوصيات. وأحاطت علماً على نحو إيجابي بمشاركة سيشيل المنفتحة والبناءة في آلية الاستعراض الدوري الشامل. فقد عكس الاستعراض مشاركة البلدان النظيرة بنشاط والتزامها القوي، حيث قدمت ما عدده 60 مداخلة و150 توصية. وقالت إنها واثقة من أن سيشيل ستواصل تكثيف جهودها لتنفيذ التوصيات التي قبلتها.

931- وأعربت ملديف عن تقديرها لمشاركة وفد سيشيل البناءة في عملية الاستعراض، وعن سرورها لقبول سيشيل الأغلبية العظمى من التوصيات التي قدمتها 60 دولة خلال الاستعراض، بما فيها تلك التي قدمتها ملديف. وقالت إن التزام سيشيل بتحسين التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين مسألة مشجعة. وأعربت أيضاً عن سرورها لالتزام البلد بمكافحة آثار تغير المناخ. وشجعت الحكومةَ على مواصلة جهودها من أجل تعزيز حقوق الإنسان.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

932- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سيشيل، أدلت ببيان جهة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

933- فقد أعرب الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان عن ارتياحه لالتزام الحكومة بتعزيز حقوق الطفل والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وبالتعاون مع الإجراءات الخاصة. ولاحظ أيضاً النضج السياسي لشعب سيشيل الذي شارك في انتخابات سلمية رغم القيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات بالنسبة لمرشحي المعارضة خلال الحملة الانتخابية. ولاحظ أن الحكومة اتخذت تدابير حاسمة لضمان الحق في الحصول على مياه الشرب في وقت يواجه فيه البلد خطر تغير المناخ. ودعا المجتمعَ الدولي إلى تقديم الدعم اللازم إلى سيشيل للحد من آثار تغير المناخ على حقوق الإنسان. وطلب إلى الحكومة اتخاذ جميع التدابير اللازمة للحد من اكتظاظ السجون، وضمان حرية التعبير على نحو فعال، وتعزيز سياسة تعميم التعليم.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

934- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن سيشيل، بناءً على المعلومات المقدمة، أيدت 142 توصية وأحاطت علماً بسبع توصيات من أصل 150 توصية تلقتها. وقدمت توضيحاً إضافياً بشأن توصية واحدة، يبين الجزء الذي أيدته منها والجزء الذي أحاطت به علماً.

935- وأشار وفد سيشيل إلى أنها ملتزمة بالتنفيذ الكامل للتوصيات التي قبلتها، والتي من شأنها بالتأكيد أن تشكل نبراساً لاستراتيجياتها وأولوياتها الوطنية. وشدد الوفد على أنه سيجري إشراك المجتمع المدني والبرلمان وغيرهما من الجهات المعنية على نحو كامل في وضع الاستراتيجيات الوطنية المتصلة بالاستعراض الدوري الشامل.

936- وتتعهد سيشيل بموافاة مجلس حقوق الإنسان بالمستجدات ذات الصلة، بطرق منها تقديم تقرير طوعي لمنتصف المدة، بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ التوصيات.

937- وكرر رئيس الوفد تقديره لرئيس مجلس حقوق الإنسان وأعضائه والفريق العامل على إتاحة هذه الفرصة لتبادل أفضل الممارسات والانخراط في حوارات بناءة لتحسين مستوى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بلده. وشكر جميع الجهات المعنية التي شاركت مع سيشيل في عملية الاستعراض منذ بدايتها.

938- وأخيراً، أعرب رئيس الوفد عن خالص امتنانه للأمانة على دعمها ومساعدتها القيِّمين طوال عملية الاستعراض.

جزر سليمان

939- أجري استعراض حالة جزر سليمان في 25 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من جزر سليمان وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLB/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLB/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLB/3).

940- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة جزر سليمان واعتمدها في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

941- وتشمل نتائج استعراض حالة جزر سليمان تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/14)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الاستعراض في الجلسة العامة، من ردود بشأن المسائل أو القضايا التي لم تعالَج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/32/14/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

942- قاد وفدَ جزر سليمان وزيرُ الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية، السيد ميلنير توزاكا. وتلقت جزر سليمان ما مجموعه 139 توصية خلال جلسة التحاور. وأرجأت النظر في بعض التوصيات بغية إجراء مزيد من المشاورات مع الوكالات الحكومية المعنية. وقبلت ما مجموعه 89 توصية، باعتبارها محور أنشطة حكومية جارية، وأحاطت علماً بـ 50 توصية.

943- وأشار الوفد إلى أن جزر سليمان طرف في أربعة صكوك دولية رئيسية لحقوق الإنسان، وهي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

944- ولا يزال تنفيذ تلك الاتفاقيات يشكل تحدياً. وتلتزم جزر سليمان بأن تعالج تدريجياً مشكلة تقاريرها المتأخرة عن موعدها من خلال التخطيط والميزنة، وبأن تدير مواردها المحدودة في إطار زمني جيد.

945- وذكَّر الوفد المشاركين بأن جزر سليمان واجهت، منذ الجولة الأولى من استعراض حالتها، عدداً من الكوارث الطبيعية، منها أربعة أعاصير مدارية، وفيضان خاطف، وزلازل، وأمواج مدية، وأمواج عاصفية، وانهيالات أرضية. وخلفت هذه الحوادث أثراً شلَّ الاقتصاد والهياكل الأساسية، واستنزفت بالفعل الموارد البشرية والمالية.

946- ويحد طابع الدولة الطبوغرافي المتسم بتناثر الجزر والسكان، فضلاً عن عدم كفاية هياكلها الأساسية ونظمها في مجال الاتصالات، من القدرة على تقديم الخدمات الأساسية. وشدد الوفد على أن الحكومة ستواصل العمل من أجل تحسين إدارة مواردها المحدودة في إطار جهودها الرامية إلى معالجة مسألة تقديم جميع تقاريرها المتأخرة عن موعدها في مجال حقوق الإنسان في غضون السنوات العشر المقبلة قبل النظر في الانضمام إلى أي صكوك دولية إضافية لحقوق الإنسان أو التصديق عليها.

947- وشدد الوفد على أن جزر سليمان قبلت التوصيات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالنظر إلى أنها أنجزت بالفعل كثيراً من العمل منذ توقيعها على هذه الاتفاقية. وتناقش الوكالة الحكومية المسؤولة حالياً ما يلزم في المستقبل من الإصلاحات المؤسسية والقدرات في مجال الموارد للتحضير لعملية التصديق.

948- وتبقى وزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة مركز التنسيق فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات المقبولة المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل والملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

949- ويتمثل أحد أهداف عملية مراجعة القوانين التي تقوم بها لجنة إصلاح القوانين في ضمان أن تكون القوانين أكثر حداثة وتسترشد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. والحكومة ملتزمة بالعمل من أجل ضمان احترام مبدأ تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها من خلال عمليات إصلاح القوانين.

950- وقد قبلت جزر سليمان التوصيات المتعلقة بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وستُجري الحكومة مناقشات مستمرة مع المؤسسات المعنية القائمة للنظر في الخيارات المتاحة، بما في ذلك إمكانية توسيع نطاق ولاية المؤسسات القائمة ليشمل حقوق الإنسان. وشدد الوفد على الطابع التدريجي لهذه العملية بالنسبة لجزر سليمان وعلى أن الحكومة ستكفل بذل جهود من أجل معالجة هذه المسألة.

951- وبخصوص التوصية المتعلقة بالاستراتيجية الإنمائية الوطنية، أفادت جزر سليمان بأنها أطلقت مؤخراً استراتيجيتها الإنمائية الوطنية للفترة 2016-2035، التي تتيح نطاقاً واسعاً لاعتماد استراتيجيات متوسطة الأجل وطويلة الأجل وحيزاً لإدماج خطة بشأن حقوق الإنسان.

952- وقبلت جزر سليمان التوصيات المتعلقة بإنشاء نظام وطني للرصد والإبلاغ والمتابعة. وأشارت إلى سياسة إدارة المعونات التي أُطلقت مؤخراً، والتي من شأنها أن تساعد الحكومة في رصد الدعم المالي المقدم من المانحين. ومن شأن هذه السياسة أن تساعد الحكومة في خططها الرامية إلى إنشاء آلية وطنية للرصد والإبلاغ والمتابعة في غضون السنوات الخمس المقبلة، وفي وضع ميزانية إنمائية للمساعدة في عملياتها المتعلقة بتقديم التقارير بموجب المعاهدات.

953- وقبلت جزر سليمان أيضاً التوصيات المتعلقة بوضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان وبرامج تدريبية في مجال حقوق الإنسان. وستناقش وزارة الشؤون الخارجية مع الوكالات الحكومية المعنية الالتزام بوضع استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تشمل التدريب في جميع مجالات القطاع العام في غضون السنوات الخمس المقبلة.

954- وقبلت جزر سليمان التوصيات المتعلقة بحماية الطفل. وقد عملت وزارة شؤون المرأة والشباب والطفل والأسرة بالتعاون الوثيق مع شعبة الرعاية الاجتماعية التابعة لوزارة الصحة فيما يتعلق بمشروع قانون رعاية الطفل والأسرة، الذي قُدم إلى مجلس الوزراء. ومن المتوقع عرضه قريباً على البرلمان.

955- وبخصوص التوصية المقبولة بشأن العقوبة البدنية، كرر الوفد الإشارة إلى سياسة الدولة الواضحة بشأن حظر العقوبة البدنية في المدارس، وقال إن كتيبات خدمات التدريس تقدِّم إرشادات إلى جميع المدرسين. وأفضت عملية مراجعة مشروع قانون التعليم إلى إدخال أحكام إضافية لإنهاء العقوبة البدنية، في حين عولجت مسألة "التأديب العادل" في مشروع قانون رعاية الطفل والأسرة. وجزر سليمان ملتزمة بضمان زيادة وعي المجتمع المحلي بحظر العقوبة البدنية.

956- وقبلت جزر سليمان التوصية المتعلقة بإصلاح قانون العقوبات بتضمينه تعريفاً للعنف الجنسي وتجريم جميع أشكاله، بما في ذلك الاغتصاب. ويعالج القانون الصادر في عام 2016 لإدخال (تعديلات بشأن الجرائم الجنسية) على قانون العقوبات هذه المسألة.

957- وقبلت جزر سليمان التوصية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وأبرز الوفد النطاق الواسع للحماية المكفولة للأشخاص بموجب قانون حماية الأسرة لعام 2014. وتضطلع جزر سليمان حالياً بأنشطة للدعوة متعلقة بخطط تنفيذ هذا القانون مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة ومقدمي الخدمات في جميع أنحاء البلد.

958- وقبلت جزر سليمان التوصيات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص. ويتضمن القانون الجديد الصادر في عام 2016 لإدخال (تعديلات بشأن الجرائم الجنسية) على قانون العقوبات مجموعة أوسع نطاقاً من الجرائم الجنسية، وينص قانون الهجرة لعام 2012 أيضاً على تدابير للمعاقبة على جرائم الاتجار. وتلتزم الحكومة أيضاً بزيادة وعي المجتمع بهذه الجرائم.

959- وقبلت جزر سليمان التوصيات المتعلقة بالتعليم الإلزامي. ولدى الدولة سياسة للتعليم الأساسي المجاني. وتستمر مراجعة مشروع قانون التعليم، والحكومة ملتزمة بكفالة تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتسجيل الإلزامي للطلاب في التعليم الابتدائي من خلال اتخاذ خطوات لمناقشة هذه المسألة باستمرار مع مختلف السلطات المعنية بالتعليم. وقدم الوفد أيضاً معلومات عن وضع سياسة للتعليم الشامل للجميع (مدعومة بسياسة المساواة بين الجنسين في التعليم)، ترمي إلى تمهيد السبيل لإدماج الفتيات والفتيان من ذوي الإعاقة في المدارس ولتهيئة المرافق والوسائل اللازمة لتلبية احتياجاتهم الخاصة.

960- وقبلت جزر سليمان التوصية المتعلقة بخفض الانبعاثات، ووافق مجلس الوزراء على خارطة طريق جزر سليمان بشأن خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وبشأن دور المحافظة على البيئة وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات وانبعاثات الكربون (المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها). ويجري حالياً تنفيذ أنشطة لإذكاء الوعي ولوضع نموذج للمبادرة المعززة.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

961- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة جزر سليمان، أدلى ببيانات 11 وفداً.

962- فقد أعربت باكستان عن تقديرها لقبول جزر سليمان العديد من التوصيات المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل، وتمنت لها النجاح في تنفيذها. وأعربت عن تقديرها لمشاركة جزر سليمان البناءة في آليات حقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل، وكذلك لجهودها الرامية إلى تحسين حالة النساء والفتيات.

963- وأثنت بالاو على جزر سليمان لقبولها معظم التوصيات المقدمة إليها، رغم أنها تواجه صعوبات بسبب تغير المناخ والكوارث الطبيعية وأثرها البالغ على الاقتصاد والمجتمع. وأشادت بالاو بخطة جزر سليمان المتعلقة بانبعاثات الكربون وباستراتيجيتها الإنمائية الوطنية للفترة 2016-2035. ودعت إلى تقديم المساعدة والدعم التقنيين من أجل التنفيذ الكامل للتوصيات، وأعربت عن استعدادها للمساعدة في عملية التنفيذ.

964- ولاحظت سيراليون التزام جزر سليمان بوضع خطة وطنية لحقوق الإنسان، واعتماد مشروع قانون رعاية الطفل والأسرة، وإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وتوفير التدريب في مجال حقوق الإنسان. ودعت إلى تقديم المساعدة الدولية إلى جزر سليمان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل. ودعت سيراليون أيضاً المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جزر سليمان في معالجة أثر تغير المناخ من خلال تدابير التخفيف والتكيف.

965- ورحبت اليونيسف بتصديق جزر سليمان على أربع معاهدات أساسية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل، وبالجهود التي تبذلها لتنفيذها. ورحبت أيضاً بسن قانون حماية الأسرة لعام 2014 وتنفيذه، وبجهود الحكومة من أجل تعزيز عملية تسجيل جميع المواليد. وأبرزت الشراكات الإيجابية التي أُنشئت في قطاع الصحة، والتي تهدف إلى زيادة مستوى تغطية التحصين ودعم الخطط والبرامج المجتمعية المتعلقة بالصحة والنظافة الصحية والإمداد بالمياه. وفيما يتعلق بقطاع التعليم، رحبت اليونيسيف بإلغاء الرسوم الدراسية في مرحلة التعليم الابتدائي، وبزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس، وعمليات الإصلاح الرامية إلى توفير الرعاية والتعليم في مرحلة مبكرة. ورغم التقدم الكبير المحرز في بعض المجالات، فلا يزال ثمة بعض دواعي القلق. وشجعت اليونيسف الحكومة بقوة على تقديم تقريرها الدوري المتأخر عن موعده بشأن اتفاقية حقوق الطفل والتصديق على بروتوكولاتها الاختيارية الثلاثة. ودعت الحكومةَ إلى تعزيز نظامها لحماية الطفل من خلال قوانين تتماشى واتفاقية حقوق الطفل. وحثت اليونيسف جزر سليمان على تيسير الالتحاق ببرامج التعليم غير النظامي للأطفال الذين تجاوزت أعمارهم سن الدراسة وغادروا المدارس من دون إتمام مرحلة التعليم الابتدائي. وقالت اليونيسف إن التناثر الجغرافي يطرح تحديات خاصة في قطاع الصحة، ودعت جزر سليمان والشركاء إلى الاستثمار في اقتناء الوسائل التكنولوجية المناسبة وبناء قدرات الموارد البشرية فيما يتعلق بسلسلة الإمداد بمتطلبات التحصين. وأوصت بقوة بتخصيص موارد مستدامة ومنصفة من الميزانية الوطنية وإدراج الأولويات المتعلقة بالطفل في الخطط الاستراتيجية الوطنية.

966- وأقرت جمهورية فنزويلا البوليفارية بأن جزر سليمان، رغم الأزمة الاقتصادية والتحديات المتصلة بتغير المناخ، بذلت جهوداً ملحوظة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الاستعراض الدوري الشامل. فقد نفذت إصلاحات تشريعية مهمة لمواءمة تشريعاتها المحلية مع المعايير الدولية، وأحرزت تقدماً ملموساً في السياسات الرامية إلى حماية حقوق المرأة. وأشادت جمهورية فنزويلا البوليفارية بالإرادة السياسية التي أبدتها جزر سليمان للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وشجعت الحكومةَ على مواصلة تعزيز سياساتها الاجتماعية من أجل توسيع نطاق إدماج أشد السكان احتياجاً، وذلك بدعم المجتمع الدولي وتضامنه.

967- ورحبت كوبا بوفد جزر سليمان وأشادت بالجهود التي تبذلها الدولة لإعمال حقوق الإنسان تدريجياً ولتعزيزها وحمايتها. وأبرزت أوجه التحسن في الخدمات المقدمة في المرافق الإصلاحية للأشخاص المحتجزين والمبادرات المعتمدة لمواجهة آثار تغير المناخ من خلال مختلف منهجيات التكيف. وأشادت كوبا كذلك بأوجه التحسن في مجال الحق في الصحة. وكررت دعوتها المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر سليمان من أجل تهيئة بيئة مواتية وظروف معيشية ملائمة لرفاه شعبها.

968- وشكرت فيجي جزر سليمان على مشاركتها الإيجابية في عملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت فيجي بالتزام جزر سليمان بضمان حقوق الطفل والمرأة، ولاحظت أنها قبلت التوصيات التي قدمتها إليها بشأن هذه المسألة. وشجعت فيجي جزر سليمان على مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة وسريعة لتحقيق قدر كبير من الحماية للأطفال من جميع أشكال العنف في البيت والمدرسة، ولضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء للمرأة على قدم المساواة وعلى نحو موضوعي. وقبلت جزر سليمان أيضاً

التوصيات التي قدمتها فيجي بشأن توفير التدريب لموظفي الشرطة والقضاء فيما يتعلق بحالات العنف الجنساني والعنف ضد الأطفال. وقالت فيجي إنها، بوصفها بلداً جزرياً آخر في منطقة المحيط الهادئ، تبقى على استعداد لتقديم المساعدة أو إقامة شراكة فيما يتعلق بهذه المسائل.

969- وأعربت غانا عن تقديرها لاتخاذ جزر سليمان خطوات لمواءمة تنفيذ التوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل مع المجالات الرئيسية ذات الأولوية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية للبلد. وأشادت كذلك بالتقدم الكبير المحرز في مجال حقوق الإنسان رغم وجود تحديات مثل القيود المتصلة بالميزانية والقدرات والموارد وتغير أولويات الحكومات المتعاقبة. وأشارت على وجه الخصوص إلى سن قانون حماية الأسرة لعام 2014، وقانون نزاهة الأحزاب السياسية، وقانون الشرطة، وقانون السجون. وحثت غانا جزر سليمان على مواصلة المبادرة الرامية إلى إقرار مشروع قانون رعاية الطفل والأسرة، ومشروع قانون حماية المبلغين عن المخالفات، ومشروع قانون مكافحة الفساد.

970- وأشارت إندونيسيا إلى قبول جزر سليمان أربعاً من التوصيات التي قدمتها إليها بشأن تحسين حالة حقوق الإنسان. غير أنها أعربت عن قلقها إزاء تنفيذ جزر سليمان الالتزامات التي تعهدت بها في مجال حقوق الإنسان. ولاحظت أن حالات الفساد والاتجار بالأشخاص والعقوبة البدنية القاسية للأطفال لا تزال قائمة. وسلطت الضوء بصفة خاصة على وضع المرأة الخطير في جزر سليمان، حيث لا تزال ضحية للعنف والمعاملة غير العادلة، ودعت مجلس حقوق الإنسان إلى إيلاء اهتمام عاجل لهذه المسألة. وحثت إندونيسيا جزر سليمان بقوة على إيلاء الاهتمام في سياساتها وتشريعاتها لمسألة تعزيز المساواة بين الجنسين. وقالت إنه ينبغي أن يُتبع قبول التوصيات بالالتزام بتنفيذها وبوضع خطة عمل لهذا الغرض، ويجب توجيه عناية مركزة وتخصيص موارد محددة لهذه الجهود. وسيكون من الأفضل لمواطني جزر سليمان أن تركز الحكومة اهتمامها على أوضاع حقوق الإنسان الراهنة وأن تعطي الأولوية لمعالجتها. وأعربت إندونيسيا عن استعدادها لتقديم المساعدة في هذا الصدد.

971- ورحبت كيريباس بالجهود التي تبذلها جزر سليمان لتعزيز حقوق الإنسان لمواطنيها، ولا سيما النساء والأطفال، ولضمان تمتعهم بالحماية الجيدة. وأثنت على جزر سليمان لسنها قانون حماية الأسرة وتجريمها العنف العائلي. ورحبت أيضاً باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات ومشروع قانون رعاية الطفل والأسرة، الذي سيدعم القضاء على العنف العائلي. واعترفت كيريباس، بوصفها دولة جزرية صغيرة، بالتحديات التي تواجهها جزر سليمان في تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل. وشجعت كيريباس جزر سليمان على العمل بشكل وثيق مع الهيئات الإقليمية، مثل وكالات الأمم المتحدة في منطقة المحيط الهادئ، والفريق الإقليمي المعني بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان التابع لأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، فضلاً عن الشركاء الإنمائيين، لتوفير التدريب في مجال التشريعات للجهات المعنية، بمن في ذلك أفراد الشرطة والموظفون الطبيون وموظفو المحاكم. وحثت كيريباس المجتمع الدولي على مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل جزر سليمان، في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

972- وأعربت ملديف عن تقديرها لتأييد جزر سليمان التوصيات التي قدمتها إليها خلال الاستعراض الدوري الشامل. وقالت إن التزام جزر سليمان بتحسين التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف العائلي مسألة مشجعة إلى حد كبير. وأعربت عن سرورها لالتزام جزر سليمان بمكافحة آثار تغير المناخ ولاعتمادها سياسات وطنية لهذا الغرض. وأعربت ملديف عن تقديرها لجهود جزر سليمان من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم والقضاء على العنف ضد المرأة. وحثتها على أن تلتمس من شركائها الدوليين الدعم التقني وغيره من أشكال المساعدة في تنفيذ التوصيات وفي مواصلة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

973- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة جزر سليمان، أدلت ببيان جهة واحدة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

974- فقد أعرب الائتلاف الدولي لجماعات قوس قزح عن سروره لمشاركة جزر سليمان بنشاط في عملية الاستعراض الدوري الشامل وعن تفهمه للتحديات التي تواجهها منطقة المحيط الهادئ للمشاركة في منتديات من هذا القبيل. وحث الحكومة على إشراك المجتمع المدني في المنطقة في تنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل. وأعرب عن خيبة أمله لأن ست توصيات تتعلق بالتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين لم تحظ بتأييد جزر سليمان خلال دورة الفريق العامل. وأفاد الائتلاف بأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في جزر سليمان هم أعضاء نشطون في المجتمعات المحلية في القرى، حيث يساعدون في الأعمال المنزلية وتنشئة الأطفال، وكذلك في الأنشطة الكنسية، رغم توظيف الدين في كثير من الأحيان كأداة ضدهم عندما يطالبون بالمعاملة المتساوية والعادلة. ويتعرض العديد منهم للعنف والرفض من جانب أسرهم، مما يدفعهم بهم في أشد الحالات إلى سلوكات ضارة، مثل الانتحار. وأعرب الائتلاف عن قلقه البالغ إزاء ما اقتُرح استعماله، خلال عملية الإصلاح الدستوري الجارية حالياً في جزر سليمان والمقرر أن تنتهي في عام 2016، من عبارات قد تستبعد على وجه التحديد "الميل الجنسي" من الحماية الدستورية. ولعل هذه الحالة خطيرة للغاية وقد تجعل جزر سليمان البلد الوحيد في العالم الذي يستثني في دستوره جماعة بعينها من التمتع بالحق في الحماية التي يكفلها القانون الدولي. وحث الائتلاف جزر سليمان على قبول جميع توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل وتنفيذها وضمان أن يكون أي إصلاح دستوري شاملاً للجميع ومتوافقاً مع القانون الدولي.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

975- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن جزر سليمان، بناءً على المعلومات المقدمة، أيدت 89 توصية وأحاطت علماً بـ 50 من أصل 139 توصية تلقتها.

976- وشكرت جزر سليمان جميع المشاركين على بياناتهم. وقد نشرت جزر سليمان جميع التوصيات التي تلقتها ونظرت فيها جميع الجهات المعنية في إمكانية تنفيذها خلال أجل زمني معقول.

977- وقالت جزر سليمان إنها تلتزم بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع مواطنيها، ولا تزال تحتاج إلى المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف.

978- ورداً على بيان اليونيسف، كررت جزر سليمان نيتها تقديم تقاريرها المتأخرة عن موعدها خلال السنوات العشر المقبلة قبل الشروع في التصديق على معاهدات جديدة. ورداً على بيان إندونيسيا، ذكَّرت جزر سليمان بالتزاماتها المتعلقة بحماية المرأة والطفل.

979- وفي الختام، أشاد الوفد بعمل المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في فيجي وأمانة جماعة المحيط الهادئ وبكل ما قدماه من مساعدة إلى جزر سليمان خلال إعداد تقريرها المقدم في إطار الجولة الثانية من استعراض حالتها. وأعربت الحكومة عن تقديرها لدعم الأمانة والمجموعة الثلاثية. وستواصل جزر سليمان العمل بشكل وثيق مع الجميع في عمليات الاستعراض الدوري الشامل المقبلة.

لاتفيا

980- أجري استعراض حالة لاتفيا في 26 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من لاتفيا وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/LVA/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/LVA/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/LVA/3).

981- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة لاتفيا واعتمدها في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

982- وتشمل نتائج استعراض حالة لاتفيا تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/15)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات، وما قدمته قبل اعتماد النتائج في الجلسة العامة من التزامات طوعية وردود على المسائل أو القضايا التي لم تعالَج معالجة كافية أثناء جلسة التحاور التي دارت في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً A/HRC/32/15/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

983- أعرب وفد لاتفيا عن تقديره لجميع الوفود على مشاركتها البناءة في جلسة التحاور خلال استعراض حالة لاتفيا في كانون الثاني/يناير 2016. وقد ساهمت في الحوار أيضاً الأسئلة المقدمة سلفاً والورقات المقدمة من المجتمع المدني وغيره من الجهات المعنية. وشكر الوفد أيضاً المجموعة الثلاثية والأمانة على مساعدتهما.

984- وكرر الوفد التزام لاتفيا الراسخ بهذه العملية؛ وقال إن الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل أثبتت أنها أداة قيمة للتقييم الذاتي ولتقييم التقدم المحرز منذ الجولة الأولى من الاستعراض. وقد تعزز التنسيق والتعاون في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الوطني بين المؤسسات وجميع الهيئات الحكومية المعنية. وأُشرك مكتب أمين المظالم عن كثب، ودُعيت المنظمات غير الحكومية إلى المشاركة في إعداد التقرير الوطني. وأتاحت العملية للاتفيا الفرصة للتفكير في سياساتها ولتحديد أهداف جديدة لتحسين أدائها باستمرار في مجال حقوق الإنسان.

985- ولاحظت لاتفيا التقييم البناء لإنجازاتها، بما في ذلك حصول مكتب أمين المظالم على الاعتماد ضمن الفئة ألف من التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وأعربت عن تقديرها لجميع الآراء المعرب عنها بشأن المجالات التي يلزم تحسينها.

986- وأضاف الوفد أن التوصيات البالغ عددها 127 توصية التي قبلتها لاتفيا نُفذت بالفعل جزئياً أو هي قيد التنفيذ. وتعالج هذه التوصيات عدداً من المسائل، منها الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والعنف العائلي، والاتجار بالأشخاص، والإدماج في المجتمع، وما إلى ذلك. وقد جرى النظر بعناية في جميع هذه المسائل وتقديم ردود خطية بشأنها.

987- أما بخصوص التوصيات المتعلقة بالانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، فقد انضمت لاتفيا إلى صكوك الأمم المتحدة الرئيسية لحقوق الإنسان وقدمت تقارير منتظمة إلى آليات الرصد. وأعربت عن التزامها بتقييم إمكانية الانضمام، على نحو ما أوصيَّ به، إلى عدة صكوك أخرى، منها البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وشدد الوفد على أن القانون الجنائي للدولة يتوافق تماماً مع أحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.

988- ووقعت لاتفيا على اتفاقية إسطنبول في أيار/مايو 2016، وتجري صياغة التشريعات ذات الصلة لضمان الامتثال الكامل لأحكامها. ولا تعتزم الدولة وضع قانون واحد شامل لمكافحة العنف ضد المرأة، ولكن يجري باستمرار تحسين إطارها القانوني في هذا المجال. وستدأب لاتفيا أيضاً على كفالة توفير تدابير إعادة التأهيل لمساعدة الضحايا.

989- وبالإضافة إلى التوصيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي قبلتها لاتفيا خلال الاستعراض الدوري الشامل في كانون الثاني/يناير، التزمت أيضاً بتشجيع التمثيل السياسي للمرأة على نحو أفضل في المناصب التي تُشغل عن طريق الانتخاب وبإيلاء الاهتمام للمساواة بين الجنسين في مجال التعليم. وقطعت أيضاً عدة التزامات بالقضاء على التمييز ومكافحة جرائم الكراهية، وشدد الوفد على ضمان لاتفيا إمكانية الحصول على العمل وخدمات الضمان الاجتماعي، وكذلك تكافؤ الفرص للجميع، من دون أي تمييز. وقد أُدمجت أحكام مكافحة التمييز في القوانين القطاعية. وينص القانون الجنائي للدولة على المسؤولية الجنائية عن التمييز على أساس الانتماء العرقي أو القومي أو الإثني، في حالة حدوث ضرر جسيم بسبب ذلك، وكذلك عن أفعال التحريض على الكراهية أو العداوة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية، بما في ذلك خطاب الكراهية. ويُعتبر الدافع العنصري من الظروف المشددة للعقوبة.

990- ولاتفيا على استعداد للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير التشريعية والإدارية لمكافحة العنف القائم على أساس الهوية الجنسانية أو الميل الجنسي، بما في ذلك من خلال تقييم إمكانية اعتبار الدافع القائم على كره المثليين ومغايري الهوية الجنسانية من الظروف المشددة للعقوبة. وثمة حاجة إلى مواصلة تعزيز المساعدة المقدمة إلى الضحايا. وستواصل لاتفيا بنشاط مكافحة جرائم الكراهية وتثقيف موظفي إنفاذ القوانين في هذا المجال.

991- وفي كانون الثاني/يناير 2016، دخل القانون الجديد المتعلق باللجوء حيز النفاذ، وهو ما يوسع أكثر نطاق حقوق ملتمسي اللجوء. وستواصل لاتفيا تنفيذ السياسات الرامية إلى إدماج جميع الفئات الضعيفة، بطرق منها تنظيم حملات للتوعية العامة من أجل تعزيز التسامح ومكافحة التمييز وخطاب الكراهية.

992- ويشكل الاندماج في المجتمع أولوية بالنسبة للاتفيا. ويشارك المنتمون إلى الأقليات القومية بنشاط في الحياة الاجتماعية وصنع القرار. وتقدم الحكومة أيضاً الدعم المالي بانتظام لمشاريع المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأقليات القومية.

993- وتشدد لاتفيا على أن غير المواطنين يتمتعون بجميع الحقوق الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن معظم الحقوق الاقتصادية والسياسية، مثل الحق في الانتماء إلى الأحزاب السياسية. ويتمتعون بالحماية الكاملة بموجب القانون سواء في لاتفيا أو أثناء الإقامة أو السفر خارجها. ووُضعت جميع الشروط المسبقة لنجاح عملية التجنس. ويتجاوز مؤشر قياس شمولية إجراءات التجنس في لاتفيا المتوسط المسجل في الاتحاد الأوروبي. وإمكانية الطعن مكفولة في حالة رفض طلب التجنس. وتقدم لاتفيا دورات دراسية مجانية في اللغة اللاتفية، وثمة تدابير للتوعية العامة المنتظمة بالتجنس. وتعزز، في عام 2013، تبسيط إجراءات اكتساب الجنسية والتجنس، بطرق منها منح الجنسية تلقائياً لأطفال عديمي الجنسية وغير المواطنين؛ وأكثر من 99 في المائة من الأطفال المولودين في لاتفيا في عام 2015 مواطنون لاتفيون.

994- وفي الوقت ذاته، تأوي لاتفيا 178 شخصاً عديم الجنسية، وتوفر لهم الحماية، بوصفها طرفاً في الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. وطلبت لاتفيا توخّي الوضوح في التمييز بين الفئات المذكورة أعلاه والدقة في الإشارة إليها أثناء الحوار.

995- وأكد الوفد التزام لاتفيا الثابت بالديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. وهي واثقة من أن عملية تنفيذ التوصيات المقبولة والعمل من أجل ذلك سيشكلان أساساً لمواصلة تحسين أدائها. وستظل حقوق الإنسان في صميم جميع السياسات، الخارجية والمحلية على حد سواء. وستواصل لاتفيا، بوصفها عضواً في مجلس حقوق الإنسان حتى عام 2017، جهودها الدؤوبة للدفع قدماً بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على الصعيد العالمي.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

996- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة لاتفيا، أدلت ببيانات سبعة وفود.

997- فقد أثنت إستونيا على لاتفيا لما أبدته من انفتاح وشفافية في هذه العملية، وهو ما يدل على التزامها ببذل مزيد من الجهود لتحسين مستوى حماية حقوق الإنسان وإعمالها على نحو كامل في البلد. ورحبت بالنهج الإيجابي الذي تتبعه لاتفيا لمواصلة العمل فيما يتعلق بالتوصيات التي قبلتها بشأن مجموعة واسعة من المسائل، منها الالتزام بالانضمام إلى اتفاقية إسطنبول، ولاحظت توقيع لاتفيا على تلك الاتفاقية في أيار/مايو 2016.

998- ورحبت قيرغيزستان بقرار لاتفيا قبول توصيتها بشأن دعم تدريس لغات الأقليات وثقافاتها في مدارس الأقليات. ولاحظت أن توصيتها بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لم تحظ بالتأييد، ولكنها أعربت رغم ذلك عن أملها في أن تولي لاتفيا مزيداً من الاهتمام للمهاجرين الذين يعيشون في إقليمها وتحمي حقوقهم.

999- وذكَّرت النرويج بأنها قدمت أربع توصيات إلى لاتفيا، لتنظر فيها، بشأن الجنسية، وأحوال السجون، وأطفال الروما، وخطاب الكراهية ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية. وأعربت عن سرورها لقبول لاتفيا، فورَ إجراء الاستعراض، ثلاث توصيات، رأت أن إحداها نُفذت بالفعل، في حين أرجأت قبول التوصية الرابعة بغرض إمعان النظر فيها. وشكرت النرويج لاتفيا على تقديمها مزيداً من المعلومات بشأن التوصية المتعلقة بالمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ولاحظت أن لاتفيا أشارت إلى أن هذه التوصية "مقبولة جزئياً".

1000- وشكرت باكستان لاتفيا على المعلومات المحدَّثة التي قدمتها. وأعربت عن تقديرها لقبول لاتفيا العديد من التوصيات ونظرها في توصيات أخرى، بما فيها تلك التي قدمتها باكستان. وتمنت للاتفيا النجاح في تنفيذ التوصيات المقبولة. وأعربت عن تقديرها للقوانين الجديدة لحماية المرأة من العنف. وحثت باكستان لاتفيا على ضمان احترام حقوق المهاجرين والحد من الخطاب السياسي السلبي المتزايد تجاه المهاجرين، ولا سيما المسلمون منهم.

1001- وأعرب الاتحاد الروسي عن أسفه لعدم تأييد لاتفيا مجموعة من التوصيات المتعلقة بالتمييز على أساس اللغة. وأبدى قلقه إزاء رفض التوصيات المتعلقة بمنع مضايقة المنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأقليات وبتقييد الحق في الحصول على المعلومات، وهو ما يتعارض مع سياسات الاتحاد الأوروبي. ولم يقتنع بتوضيح لاتفيا أنها لم تشارك رسمياً في الاحتفال بالذكرى السنوية للأفراد اللاتفيين في تنظيم قوات الحماية المسلحة في الجيش النازي (Waffen-SS). وأعرب عن قلقه أيضاً لأن توصيات عديدة بشأن التمييز ضد الأقليات وبشأن وضع حد لحالة "غير المواطنين" المهينة لم تُقبل سوى جزئياً. ودعا لاتفيا إلى إعادة النظر في نهجها إزاء التوصيات المتعلقة بالأقليات القومية وبالحرمان من الجنسية وبالكراهية العنصرية.

1002- وهنأت ألبانيا لاتفيا على نتائج الاستعراض الدوري الشامل الناجحة وعلى الأهمية التي توليها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وأشارت بصفة خاصة إلى التدابير المتخذة لحماية حقوق الأقليات القومية وثقافتها ولغتها وتقاليدها وكفالة التمتع بها، وإلى إشراكها في عمليات وضع السياسات والتخطيط وصنع القرار. وأثنت أيضاً على لاتفيا لمبادرتها الرامية إلى زيادة تعاونها مع الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.

1003- وذكَّر مجلس أوروبا ببعض ملاحظات مختلف هيئات الرصد التابعة له. أولاً، ظروف الاحتجاز في بعض السجون سيئة لدرجة أنه يمكن اعتبارها بمثابة معاملة لاإنسانية ومهينة. ويؤدي إلى تفاقم هذا الوضع عدم التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالتعرض للمعاملة البدنية السيئة من جانب أفراد الشرطة. وثانياً، لوحظت أشكال مختلفة من التمييز، إما على أساس اللغة أو على أسس تستهدف "غير المواطنين" أو الأقليات الجنسية أو الروما. وثالثاً، لم تُتخذ إجراءات كافية لمنع الفساد. ورحب مجلس أوروبا بالتدابير التي اتخذتها لاتفيا بالفعل لمعالجة هذه المسائل، وشجعها على التصديق على اتفاقية إسطنبول والميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

1004- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة لاتفيا، أدلت ببيانين جهتان من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

1005- فقد شكر ممثل عن مكتب أمين المظالم في لاتفيا الدول الأعضاء على دعوتها لاتفيا إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وإلى إنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة، من شأنها المساهمة إلى حد كبير في احترام حقوق الإنسان داخل المؤسسات المغلقة في لاتفيا. وقد أشارت لاتفيا إلى أنه تم الامتثال للتوصية المتعلقة بوضع إطار تنظيمي قانوني ملائم لمؤسسات الصحة العقلية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية، ويحظر الآن بالتالي تطبيق التدابير القسرية من دون إذن. غير أن الامتثال لهذه التوصية ليس كاملاً. وحسنت التعديلات التي دخلت حيز النفاذ في عام 2013 إجراءات منح الجنسية للأطفال الذين وُلدوا وهم "غير مواطنين"؛ غير أن منح الجنسية ليس إجراء تلقائياً. ولذلك، حث مكتب أمين المظالم الحكومة على تحسين الإطار القانوني حتى يتسنى منح الجنسية اللاتفية تلقائياً للأطفال لدى ولادتهم، ما لم يتنازل الوالدان عن ذلك.

1006- وأعربت الرابطة البريطانية لأنصار المذهب الإنساني عن قلقها إزاء استمرار التمييز القانوني والاجتماعي ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ولاحظت الرابطة أن التدابير الواردة في الدستور والتشريعات قد تخل بالالتزامات الدولية للاتفيا في مجالي احترام حرية التعبير وعدم التمييز، فيما يتعلق بكفالة الحقوق المتصلة بالزواج والأسرة والحق في أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة العقلية والبدنية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وأعربت عن قلقها لأن من يتعرضون منهم للاعتداء بسبب ميلهم الجنسي يحجمون عن إبلاغ الشرطة بذلك، وهو ما يعزى جزئياً إلى أن الحظر القانوني للتحريض على الكراهية لا يشملهم صراحة. وإذ لاحظت الرابطة ما يظهر في استطلاعات الرأي من مواقف اجتماعية سلبية تجاه المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فهي تحث لاتفيا على أن تعيد النظر في القوانين والممارسات التمييزية التي تنتهك حقوقهم، وعلى أن تكافح بفعالية شعور الكراهية والوصم الشائعين تجاههم في المجتمع اللاتفي.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

1007- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن لاتفيا، بناءً على المعلومات المقدمة، أيدت 127 توصية وأحاطت علماً بـ 44 من أصل 173 توصية تلقتها. وقدمت توضيحاً إضافياً بشأن توصيتين، يبين الجزء الذي أيدته منهما والجزء الذي أحاطت به علماً.

سيراليون

1008- أُجري استعراض حالة سيراليون في 27 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من سيراليون وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLE/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLE/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SLE/3).

1009- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة سيراليون واعتمدها في جلسته 31، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

1010- وتشمل نتائج استعراض حالة سيراليون تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/16)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الاستعراض في الجلسة العامة، من ردود بشأن المسائل أو القضايا التي لم تعالَج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/32/16/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

1011- شكر وفد سيراليون، بقيادة وزير الدولة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي، السيد جبريل سيساي، مجلس حقوق الإنسان والمجموعة الثلاثية والدول الأعضاء على الاستعراض البناء والتوصيات المفيدة المقدمة خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل. وتعتبر حكومة سيراليون عملية الاستعراض الدوري الشامل آلية بالغة الأهمية لدراسة تطلعات الدولة في مجال حقوق الإنسان.

1012- وبعدما تلقت سيراليون التوصيات البالغ عددها 208 توصيات المقدمة إليها خلال الجولة الثانية من استعراض حالتها، في كانون الثاني/يناير 2016، التزمت حكومتها بالرد عليها في الدورة الثانية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان. وتود الحكومة أن تثني على الدول الأعضاء لتوصياتها بشأن سيادة القانون، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وحقوق العمال والمهاجرين، وحماية الطفل، وحرية التعبير، والتسامح الديني.

1013- ولدى عودة الوفد إلى سيراليون، بوشرت عملية، شملت خططاً لإجراء مشاورات على الصعيد الوطني مع جميع الجهات المعنية، ستوفر نتائجها لمجلس الوزراء تحليلاً مستنيراً يمكِّنه من تحديد رده على التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

1014- وعُقدت مشاورات بشأن وضع مشروع رد على التوصيات مع منظمات المجتمع المدني والوزارات والإدارات والوكالات الحكومية، بما فيها وزارة العدل، ووزارة الخارجية والتعاون الدولي، ولجنة حقوق الإنسان. وأنشأت هذه المؤسسات الوطنية لجنة توجيهية درست التوصيات وقدمت، في نهاية هذه العملية، مشروع رد إلى مجلس الوزراء. ونظر مجلس الوزراء باستفاضة في مشروع الرد، وأحال استنتاجاته على النحو الواجب إلى مجلس حقوق الإنسان.

1015- وأخيراً، قبلت سيراليون 177 توصية من أصل 208 توصيات، على النحو الوارد في الإضافة المقدمة، وهو ما يمثل 85 في المائة من مجموع التوصيات. ولم تُحط علماً سوى بـ 31 توصية، ووضحت أسباب ذلك في الإضافة المقدمة، ويمكنها أن تقدم، عند الاقتضاء، مزيداً من التفاصيل خلال اعتماد التقرير.

1016- وسيجري تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الجولة الثانية من استعراض حالة سيراليون في سياق تحديات ما بعد وباء إيبولا، أي التحديات الاقتصادية الناجمة عن انخفاض أسعار صادرات البلد الرئيسية، ومحدودية الحيز المالي المتاح للحكومة، واعتماد دستور جديد، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية. ورغم هذه التحديات، فقد نظرت سيراليون في التوصيات وأبدت استعدادها لتأييد معظمها.

1017- وفي هذا الصدد، ورغم أن الدولة أحاطت علماً ببعض التوصيات، فإن روح ردها توحي بسعيها إلى قبول التوصيات الـ 208. وإحدى الفرص المتاحة في الوقت الراهن هي مراجعة الدستور الجارية، التي ستعالج عدداً من القضايا الواردة في التوصيات والتي ستوجه الإجراءات المقبلة. وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، ترى الحكومة أنه من الأفضل والمستدام كفالتها من خلال أحكام راسخة في الدستور. ولكن تجدر الإشارة أيضاً إلى أن سيراليون بصدد توطيد ديمقراطيتها، وينبغي أن يكون كل ما تقوم به الحكومة متوائماً مع رغبات الشعب السيراليوني في سياق التطلعات إلى الاستقرار الاجتماعي في أوقات هشة للغاية.

1018- وقدم الوفد بعد ذلك ردوداً تتعلق بمسائل حقوق الإنسان في شكل فئات مواضيعية. ففيما يتعلق بتنفيذ الصكوك الدولية، قال الوفد إن الحكومة ستتخذ خطوات خلال فترة التنفيذ لتحسين الإجراءات المتعلقة بالتوقيع والتصديق على الصكوك الدولية الرئيسية. وستكفل سيراليون الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات التي صدقت عليها. وبالإضافة إلى ذلك، ستعالج التوصيات المقبولة المتعلقة بالتصديق على المعاهدات.

1019- وتواصل سيراليون بنشاط مراجعة دستورها لمواءمته مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ولتلبية التطلعات الديمقراطية العامة لشعبها.

1020- وتواصل سيراليون أيضاً بنشاط إنفاذ الحظر المفروض على طقوس إعداد الفتيات دون سن الثامنة عشرة لمرحلة البلوغ، مع إشراك عامة الناس في تحديد مصير ممارسات ثقافية مثل ختان الإناث. وتجرّم السياسة الحالية في الواقع ممارسة ختان الفتيات دون سن الثامنة عشرة، ولا تزال سارية المفعول لأنها تحظى بدعم عامة الناس. غير أن سيراليون تعتزم إجراء مراجعة لسياستها العامة للاسترشاد بها مستقبلاً في مسار العمل، الذي سيشكل في نهاية المطاف جزءاً من تقريرها خلال الاستعراض المقبل.

1021- وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية المؤسسية لحقوق الإنسان والتدابير السياساتية، زادت سيراليون على مر السنين تمويل لجنة حقوق الإنسان، وواصلت تنفيذ استراتيجية قوية لمكافحة الفساد. ورغم التحديات المطروحة في فترة التعافي من آثار وباء إيبولا، فستواصل الحكومة توطيد نظام تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الفساد كجزء من مستقبلها الديمقراطي.

1022- وستكفل سيراليون حظر التمييز ضد أي فئة من مواطنيها. وعلماً أن مراجعة الدستور جارية، لا تزال الحكومة تثق في العملية وفي إمكانية تطوير نظام أكثر متانة لحماية جميع الفئات. وستعالج في

الوقت المناسب التوصيات المدرجة في هذه الفئة التي أُحيط بها علماً. وستواصل الحكومة تشجيع لجنة حقوق الإنسان على العمل مع المجتمعات المحلية من أجل زيادة الوعي بهذه المسائل.

1023- وتؤكد سيراليون التزامها المستمر بتحسين حالة حقوق الإنسان. وستواصل التشاور مع الجهات المعنية المحلية بخصوص سياسة واضحة ونهائية بشأن الممارسات الثقافية الضارة من دون حرمان أي من مواطنيها من الحق في تكوين الجمعيات أو المشاركة بحرية في الأنشطة الثقافية لمجتمعه.

1024- وفيما يتعلق بإقامة العدل، ستواصل الحكومة تعزيز دعائم برنامج قوي لإصلاح نظام العدالة كجزء من التطور الدستوري والديمقراطي للبلد، بدعم من الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان.

1025- وفيما يتعلق بالحق في الخصوصية والزواج والحياة الأسرية، تتبنى الحكومة وجهة نظر غير تمييزية بشأن الجنسية، وتوجد هذه المسألة قيد نظر لجنة مراجعة الدستور.

1026- وبخصوص الحق في حرية الدين وحرية التعبير، لا تزال سيراليون تتمتع بمستوى عال من التسامح الديني. وتجدد الحكومة دعوتها المفتوحة لزيارة البلد إلى المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وعلاوة على ذلك، تواصل سيراليون معالجة الشواغل المتعلقة بحماية حرية التعبير. ويُشرِك المدعي العام ووزير العدل الجهات المعنية في الإجراءات الرامية إلى مراجعة أو إلغاء أو تعديل تشريعات، مثل قانون النظام العام لعام 1965، من شأنها تقويض التمتع بالحريات.

1027- ولا تزال الحكومة تعتبر تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها مسألة لا غنى عنها لتحقيق التنمية الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفيما يتعلق بالضمانات الدستورية لمستويات معينة من المشاركة السياسية للمرأة، يجري النظر الآن في هذه المسألة في إطار عملية مراجعة الدستور، وتؤيد الحكومة زيادة معدلات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

1028- وبخصوص الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشي لائق، تعكس التوصيات المدرجة في إطار هذه الفئة المواضيعية الرغبة السياسية لحكومة سيراليون، التي لا يزال برنامجها للتعافي من آثار وباء إيبولا وبرنامجها لتحقيق الازدهار يشكلان دافعها لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي. والضمان الاجتماعي من المجالات ذات الأولوية في كلا البرنامجين.

1029- وفيما يتعلق بالحق في الصحة، خاضت سيراليون معركة شرسة ضد وباء لم يدمر حياة شعبها فحسب، بل كذلك أسس اقتصادها. وإذ تتواصل عملية إعادة البناء، فإن الحكومة تدرك أن الدول الأخرى قد تكون لديها نماذج لأفضل الممارسات يمكن تقاسمها، وترحب بكل دعم في تحويل القطاع الصحي إلى قطاع يوفر الرعاية المناسبة للجميع. ويشكل إنشاء نظام صحي قادر على الصمود مجالاً ذا أولوية في برنامج التعافي من آثار وباء إيبولا.

1030- ولا يزال حمل المراهقات شائعاً. وإذ تتخذ الحكومة إجراءات للحد منه، فهي تطلب المساعدة أيضاً إلى أولئك الذين حاولوا إقامة شراكات مع سيراليون ونجحوا في ذلك حتى تتمكن من إيجاد نموذج مناسب لظروف البلد الخاصة.

1031- أما بخصوص الحق في التعليم، فلدى الحكومة اقتناع بأن بناء اقتصاد قوي ومجتمع ديمقراطي ومستقر سياسياً يتطلب مواطنين قادرين ومتعلمين. وستواصل سيراليون توسيع نطاق التعليم في إطار تطورها الديمقراطي ومستقبلها في مرحلة ما بعد وباء إيبولا.

1032- وقال الوفد، في الختام، إن سيراليون لديها اعتقاد راسخ بأن الامتثال لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل يتيح لها فرصاً لتحسين نظامها لحقوق الإنسان. ولذلك، ستعمل الحكومة بشكل وثيق مع جميع شرائح المجتمع من أجل ضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات التي أيدتها، مع إرساء الأسس

اللازمة لقبول معظم التوصيات التي أحاطت بها علماً. وكرر الوفد التزام سيراليون التام بعملية الاستعراض الدوري الشامل، وأكد لمجلس حقوق الإنسان أن سيراليون ستسعى في جميع الأوقات إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

1033- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سيراليون، أدلى ببيانات 16 وفداً[24].

1034- فقد قالت باكستان إنها تُقدر كثيراً مشاركة سيراليون في آليات حقوق الإنسان، بما فيها هيئات المعاهدات وآلية الاستعراض الدوري الشامل، رغم التحديات الناجمة عن أزمة وباء إيبولا. وأضافت أن التدابير الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها تستهدف على وجه الخصوص النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. وأوصت باكستان باعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1035- وبينما لاحظت سنغافورة التحديات الخطيرة التي طرحتها أزمة وباء إيبولا، فقد شجعت سيراليونَ على مواصلة تحسين نظام الرعاية الصحية والهياكل الأساسية وعلى ضمان تنفيذ التوصيات التي قبلتها. ولاحظت سنغافورة ما حققته سيراليون في مجال تعزيز مناخ التسامح الديني، وأعربت عن أملها في معرفة المزيد عن أفضل ممارسات سيراليون في هذا المجال. وأخيراً، أيدت سنغافورة اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1036- وأعربت جنوب أفريقيا عن ارتياحها لاتخاذ سيراليون مبادرات لتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء والتمتع بحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال برنامج الدولة للتغيير وبرنامجها لتحقيق الازدهار. وأثنت على سيراليون لمبادراتها الرامية إلى ضمان الحق في التعليم والرعاية الصحية المجانية للأطفال ولخطواتها من أجل كفالة حقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والناجين من وباء إيبولا والأشخاص ذوي الإعاقة.

1037- وأعربت توغو عن ارتياحها للتدابير التي اتخذتها سيراليون لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل لحالتها، ولا سيما تعزيز مكتب أمين المظالم وإنشاء لجنة لتنسيق الخدمات القضائية. ودعت توغو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم إلى سيراليون من أجل تنفيذ التوصيات المقدمة إليها خلال الجولة الثانية من استعراض حالتها.

1038- وأثنت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على حكومة سيراليون لما أحرزته من تقدم في عملية مراجعة الدستور الجارية ولما اتخذته من إجراءات إيجابية لتعيين النساء في مناصب صنع القرار. وشجعت الهيئة سيراليون على كفالة صياغة الدستور المنقح بشكل يحسن حياة المرأة، بجملة وسائل منها سياسات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وييسير في نهاية المطاف إدماج أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التشريعات المحلية. وشجعت الهيئة الحكومةَ كذلك على المضي قدماً نحو نبذ ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبترها.

1039- ورحبت اليونيسف بجهود سيراليون من أجل وضع استراتيجيات شاملة للقضاء على الممارسات الضارة، بما فيها تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وبترها، وحمل المراهقات، وزواج الأطفال. وسيواصل الشركاء، بمن فيهم اليونيسف، دعمهم الكامل للجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الحكومية

(24) تُنشر بيانات الوفود التي حال ضيق الوقت دون إلقائها، متى ما أتيحت، في الموقع الشبكي الخارجي لمجلس حقوق الإنسان: https://extranet.ohchr.org/sites/hrc/HRCSessions/RegularSessions/32ndSession/Pages/default.aspx.

وغير الحكومية في سيراليون. ورحبت اليونيسف أيضاً بالتزامات الحكومة المتعلقة بالمعاهدات الدولية التي صدقت عليها سيراليون.

1040- واستحسنت جمهورية فنزويلا البوليفارية الجهود الكبيرة التي بذلتها سيراليون لتنفيذ التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الأولى من استعراض حالتها، رغم ما عاناه البلد من عبء مالي وقاساه من معاناة إنسانية خلال أزمة وباء إيبولا. وأضافت أنه جرى تعزيز نظام التعليم، وتضمن برنامج تحقيق الازدهار سياسات عامة لصالح السكان. وأوصت باعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1041- ولاحظت زمبابوي أن سيراليون شرعت منذ عام 2007 في تنفيذ برنامجين إنمائيين شاملين وقائمين على الحقوق، هما برنامج التغيير وبرنامج تحقيق الازدهار. وبالإضافة إلى ذلك، صدق البلد على خمسٍ من المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان وأدمج أحكامها في التشريعات المحلية. ودعت زمبابوي إلى اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1042- وأثنت ألبانيا على سيراليون لوضعها الخطة الوطنية للتعافي من آثار وباء إيبولا، التي تكفل توفير التعليم المجاني لأيتام وباء إيبولا وللشباب، والرعاية الصحية المجانية وغيرها من برامج الرعاية للناجين من هذا الوباء. وأعربت ألبانيا عن سرورها لاتخاذ سيراليون إجراءات ملموسة لتعزيز مكتب أمين المظالم ولجنة مكافحة الفساد، وكذلك لالتزام الحكومة بتنفيذ سياسة لعدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالعنف الجنسي والعنف الجنساني، وهذه إحدى التوصيات التي قدمتها ألبانيا.

1043- وأعربت الجزائر عن سرورها للتقدم الذي أحرزته سيراليون في مكافحة الفقر في إطار برنامج تحقيق الازدهار واعتماد استراتيجيات بشأن حقوق المرأة والطفل. وبينما لاحظت الجزائر قبول توصية قدمتها بشأن المساواة بين الجنسين، فقد حثت سيراليونَ على مواصلة جهودها الرامية إلى المضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان لشعبها كله ومكافحة الممارسات التقليدية الضارة، ولا سيما تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

1044- ورحبت أنغولا باعتماد سيراليون معظم التوصيات التي تلقتها خلال الجولة الثانية من استعراض حالتها، بما فيها تلك التي قدمتها إليها، وشجعتها على مواصلة عملية تنقيح الدستور من أجل مواءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأيدت أنغولا أيضاً مبادرات سيراليون الرامية إلى جعل نظام العدالة أكثر فعالية وشفافية، وطلبت إلى مجلس حقوق الإنسان أن يعتمد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1045- ورحبت بوتسوانا بإصلاحات سيراليون التشريعية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد قانون الحق في الحصول على المعلومات الصادر في عام 2013 وقانون مكافحة الجرائم الجنسية الصادر في عام 2012. وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لمعالجة المسائل الجنسانية بوسائل منها، على سبيل المثال، تنفيذ خطة استراتيجية وطنية للشؤون الجنسانية وإطلاق خطة عمل وطنية بشأن العنف الجنساني. وأيدت بوتسوانا اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1046- ولاحظت بوروندي بارتياح أن سيراليون أدمجت أحكام القانون الدولي الإنساني في تشريعاتها الوطنية وبذلت جهوداً تجلت في اعتماد سياسة وطنية بشأن الطفل وفي تعزيز النظام القضائي وتحسين الخدمات الصحية. ولاحظت بوروندي أيضاً مستوى التعاون الجيد بين سيراليون وآليات حقوق الإنسان.

1047- وأثنت الصين على سيراليون لما أحرزته من تقدم في الحد من الفقر وفي حماية الفئات الضعيفة وتعزيز سيادة القانون، ولما اتخذته من تدابير فعالة لضمان الحق في الحياة وفي الصحة في أعقاب تفشي وباء إيبولا. ودعت إلى تقديم مزيد من الدعم الدولي لسيراليون من خلال المساعدة المالية والتقنية، حتى تعزز بناء قدراتها وتسرّع وتيرة تنميتها. وأيدت الصين اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

1048- ولاحظت كوبا أن سيراليون تحرز تقدماً في سجلها في مجال حقوق الإنسان، رغم التحديات الكبرى التي واجهتها، مثل وباء إيبولا. فقد أجرت إصلاحات تشريعية تتعلق بحماية حقوق الإنسان من خلال اعتماد قوانين في عامي 2011 و2012 بشأن جملة أمور منها حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والحق في الحصول على المعلومات، ومكافحة الجرائم الجنسية. ودعت كوبا المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم سيراليون.

1049- ولاحظت إثيوبيا بارتياح أن سيراليون قبلت توصياتها بشأن جملة أمور منها مواصلة تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجال الهياكل الأساسية والمؤسسات الصحية. ورحبت بما بذلته الدولة من جهود وقطعته من التزامات من أجل إنهاء حالة الإفلات من العقاب على جميع المستويات أثناء الحرب الأهلية الطويلة وبعدها. وأيدت إثيوبيا اعتماد تقرير الفريق العامل بشأن سيراليون.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

1050- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سيراليون، أدلت ببيانات ست جهات من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

1051- فقد أشارت لجنة حقوق الإنسان في سيراليون إلى التقدم الذي أحرزته الدولة من خلال جملة إجراءات منها التصديق على عدة صكوك لحقوق الإنسان وتنفيذها، ولكنها حثت الدولة على المضي قُدماً في عملية التصديق على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وعلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلاوة على ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء مسائل مثل سوء الظروف في مرافق الاحتجاز، ومنع الفتيات الحوامل والأمهات الشابات من التعليم، وتوفير المياه، وتنفيذ أحكام العدالة، والمساواة بين الجنسين. وبالتالي، أوصت اللجنة سيراليونَ بأن تراجع قانون الشرطة لعام 1964 لضمان الشفافية في التوظيف وبأن تستحدث نظاماً وطنياً للتأمين الصحي لجميع السيراليونيين وتلغي الأحكام الواردة في قانون حفظ النظام العام لعام 1965 بشأن التشهير المثير للفتنة وتُنفذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل تنفيذاً كاملاً.

1052- ولاحظت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان أن سيراليون سنت وأنفذت قانون الحق في الحصول على المعلومات، وأثنت عليها لكفالتها حماية المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. وحثت سيراليونَ على إلغاء القوانين التقييدية المتعلقة بحرية التعبير والتجمع السلمي وعلى ضمان إجراء تحقيقات فورية وشفافة في حالات العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. وأوصت أيضاً سيراليونَ بأن تكفل استقلال المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وعملها.

1053- ورحب التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة بجهود سيراليون من أجل تحسين مستوى حماية حقوق الطفل، ولا سيما إنشاء اللجنة الوطنية لشؤون الطفل. وشجع سيراليونَ على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات والعنف الجنساني وزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية والعقوبة البدنية وعمل الأطفال وغير ذلك من الممارسات الضارة بالأطفال. ودعا سيراليون إلى أن تعزز الرعاية الصحية وتُنفذ بفعالية التشريعات المتعلقة بالطفل وتخصص لذلك ما يكفي من الموارد التقنية والبشرية والمالية.

1054- واعترف التحالف العالمي لمشاركة المواطنين بالتحديات التي واجهتها سيراليون منذ نهاية الحرب الأهلية وتفشي وباء إيبولا. غير أنه لاحظت أن المجتمع المدني في سيراليون، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، لا يزال يتعرض للاضطهاد القضائي والتخويف والتهديد. وأعرب عن

جزعه إزاء القيود المفروضة على حرية التعبير. ولذلك، حث سيراليون على ضمان حرية التعبير للصحفيين، وعلى مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والامتناع عن تجريم أنشطة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

1055- ورحب الملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان بتصديق سيراليون على معاهدات الأمم المتحدة وبقضائها على تجنيد الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، حث سيراليون على مكافحة العنف العائلي واستغلال الأطفال والفتيات في مناطق التعدين، والتصديق على المعاهدات المعلقة، وتنفيذ توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل. ودعا المجتمعَ الدولي إلى مساعدة سيراليون، من خلال بناء القدرات، في تسريع وتيرة مواءمة التشريعات المحلية مع القانون الدولي.

1056- ورحبت منظمة العفو الدولية بالخطوات التي اتخذتها سيراليون لإلغاء عقوبة الإعدام. غير أنها أعربت عن خيبة أملها لأن سيراليون أحاطت علماً بالتوصيات الرامية إلى حماية حقوق النساء والفتيات، مثل السماح بوجود الفتيات الحوامل في النظام التعليمي وحظر تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. ولذلك، دعت سيراليونَ إلى رفع الحظر المفروض على التحاق الفتيات الحوامل بالمدارس العادية واجتيازهن الامتحانات. وأعربت عن أسفها لأن سيراليون أحاطت علماً بالتوصيات المتعلقة بضمان حقوق الإنسان للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وبعدم تجريم العلاقات المثلية، ودعت سيراليونَ إلى إعادة النظر في موقفها بشأن هذه القضايا.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

1057- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن سيراليون، بناءً على المعلومات المقدمة، أيدت 177 توصية وأحاطت علماً بـ 31 من أصل 208 توصيات تلقتها.

1058- وشكر رئيس وفد سيراليون جميع المشاركين في المناقشة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية، على دعمهم وتشجيعهم، اللذين من شأنهما حفز سيراليون على تعزيز عملها من أجل حقوق الإنسان والمضي قدماً في تنفيذ التوصيات. وتعمل الحكومة بالفعل مع المجتمع المدني من أجل إيجاد حلول مشتركة بشأن عدد من المسائل المشار إليها أثناء المناقشة، مثل التعليم، والحوامل، وختان الإناث، وعقوبة الإعدام. وبسبب أزمة وباء إيبولا، لا يزال البلد في وضع صعب، ولكن التزام الحكومة بحقوق الإنسان لا يتزعزع.

سنغافورة

1059- أُجري استعراض حالة سنغافورة في 27 كانون الثاني/يناير 2016 وفقاً لجميع الأحكام ذات الصلة الواردة في قرارات مجلس حقوق الإنسان ومقرراته ذات الصلة، واستند إلى الوثائق التالية:

(أ) التقرير الوطني المقدم من سنغافورة وفقاً للفقرة 15(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SGP/1)؛

(ب) التجميع الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SGP/2)؛

(ج) الموجز الذي أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة 15(ج) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16 (A/HRC/WG.6/24/SGP/3).

1060- ونظر مجلس حقوق الإنسان في نتائج استعراض حالة سنغافورة واعتمدها في جلسته 31، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016 (انظر الفرع جيم أدناه).

1061- وتشمل نتائج استعراض حالة سنغافورة تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (A/HRC/32/17)، وآراء الدولة موضوع الاستعراض بشأن التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية وما قدمته، قبل اعتماد مجلس حقوق الإنسان لنتائج الاستعراض في الجلسة العامة، من ردود بشأن المسائل أو القضايا التي لم تعالَج بالقدر الكافي خلال جلسة التحاور في إطار الفريق العامل (انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/32/17/Add.1).

1- آراءُ الدولة موضوع الاستعراض في التوصيات و/أو الاستنتاجات والتزاماتها الطوعية ونتائج الاستعراض

1062- قال الوفد إن منطلق سنغافورة وهدفها الطويل الأمد تمثلا دائماً في بناء دولة قوية وتقدمية يمكن للسنغافوريين أن يعيشوا فيها حياة هادفة وسعيدة في مجتمع عادل وشامل للجميع.

1063- وتُعِزُّ سنغافورة كل سنغافوري وستحمي كل سنغافوري من أي تهديد، بصرف النظر عن عرقه أو لغته أو دينه أو هويته الاجتماعية أو ميله الجنسي.

1064- وتحتاج سنغافورة إلى تدبير التحديات المستمرة التي يطرحها التعامل مع القوى الأساسية والجوهرية المتمثلة في العرق واللغة والدين في مجتمعها المتنوع.

1065- ويقتضي ذلك السعيَ إلى التوفيق بين الحقوق المتعارضة للأفراد الذين يشكلون الأمة ومصالح المجتمع ككل.

1066- وتكفل سنغافورة بحزم سيادة القانون، وهذا شرط أساسي لا غنى عنه لحماية حقوق الإنسان والحريات المكفولة للسنغافوريين على النحو المكرس في دستورها، ولدعم المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنصاف والعلمانية والجدارة والتعددية العرقية.

1067- ولا يزال هذا النهج الواسع النطاق لممارسة الحكم مهماً كما كان دائماً، في سياق تغير المجتمع والعولمة التي أدت إلى زيادة الدخل والتفاوت الطبقي الاجتماعي.

1068- واستناداً إلى هذه المبادئ، استعرضت لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات التوصيات الـ 236 التي تلقتها سنغافورة خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

1069- وأيدت سنغافورة 116 توصية، وأيدت جزئياً 9 توصيات، وأحاطت علماً بـ 111 توصية.

1070- وقد أيدت سنغافورة التوصيات التي تكمل جهودها الجارية لبناء مجتمع منصف وشامل للجميع.

1071- وفي العديد من الحالات، تنفذ سنغافورة بالفعل سياسات لتوطيد شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز الوئام الاجتماعي.

1072- غير أن سنغافورة لم تؤيد التوصيات التي تستند إلى ادعاءات لا أساس لها أو إلى افتراضات غير دقيقة أو معلومات خاطئة. ويتعلق بضع هذه التوصيات بحرية التعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات.

1073- وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لسنغافورة تنفيذ توصيات لا تناسب سياقها الوطني فيما يتعلق بمسائل تتصل بعقوبة الإعدام، وبجماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وبالأمن الوطني.

1074- ويتعلق حوالي ربع التوصيات التي لم تؤيدها سنغافورة بكاملها بالتصديق على معاهدات دولية لحقوق الإنسان.

1075- وتأخذ سنغافورة التزاماتها التعاهدية مأخذ الجد. وتعمل بجدية مع هيئات المعاهدات ذات الصلة، وتعيد النظر في تحفظاتها عند الاقتضاء، وترحب بالدروس المشتركة المستخلصة فيما يتعلق بإعمال حقوق الإنسان.

1076- وتتمثل سياسة الدولة في إعادة النظر بانتظام في موقفها بخصوص معاهدات حقوق الإنسان. غير أنها لم تلتزم بالانضمام إلى المعاهدات أو التصديق عليها قبل عملية الاستعراض، تفادياً لاستباق نتائجه.

2- الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول المراقبة في مجلس حقوق الإنسان بشأن نتائج الاستعراض

1077- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سنغافورة، أدلى ببيانات 16 وفداً[24].

1078- فقد لاحظت كوبا سياسات سنغافورة العملية التقدمية المتنوعة الرامية إلى تعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على الوئام الاجتماعي. وأعربت عن تقديرها لجهود سنغافورة المتواصلة من أجل بناء مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال سياسات ملموسة في مجالات مثل دعم السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض، وتقديم ما يلزم من الدعم لمواطنيها لعيش شيخوختهم بكرامة. وشجعت كوبا سنغافورة على اعتماد نهج برنامجي لتنفيذ التوصيات التي أيدتها.

1079- ولاحظت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن جلسة التحاور مع سنغافورة في إطار الفريق العامل مكنتها من فهم تجربة الدولة في تعزيز حقوق الإنسان من خلال تحقيق الوئام الاجتماعي والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. ورحبت بقبول سنغافورة العديد من التوصيات كدليل على إرادتها لبذل مزيد من الجهود في مجال حقوق الإنسان.

1080- وأعربت مصر عن ارتياحها لقرار سنغافورة قبول التوصيات التي قدمتها إليها بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال، وبشأن حماية الأسرة، وإعمال الحق في العمل، والنظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية. وشجعت مصر سنغافورة أيضاً على تقاسم خبرتها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بالتحضير للاستعراض الدوري الشامل والمشاركة فيه ومتابعة نتائجه.

1081- ولاحظت إثيوبيا بتقدير أن سنغافورة قبلت توصياتها بشأن مواصلة الحفاظ على الوئام الاجتماعي بوصفها دولة متنوعة الثقافات واللغات، وبشأن بناء مجتمع منصف وشامل للجميع، وتكثيف إجراءات مكافحة التطرف والإرهاب في مرحلة مبكرة بغية كفالة تمتع جميع السنغافوريين بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وشجعت إثيوبيا سنغافورة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها.

1082- ولاحظت قطر أن سنغافورة قبلت العديد من التوصيات بشأن بناء مجتمع منصف وشامل للجميع، ولا سيما التوصيات المتعلقة بالحفاظ على الوئام العرقي والديني ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وشجعت قطر سنغافورة على الوفاء بالتزامها بتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية وفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وبتوفير خدمات طبية جيدة ومعقولة التكلفة للجميع في إطار الخطة الرئيسية للرعاية الصحية لعام 2020. وأثنت على الحكومة لاعتمادها رؤية إنشاء دولة لجميع الأعمار، وإطلاقها في آب/أغسطس 2015 خطة العمل لإيجاد أماكن عمل ملائمة لجميع الأعمار، ولا سيما كبار السن.

1083- ولاحظت الهند أن سنغافورة قبلت عدداً كبيراً من التوصيات، وأعربت عن اعتقادها بأن الدولة ستواصل تكثيف جهودها لتنفيذ هذه التوصيات في السنوات المقبلة.

1084- ورحبت إندونيسيا بالتزام سنغافورة المستمر بالمضي قدماً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مع الحفاظ على الوئام الاجتماعي المنصف والشامل للجميع من خلال تنفيذ تدابير لتعزيز حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك الحفاظ على الوئام العرقي والديني. وشجعت إندونيسيا سنغافورة على المضي قدماً في اتخاذ الخطوات الأولية اللازمة للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

1085- ولاحظت جمهورية إيران الإسلامية الخطوات التي اتخذتها سنغافورة منذ الاستعراض الأخير في عام 2011 لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على الوئام الاجتماعي. وأعربت عن تقديرها لجهود الدولة من أجل بناء مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال سياسات ملموسة في مجالات مثل دعم السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض، واعتماد نهج برنامجي لإعمال حقوق الإنسان لمواطنيها.

1086- ولاحظت قيرغيزستان بتقدير أن سنغافورة قبلت توصيات عديدة، بما فيها التوصيتان اللتان قدمتهما إليها بشأن إتمام عملية الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، وبشأن اتخاذ تدابير إضافية لحماية الأطفال ضحايا العنف.

1087- ولاحظت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بتقدير أن سنغافورة نفذت سياسات تقدمية عديدة منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على الوئام الاجتماعي. وشجعت سنغافورةَ على التنفيذ الكامل للتوصيات التي أيدتها، وعلى مواصلة اتباع نهج تطلعي على نطاق الحكومة والمجتمع ككل لحماية الحقوق الأساسية لمواطنيها، مع الحفاظ على حيز مشترك للسنغافوريين.

1088- ولاحظت ماليزيا الجهود المبذولة لتنفيذ سياسات لتحسين مستوى الحماية الاجتماعية وتقديم المساعدة إلى الشريحة المنخفضة الدخل من المجتمع، في مجالات منها الصحة والتعليم. ولاحظت أيضاً قبول سنغافورة توصيتها بشأن تعزيز برامج التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتصدي للوصم الذي يواجهه الأشخاص المصابون بهذا الفيروس. وشجعت ماليزيا سنغافورة على النظر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بغية تعزيز سبل الشراكة بين الحكومة ومواطنيها.

1089- وأعربت ملديف عن ارتياحها الكبير لالتزام سنغافورة بتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية وفرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، وبتعزيز المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز على أساس نوع الجنس، وتمكين النساء والفتيات في البلد. وأثنت على سنغافورة لجهودها الرامية إلى بناء مجتمع منصف وشامل للجميع.

1090- ولاحظ المغرب بارتياح الجهود المهمة والمستمرة التي تبذلها سنغافورة من أجل تعزيز مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال نُهج برنامجية لإعمال حقوق الإنسان لجميع المواطنين رغم التحديات التي يواجهها مجتمعها المتعدد الأعراق. وشجع سنغافورة على مواصلة جهودها لتنفيذ التوصيات التي أيدتها.

1091- وأعربت ميانمار عن سرورها لتنفيذ سنغافورة سياسات لتعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على الوئام الاجتماعي منذ الجولة الأولى من استعراض حالتها. ورحبت بالجهود المتواصلة التي تبذلها الدولة لبناء مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال سياسات ملموسة في مختلف القطاعات.

1092- ولاحظت عُمان التزام سنغافورة الجدي بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وفقما تقتضيه التزاماتها القانونية الدولية. وشجعت عمان سنغافورة على الوفاء بهذا الالتزام.

1093- ورحبت باكستان بتنفيذ سنغافورة سياسات تقدمية عديدة منذ الاستعراض الدوري الشامل الأخير، في عام 2011، من أجل تعزيز الحماية الاجتماعية والحفاظ على الوئام الاجتماعي. وأعربت عن تقديرها لجهود سنغافورة المتواصلة من أجل بناء مجتمع منصف وشامل للجميع من خلال سياسات ملموسة في مجالات مثل دعم السنغافوريين ذوي الدخل المنخفض وتوفير التغطية الصحية الشاملة ووضع برنامج للتعلم مدى الحياة.

1094- وأشادت الفلبين بالإنجازات الكبيرة التي حققتها سنغافورة في تعزيز حماية حقوق الإنسان، ولا سيما في القضاء على الاتجار بالأشخاص، وحماية حقوق كبار السن، وتعزيز حقوق العمال المهاجرين. ورحبت بتوقيع سنغافورة مؤخراً على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري وباعتزامها التصديق عليها في عام 2017. وقالت إنها تتطلع إلى استمرار الدولة في الالتزام بالعمل مع الشركاء الثنائيين والإقليميين من أجل مواصلة تعزيز حقوق الإنسان.

3- تعليقات عامة مقدمة من جهات أخرى صاحبة مصلحة

1095- خلال اعتماد نتائج استعراض حالة سنغافورة، أدلت ببيانات 11 جهة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

1096- فقد حثت منظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان سنغافورة على ضمان استقلال لجنة حقوق الإنسان المشتركة بين الوزارات. وأعربت عن قلقها إزاء التحديات التي يواجهها من يناقشون علناً الآراء المخالفة في سنغافورة، وقالت إنه ينبغي إعادة النظر في القوانين التي تمنع بعض الأفراد والمنظمات من الحصول على التمويل والمعلومات من جهات أجنبية. وأعربت أيضاً عن قلقها إزاء مضايقة المدافعين عن حقوق الإنسان. وحثت بالتالي سنغافورةَ على إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ التوصيات المتعلقة بحرية التعبير، سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها.

1097- ورحبت لجنة الحقوقيين الدولية بالتوصيات المتعلقة بعقوبة الإعدام وحرية الرأي والتعبير. وقالت إن سنغافورة نفذت مؤخراً حكم الإعدام الصادر في حق السيد خو جابينغ، وحثتها على إلغاء عقوبة الإعدام. وقالت أيضاً إن سنغافورة فرضت قيوداً مشددة على حرية التعبير على شبكة الإنترنت، ودعتها إلى الامتناع عن الانتهاكات غير المبررة لحرية التعبير.

1098- وأعربت الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان عن خيبة أملها إزاء تمادي سنغافورة في رفض التصديق على صكوك دولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقالت إن ادعاء سنغافورة تحقيق أهداف المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان إلى حد كبير لا أساس له من الصحة. ودعت إلى إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان للتحقق بشكل مستقل من ادعاءات الدولة. وقالت إن حالات الاحتجاز المطول والإعدام لا تزال شائعة في سنغافورة، وأعربت عن أسفها لرفض سنغافورة التوصيات المتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام والعقوبة البدنية. وعلاوة على ذلك، تجاهلت سنغافورة الدعوات إلى إقرار حد أدنى للأجور.

1099- وأثنت منظمة الفرنسيسكان الدولية على سنغافورة لجهودها من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما من خلال تصديقها على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. غير أنها أعربت عن قلقها إزاء عدم وجود ضمانات لحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين، الذين يُزعم أن بعضهم من

ضحايا الاتجار. وأوصت المنظمة سنغافورة بأن تنظر في كفالة مقاضاة الأشخاص الضالعين في الاتجار بالأشخاص ومعاقبتهم، وتوفير آليات الحماية وإعادة التأهيل للضحايا، وتعزيز شفافية عملية توظيف العمال الأجانب، وإعادة تحديد الإجراءات التنظيمية لإنفاذ القوانين المتعلقة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

1100- وأعربت الرابطة الدولية للمثليات والمثليين عن خيبة أملها لأن سنغافورة لا تزال تنكر وجود تمييز مؤسسي تُديمه المادة 377-ألف من قانون العقوبات. وشددت على أن هذه المادة لها آثار مباشرة على حقوق جماعة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، مثل المبادئ التوجيهية التمييزية لوسائط الإعلام والرقابة، ورفض تسجيل منظمات هذه الجماعة والاعتراف بها رسمياً، وعدم توفير الدعم المناسب والتثقيف الجنسي لشبابها، وعدم توافر الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية اللازمة لتلبية احتياجاتها، والتمييز في مكان العمل ضد المنتمين إليها. وقد ازداد مستوى التحيز ضد جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وفُرضت قيود إضافية لثني الشركات المتعددة الجنسيات عن إبداء دعمها للأنشطة التي ينظمها هؤلاء الأشخاص، مثل ملتقى النقطة الوردية. وحثت الرابطة سنغافورة على إلغاء المادة 377-ألف.

1101- وأعرب المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية عن جزعه لرفض سنغافورة حوالي نصف التوصيات الـ 236 التي تلقتها، بما في ذلك توصيات رئيسية بشأن القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات. ودعا سنغافورة إلى إعادة النظر في جميع القوانين والسياسات القائمة التي تفرض قيوداً لا مبرر لها على هذه الحريات. وأعرب عن أسفه لأن سنغافورة اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصيات المتعلقة بفرض الرقابة على مضمون المواد المنشورة بشأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في وسائط الإعلام، وبتجريم العلاقات الجنسية بين الرجال المتراضين بموجب المادة 377-ألف من قانون العقوبات. ودعا سنغافورة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء تجريم هذه العلاقات ولإلغاء جميع السياسات التي تنطوي على التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

1102- وأعربت المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية عن أسفها لأن سنغافورة اكتفت بالإحاطة علماً بالتوصيات التي تدعو إلى إصلاح القوانين القائمة التي تجرم المثلية الجنسية، بما في ذلك المادة 377-ألف من قانون العقوبات. وقالت إن هناك أدلة على التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، وحثت سنغافورةَ على إلغاء المادة 377-ألف.

1103- وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن مسائل رئيسية متعلقة بحقوق الإنسان في سنغافورة أُثيرت خلال الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل وبقيت بلا تسوية. وتشمل هذه المسائل استمرار استخدام عقوبة الإعدام، الذي يتجلى في إعدام خو جابينغ في أيار/مايو 2016، والتمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والقيود الشديدة المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، مثل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وعدم التصديق على اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

1104- ودعت رابطة النساء من أجل العمل والبحث سنغافورة إلى كفالة الحماية الدستورية الصريحة من التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وحثتها على الإلغاء التام وغير المشروط للحصانة من الملاحقة القضائية في حالة الاغتصاب الزوجي. ودعتها إلى القضاء على التمييز ضد الوالدين الوحيدين، بما في ذلك الشروط المانعة لحصول الأمهات المطلقات على السكن العام. ودعت الرابطة سنغافورة إلى احترام الحق في الحياة الأسرية وحقوق الطفل والأزواج المهاجرين. وحثتها أيضاً على توسيع نطاق الحماية الأساسية للعمال ليشمل العمال المنزليين.

1105- وسلط مجلس سنغافورة للمنظمات النسائية الضوء على مسألة توفير الحماية الاجتماعية للنساء الشائخات في سنغافورة. فثمة عدد كبير من السكان الشائخين، ولا يتوافر لهم أي نظام ممول من الدولة للمعاشات التقاعدية الدنيا، وهو ما يضر بمصالح كبيرات السن من ربات البيوت أو العاملات في القطاع غير الرسمي. وأوصى المجلس سنغافورة بأن تكفل حصول جميع الأسر على دعم جيد، وأن تعيد النظر في ثقافة عدم دفع أجر عن رعاية الأطفال وكبار السن أو المرضى، وأن تنظر في اتخاذ مبادرات لتمكين النساء الشائخات القادرات على العمل.

1106- وأعربت منظمة العفو الدولية عن أسفها البالغ لقرار سنغافورة استئناف تنفيذ عقوبة الإعدام بإعدام خو جابينغ في أيار/مايو 2016. وعارضت عقوبة الإعدام في جميع الحالات بلا استثناء، ودعت سنغافورةَ إلى أن تُعيد على الفور إقرار الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام. وقالت إن المدونين المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان في سنغافورة لا يزالون يتعرضون للقمع السياسي والانتقام والتخويف، وسلطت الضوء على حالة المدون آموس يي. وأعربت عن قلقها إزاء رفض سنغافورة التوصيات المتعلقة بمراجعة التشريعات القائمة بغرض تعزيز التمتع بالحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

4- الملاحظات الختامية للدولة موضوع الاستعراض

1107- قال رئيس مجلس حقوق الإنسان إن سنغافورة، بناءً على المعلومات المقدمة، أيدت 116 توصية وأحاطت علماً بـ 119 من أصل 236 توصية تلقتها. وقدمت توضيحاً إضافياً بشأن توصية واحدة، يبين الجزء الذي أيدته منها والجزء الذي أحاطت به علماً.

1108- وبعد الاستماع إلى البيانات التي أدلت بها الدول ومنظمات المجتمع المدني، تناول وفد سنغافورة، بقيادة الممثل الدائم لسنغافورة لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بعض المسائل التي أثارها المجتمع المدني بشأن التطورات الأخيرة في بلده.

1109- ففيما يتعلق بقضية خو جابينغ، قدم مكتب المدعي العام في سنغافورة، في بيانه الصحفي الصادر في 25 أيار/مايو 2016، توضيحاً شافياً لأسباب رفض محكمة الاستئناف الالتماسات المتعددة التي تلقتها في اللحظة الأخيرة من محامي السيد خو، الذين لم يقدموا أي حجج جديدة وكانوا يحاولون على ما يبدو تأخير تنفيذ الحكم. وأوضحت سنغافورة أيضاً باستفاضة سياستها بشأن عقوبة الإعدام خلال دورة الفريق العامل وفي تقريرها الوطني.

1110- وبخصوص القضايا المتعلقة بالمخالفات المزعومة لمقتضيات الصمت الانتخابي، والجرائم الجديدة التي زُعم أن السيد آموس يي ارتكبها، أشارت سنغافورة إلى أنه لا تزال التحقيقات جارية ومن غير المناسب الإدلاء بالمزيد من التعليقات.

1111- وفيما يتعلق بمسألة الرعاية الأجنبية لملتقى النقطة الوردية، أوضحت وزارة الداخلية في بيانها الصحفي، الصادر في 7 حزيران/يونيه 2016، أن موقف الحكومة يتمثل في أنه لا ينبغي أن تتدخل الكيانات الأجنبية في الشؤون المحلية، ولا سيما في القضايا السياسية أو المسائل الاجتماعية الخلافية ذات الأبعاد السياسية. أمّا بخصوص المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، فينطبق ذلك على الأنشطة التي تناصر قضاياهم وتلك التي تناهضها. وهذه خيارات سياسية واجتماعية وأخلاقية يعود أمر اتخاذ القرر بشأنها إلى السنغافوريين أنفسهم.

1112- وتتفق سنغافورة مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في أن حقوق الإنسان ليست "واجهة"، وأن التصديق على المعاهدات والاتفاقات وقبول التوصيات الصادرة عن آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لا يشكلان في حد ذاتهما إنجازاً في مجال حقوق الإنسان، وأن قطع التزامات

المتعلقة بحقوق الإنسان لا ينبغي أن يكون "مجرد" نشاط في إطار العلاقات العامة يرمي إلى تحسين صورة البلد على الصعيد الدولي. ولا تريد سنغافورة أيضاً أن تُنعت إجراءات الحكومة وجهودها المتواصلة بأنها "مسرحية".

1113- ويتمثل هدف سنغافورة في ضمان استمرار فعالية سياساتها وبرامجها في التغلب على تحديات الحاضر والمستقبل وفي إفراز نتائج جيدة لمواطنيها.

1114- ورغم أن سنغافورة ليست طرفاً في عدد من معاهدات حقوق الإنسان، فإن سياساتها تتوافق بالفعل على نحو كامل أو إلى حد كبير مع أهداف تلك المعاهدات. وتحتل سنغافورة أيضاً مرتبة جيدة في العديد من المؤشرات الدولية، ويعزى ذلك بنسبة كبيرة إلى فعالية نتائج سياساتها.

1115- واحتلت سنغافورة المرتبة الحادية عشرة في مؤشر التنمية البشرية لعام 2015، والمرتبة التاسعة في مؤشر سيادة القانون لعام 2015 الذي يحدده مشروع العدالة العالمية، والمرتبة الثالثة عشرة في مؤشر عدم المساواة بين الجنسين لعام 2015. ومعدلات الجريمة وإساءة استعمال المخدرات في سنغافورة من أدنى المعدلات المسجلة في العالم.

1116- وتدرك سنغافورة ضرورة تكييف سياساتها حتى تبقى ملائمة في الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة باستمرار.

1117- وقد نفذت سنغافورة مبادرات رئيسية في السنوات الأخيرة لضمان استمرار تنافسيتها الاقتصادية وتأهُّبها للمستقبل، مع بقائها مجتمعاً شاملاً للجميع. وتشمل هذه المبادرات إنشاء أول "دولة ذكية" في العالم وإطلاق خطة عمل تكلفتها 3 ملايير دولار سنغافوري من أجل الشيخوخة الناجحة وحركة مستقبل المهارات لدعم التعلم مدى الحياة.

1118- ونفذت سنغافورة أيضاً سياسات جديدة لتعزيز الحماية الاجتماعية لمواطنيها، ولا سيما أشد الفئات ضعفاً، لضمان الحراك الاجتماعي وتوفير قدر أكبر من المساعدة للسنغافوريين كبار السن.

1119- وتشمل هذه السياسات الاجتماعية التقدمية خطة التأمين على الحياة في إطار نظام "ميدي شيلد" (MediShield)، وحزمة جيل الرواد، ونظام تعزيز تكملة دخل القوى العاملة، والخطة الرئيسية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

1120- وتعترف سنغافورة بأن مبادئها للحكم وطريقتها لحماية حقوق الإنسان وصون الوئام الاجتماعي قد لا تتوافق تماماً مع الطريقة التي تنظم بها مجتمعات أخرى نفسها.

1121- ولذلك، تعتقد سنغافورة أنه ينبغي إعطاء كل بلد الوقت والحيز المناسبين لمعالجة لوازم تنميته وتعزيز حقوق الإنسان بطريقته الخاصة، مع مراعاة سياقه الاجتماعي والثقافي الفريد والمتطور.

1122- وسنغافورة مصممة على إرساء شعور فريد بالهوية الوطنية ونهج عملي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للحفاظ على طابعها الخاص والاستثنائي.

1123- وستواصل سنغافورة دعم عملية الاستعراض الدوري الشامل والمشاركة فيها بطريقة بناءة.

1124- وعلى الصعيد المحلي، ستواصل حكومة سنغافورة التشاور على نطاق واسع مع السنغافوريين والمجتمع المدني وتبادل الآراء معهم بانتظام.

1125- وستعمل سنغافورة أيضاً مع شركائها لضمان أن يبقى الاستعراض الدوري الشامل ملائماً ومفيداً للدول في جولته الثالثة، بطرق منها تبادل أفضل الممارسات أثناءه.

باء- مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال

1126- أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 6 من جدول الأعمال في جلسته 32، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2016، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: باكستان[25] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، وجورجيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، والمغرب، وملديف، وناميبيا، وناورو[25] (أيضاً باسم أنتيغوا وبربودا، وبالاو، وبليز، وتوفالو، وجزر مارشال، وساموا، وسانت كيتس ونيفس، وسورينام، وغيانا، وغينيا - بيساو، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة))، والهند، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وليختنشتاين)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أوروغواي، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وبليز، وتونغا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسودان، وسيراليون، وليبيا، وناورو؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، ومؤسسة السلام، ومنظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، ومركز مناهضة القتل في العالم، ومركز جنيف الكاثوليكي الدولي (أيضاً باسم رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، وجمعية سانت فنسنت دي بول لبنات المحبة، وشعب أبرشية السيدة البارة أم الراعي الصالح، ورابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام، ومنظمة إدموند رايس الدولية، ومؤسسة المريَميين للتضامن الدولي، ومنظمة فراكاريتا الدولية، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية، والاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب، ومنظمة المتطوعين الدوليين من أجل المرأة والتعليم والتنمية، ومعهد ماريا أوسيلياتريتشي الدولي لأتباع دون بوسكو الساليزيين، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة، ومنظمة الإنسانية الجديدة، وباكس رومانا، والمنظمة الدولية للحياة الصاعدة)، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ومنظمة الإعلام عن الاستعراض الدوري الشامل، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية.

جيم- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

ناميبيا

1127- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 101/32، في جلسته 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

النيجر

1128- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 102/32، في جلسته 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

(25) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

موزامبيق

1129- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 103/32، في جلسته 26، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

إستونيا

1130- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 104/32، في جلسته 28، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

باراغواي

1131- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 105/32، في جلسته 28، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

بلجيكا

1132- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 106/32، في جلسته 28، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2016.

الدانمرك

1133- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 107/32، في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

بالاو

1134- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 108/32، في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

الصومال

1135- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 109/32، في جلسته 29، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

سيشيل

1136- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 110/32، في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

جزر سليمان

1137- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 111/32، في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

لاتفيا

1138- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 112/32، في جلسته 30، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

سيراليون

1139- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 113/32، في جلسته 31، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

سنغافورة

1140- اعتمد مجلس حقوق الإنسان بدون تصويت مشروع المقرر 114/32، في جلسته 31، المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2016.

سابعاً- حالة حقوق الإنسان في فلسطين وغيرها من الأراضي العربية المحتلة

ألف- مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال

1141- خلال الجلسة 32، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثلا الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ببيانين بوصفهما الدولتين المعنيتين.

1142- وأجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال في جلستيه 32 و33، المعقودتين في اليوم ذاته، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)[25] (أيضاً باسم حركة بلدان عدم الانحياز)، وباكستان[25] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والجزائر، وجنوب أفريقيا (أيضاً باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقطر (أيضاً باسم مجموعة الدول العربية)، وكوبا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، وناميبيا؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: الأردن، والبحرين، والبرازيل، وتركيا، وتونس، والسنغال، والسودان، وشيلي، والعراق، وعمان، والكويت، ولبنان، وليبيا، وماليزيا، ومصر، واليمن؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مركز عدالة - المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، وجمعية الحق، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، وبديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، والمركز الدولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، ومجلس التنسيق للمنظمات اليهودية (أيضاً باسم مجلس بناي بريث)، والمنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (أيضاً باسم جمعية الحق)، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة المحامين الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وحركة الشباب والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة، والمجلس النرويجي للاّجئين، ومنظمة الدفاع عن ضحايا العنف، ومنظمة سيرفاس الدولية، واتحاد الحقوقيين العرب، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والمؤتمر اليهودي العالمي.

ثامناً- متابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا

ألف- مناقشة عامة بشأن البند 8 من جدول الأعمال

1143- أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 7 من جدول الأعمال في جلستيه 33 و34، المعقودتين في 27 حزيران/يونيه 2016، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وباكستان[25] (أيضاً باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وسلوفينيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمغرب، والمكسيك (أيضاً باسم إثيوبيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وألمانيا، وأندورا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبوتسوانا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشاد، وتشيكيا، وتونس، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، والعراق، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومنغوليا، وموناكو، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهندوراس، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليمن، واليونان)، والمكسيك (أيضاً باسم الأرجنتين، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وأندورا، وإندونيسيا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباكستان، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، وتونس، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجيبوتي، والدانمرك، ورومانيا، وسري لانكا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسودان، والسويد، وسويسرا، وصربيا، والصومال، وغواتيمالا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وقطر، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهايتي، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان، ودولة فلسطين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والهند، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وآيسلندا، والبوسنة والهرسك، وجورجيا، وصربيا، وليختنشتاين)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وإسرائيل، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، والدانمرك، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: لجنة حقوق الإنسان في الفلبين (أيضاً باسم التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان)؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الكندية للعمل من أجل السكان والتنمية، واللجنة الأفريقية لمروجي مبادئ الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، وتحالف الدفاع عن الحرية، والائتلاف الدولي لجماعات قوس قزح، ومؤسسة السلام، ورابطة الحقوقيين الأمريكية (أيضاً باسم اتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، ومجلس هنود أمريكا الجنوبية، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، ومؤسسة التحرير، واتحاد الحقوقيين العرب، والرابطة الدولية لحقوق الإنسان للمرأة، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطيين)، ومنظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، ورابطة بهاراتي - المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، والرابطة

البوركينية من أجل بقاء الطفل، والرابطة البريطانية لأنصار المذهب الإنساني، والمجلس الدولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، ومنظمة المجال الأفريقي الدولي، واتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات (أيضاً باسم الرابطة الدولية للمثليات والمثليين)، ومنظمة المساعدة العالمية للنهوض بالمرأة والطفل، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة المحامين الدولية، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين (أيضاً باسم الائتلاف الدولي لجماعات قوس قزح، والشبكة القانونية الكندية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين، والاتحاد الهولندي للجمعيات المعنية باندماج المثليين والمثليات، ومركز قانون حقوق الإنسان، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة الوطنية الدانمركية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة التحرير، ورابطة مبوروررو للتنمية الاجتماعية والثقافية، ومنظمة دعم التواصل في أفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، ومنظمة براهار، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، وجمعية تحقيق التنمية وتمكين المجتمع المحلي، والاتحاد السويدي لحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية (أيضاً باسم الائتلاف الدولي لجماعات قوس قزح، ومركز قانون حقوق الإنسان، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والرابطة الدولية للمثليات والمثليين، واتحاد المثليات والمثليين في ألمانيا، والمنظمة الوطنية الدانمركية للمثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية)، وهيئة رصد الأمم المتحدة، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، ومنظمة باروا العالمية، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطيين، ومؤتمر العالم الإسلامي، وجمعية الشابات المسيحيات العالمية.

تاسعاً- العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

ألف- جلسة التحاور مع مكلف بولاية في إطار الإجراءات الخاصة

المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصُّب

1144- خلال الجلسة 34، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2016، قدم المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، موتوما روتيري، تقاريره (A/HRC/32/49 وCorr.1 وAdd.1 وA/HRC/32/50 وAdd.1).

1145- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل اليونان ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1146- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثل اللجنة الوطنية اليونانية لحقوق الإنسان ببيان.

1147- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة ذاتها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المقرر الخاص:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وألمانيا، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وجورجيا، وسويسرا، وغانا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وقيرغيزستان، وكوبا، والمكسيك، وناميبيا، ونيجيريا؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أذربيجان، وأرمينيا، وإسبانيا، وإسرائيل، والبرازيل، وتايلند، والسنغال، وفيجي، وكرواتيا، وكوستاريكا، وماليزيا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة الأفريقية لمروجي الرعاية الصحية وحقوق الإنسان، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات القانونية والاجتماعية، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والحركة الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز والعنصرية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وفريق حقوق الأقليات، وهيئة رصد الأمم المتحدة.

1148- وفي الجلسة ذاتها، رد المقرر الخاص على الأسئلة وقدم ملاحظاته الختامية.

1149- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثلو أذربيجان وأرمينيا وتركيا ولاتفيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

1150- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثلو أذربيجان وأرمينيا وتركيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

باء- مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال

1151- أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 9 من جدول الأعمال في جلسته 34، المعقودة في 27 حزيران/يونيه 2016 وجلسته 35، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وإكوادور، وباكستان[26] (باسم منظمة التعاون الإسلامي)، والبرتغال، والجزائر، والجمهورية الدومينيكية[26] (باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والصين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، وكوبا، والمملكة العربية السعودية، والهند، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، وتركيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أرمينيا، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وباكستان، وتركيا، والسودان، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: مجلس أوروبا؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: اللجنة الأفريقية لمروجي مبادئ الصحية وحقوق الإنسان، ومؤسسة السلام، ومنظمة "الأمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة بهاراتي – المركز الثقافي الفرنسي التاميلي، ورابطة الطلاب التاميل في فرنسا، ورابطة التضامن الدولي من أجل أفريقيا، وجمعية أوسبايس ستيلا، والرابطة البريطانية لأنصار المذهب الإنساني، واللجنة الدائمة الدولية لمنتجي المصبرات، ومركز الدراسات البيئية والإدارية، وشبكة المنظمات غير الحكومية الصينية للتبادل الدولي، ولجنة دراسة تنظيم السلام، والمجلس الدولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، والاتحاد الأوروبي للطلاب اليهود، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، والرابطة الدولية من أجل الديمقراطية في أفريقيا، ومنظمة التنمية التعليمية الدولية، والاتحاد الدولي للقيم الإنسانية والأخلاقية، والاتحاد الإسلامي الدولي للمنظمات الطلابية، ومنظمة المحامين الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أيضاً باسم منظمة العمل الدولي من أجل السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، ومركز المشورة القانونية الأفريقي الكندي، والرابطة الأفريقية للتنمية، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، ورابطة دونينيو، واللجنة الدولية للعمل على احترام الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب وتطبيقه، والأمانة الدولية لحركة 12 كانون الأول/ديسمبر، ومنظمة المجال الأفريقي الدولي، والرابطة الدولية لمناهضة التعذيب، ومنظمة المحامين الدولية، والمنظمة الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ومنظمة سيرفاس الدولية، واتحاد الحقوقيين العرب، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطيين)، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة التحرير، ورابطة مبورورو للتنمية الاجتماعية والثقافية، ومركز العودة الفلسطيني، ومؤسسة باسوماي ثاياغام، ومنظمة براهار، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، ومنظمة سيرفاس الدولية، والاتحاد الدولي للمدارس المتحدة، وجمعية زودفيند (ريح الجنوب) لأنشطة التعليم والدعوة المتعلقة بالسياسات الإنمائية، ومنظمة باروا العالمية، والمجلس العالمي للبيئة والموارد، والمؤتمر اليهودي العالمي، ومؤتمر العالم الإسلامي.

1152- وفي الجلسة 35، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، أدلى ممثلو أذربيجان وأرمينيا وتركيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد.

1153- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلو أذربيجان وأرمينيا وتركيا ببيانات في إطار ممارسة حق الرد مرة ثانية.

(26) دولة مراقبة في مجلس حقوق الإنسان متحدثة باسم دول أعضاء ودول مراقبة.

عاشراً- المساعدة التقنية وبناء القدرات

ألف- جلسة التحاور مع مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة

جلسة التحاور بحضور الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة

1154- عقد مجلس حقوق الإنسان، في جلستيه 35 و36 المعقودتين في 28 حزيران/يونيه 2016، جلسة تحاور بحضور الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، ماري تيريز كيتا بوكوم، والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة لتقييم تطور حالة حقوق الإنسان على أرض الواقع، مع التركيز بوجه خاص على العدالة الانتقالية.

1155- وفي الجلسة ذاتها، أدلت الخبيرة المستقلة ببيان.

1156- وفي الجلسة ذاتها، أدلى منسِّقُ شبكة المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، سيليستان نزالا، ببيان.

1157- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1158- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلستين 35 و36 المعقودتين في 28 حزيران/يونيه 2016، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الخبيرة المستقلة والجهات المعنية الأخرى:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: البرتغال، والجزائر، وجمهورية كوريا، والصين، وغانا، وفرنسا، والكونغو، والمغرب، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وأستراليا، وأيرلندا، وبنن، والسنغال، والسودان، ولكسمبرغ، ومصر، وموزامبيق، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة هيومن رايتس ووتش، والفدارلية الدولية لحقوق الإنسان، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، والتحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، والتحالف الإنجيلي العالمي (أيضاً باسم مؤسسة كاريتاس الدولية).

1159- وفي الجلسة 36، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، قدم ممثل جمهورية أفريقيا الوسطى ملاحظات ختامية بوصفها الدولة المعنية.

1160- وفي الجلسة ذاتها، ردت الخبيرة المستقلة والجهات المعنية الأخرى على الأسئلة وأدلوا بملاحظاتهم الختامية.

الخبير المستقل المعني بالتعاون التقني وتعزيز بناء قدرات كوت ديفوار في ميدان حقوق الإنسان

1161- خلال الجلسة 36، المعقودة في 28 حزيران/يونيه 2016، قدم الخبير المستقل المعني بالتعاون التقني وتعزيز بناء قدرات كوت ديفوار في ميدان حقوق الإنسان، محمد عياط، تقريره (A/HRC/32/52).

1162- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل كوت ديفوار ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1163- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة نفسها أيضاً، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الخبير المستقل:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: بلجيكا، وتوغو، والجزائر، وجنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، والصين، وغانا، وفرنسا، والكونغو، والمغرب، وملديف، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وأستراليا، وبنن، والسنغال، والسودان، ومالي، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: منظمة المجال الأفريقي الدولي، والمكتب الكاثوليكي الدولي للطفولة (أيضاً باسم منظمة الفرنسيسكان الدولية، والحركة التبشيرية الدولية في الأوساط الاجتماعية المستقلة)، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان.

1164- وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل كوت ديفوار ملاحظات ختامية، بوصفها الدولة المعنية.

1165- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، رد الخبير المستقل على الأسئلة وقدم ملاحظاته الختامية.

باء- جلسة التحاور بشأن التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في ميدان حقوق الإنسان

1166- خلال الجلسة 38، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، قدم الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 23/29، تحديثاً شفوياً عن حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

1167- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل أوكرانيا ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1168- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلسة ذاتها، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى الأمين العام المساعد:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: الاتحاد الروسي، وألبانيا، وألمانيا، وجورجيا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، والسويد، وفنلندا، وكندا، وليتوانيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛

(ج) مراقبان عن منظمتين حكوميتين دوليتين: مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة دار حقوق الإنسان، والرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، والاتحاد الدولي للصحفيين، وفريق حقوق الأقليات، وهيئة رصد الأمم المتحدة، والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الأوكرانية.

1169- وخلال الجلسة ذاتها، رد الأمين العام المساعد على الأسئلة وقدم ملاحظاته الختامية.

جيم- جلسة التحاور بشأن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي

1170- خلال الجلسة 38، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، قدم المفوض السامي، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 27/30 بشأن تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في بوروندي، تقريره عن هذا الموضوع (A/HRC/32/30)، وأعقبت ذلك جلسة تحاور بشأن تنفيذ هذا القرار.

1171- وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل بوروندي ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1172- وخلال جلسة التحاور التي أعقبت ذلك، في الجلستين 38 و39 المعقودتين في اليوم ذاته، أدلت الجهات التالية ببيانات ووجهت أسئلة إلى المفوض السامي:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: ألبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وجمهورية كوريا، وسويسرا، والصين، وفرنسا، وكوبا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وأنغولا، وأيرلندا، ورواندا، والسنغال، والسودان، وكرواتيا، وكندا، ولكسمبرغ، ومصر، والنرويج، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان؛

(ج) مراقب عن منظمة حكومية دولية: الاتحاد الأوروبي؛

(د) مراقب عن مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان: اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في بوروندي؛

(هـ) مراقبون عن منظمات غير حكومية: المنظمة الثقافية الدولية لأفريقيا، وتحالف الدفاع عن الحرية، والتحالف العالمي لمشاركة المواطنين (أيضاً باسم مشروع المدافعين عن حقوق الإنسان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي)، ورابطة الرهبان الدومينيكيين المناصرين للعدالة والسلام - درجة الوعّاظ (أيضاً باسم مؤسسة كاريتاس الدولية، ومنظمة الفرنسيسكان الدولية)، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والتحالف الإنجيلي العالمي، والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب (أيضاً باسم الاتحاد الدولي المسيحي للعمل من أجل إلغاء التعذيب، والرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب).

1173- وخلال الجلسة 39، المعقودة في 29 حزيران/يونيه 2016، قدم ممثل بروندي ملاحظات ختامية، بوصفها الدولة المعنية.

1174- وفي الجلسة ذاتها، رد المفوض السامي على الأسئلة وقدم ملاحظاته الختامية.

1175- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى الاتحاد الروسي ببيان في إطار ممارسة حق الرد.

دال- مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال

1176- خلال الجلسة 40، المعقودة في 30 حزيران/يونيه 2016، قدمت نائبة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 18/18، العرض الشفوي السنوي عن الاستعراض العام للجهود المبذولة في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، ولا سيما من قِبل المفوضية السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وعن أوجه النجاح وأفضل الممارسات والتحديات المسجلة في هذا المجال.

1177- وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، لين ليم، تقرير مجلس الأمناء (A/HRC/32/51).

1178- وفي الجلسة ذاتها، أجرى مجلس حقوق الإنسان مناقشة عامة بشأن البند 10 من جدول الأعمال، أدلت خلالها الجهات التالية ببيانات:

(أ) ممثلو الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان: باراغواي، والصين، وفرنسا، وقطر (باسم مجموعة الدول العربية)، والمغرب، وملديف، وملديف (باسم إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباكستان، وبالاو، والبحرين، والبرازيل، وبربادوس، والبرتغال، وبلغاريا، وبليز، وبوتان، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، وتونغا، وجامايكا، والجبل الأسود، وجزر البهاما، وجزر مارشال، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورواندا، ورومانيا، وساموا، وسانت كيتس ونيفس، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسنغال، وسورينام، والسويد، وسويسرا، وسيراليون، وشيلي، وصربيا، وغانا، وغيانا، وغينيا - بيساو، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وفيجي، وقبرص، وقطر، وقيرغيزستان، وكرواتيا، وكندا، وكوبا، وكولومبيا، وكيريباس، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليبيا، وليتوانيا، وليختنشتاين، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموريشيوس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناميبيا، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهايتي، والهند، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليونان، ودولة فلسطين)، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وناميبيا، والهند، وهولندا (باسم الاتحاد الأوروبي، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا)؛

(ب) ممثلو الدول المراقبة: أستراليا، وأوكرانيا، والبحرين، وبليز، وتايلند، وجزر مارشال، والسنغال، والسودان، وسيراليون، وكمبوديا، ومصر، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان؛

(ج) مراقبون عن منظمات غير حكومية: مؤسسة السلام، ورابطة الحقوقيين الأمريكية، ومنظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين"، واللجنة العربية لحقوق الإنسان، والمجلس الدولي لدعم المحاكمات العادلة وحقوق الإنسان، واتحاد رابطات الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها، وفرنسا للحريات: مؤسسة دانييل ميتران، ولجنة تنسيق شؤون الشعوب الأصلية الأفريقية، والاتحاد الدولي للصحفيين، ومنظمة الخدمة الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمة التنموية العراقية، ومركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، ومؤسسة التحرير، ومنظمة براهار، والملتقى الأفريقي للدفاع عن حقوق الإنسان، وهيئة رصد الأمم المتحدة، ومنظمة باروا العالمية، والاتحاد العالمي للشباب الديمقراطيين.

هاء- النظر في مشاريع المقترحات واتخاذ إجراءات بشأنها

المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان في إريتريا

1179- على نحو ما أُخطرت به الأمانة، سحبت إريتريا، في 1 تموز/يوليه 2016، مشروع القرار A/HRC/32/L.3، الذي رعته، قبل أن ينظر فيه مجلس حقوق الإنسان.

التعاون مع أوكرانيا ومساعدتها في ميدان حقوق الإنسان

1180- خلال الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، قدم ممثل أوكرانيا مشروع القرار A/HRC/32/L.21، الذي قدمته أوكرانيا وشاركت في تقديمه إسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وألبانيا،

وألمانيا، وأندورا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وسويسرا، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، وكندا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا، وهنغاريا، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إسرائيل وتايلند وليختنشتاين ونيوزيلندا.

1181- وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تعليقاً عاماً على مشروع القرار.

1182- وفي الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

1183- وفي الجلسة ذاتها، أُجري، بناءً على طلب ممثل الاتحاد الروسي، تصويت مسجل على مشروع القرار A/HRC/32/L.21. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

إكوادور، وألبانيا، وألمانيا، وباراغواي، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وتوغو، وجمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، وجورجيا، وسلوفينيا، وسويسرا، وغانا، وفرنسا، والفلبين، وكوت ديفوار، ولاتفيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ونيجيريا، وهولندا

المعارضون:

الاتحاد الروسي، وبوروندي، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا

الممتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وبنغلاديش، وبوتسوانا، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسلفادور، وفييت نام، وقطر، وقيرغيزستان، والكونغو، وكينيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، ومنغوليا، وناميبيا، والهند

1184- واعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بواقع 22 صوتاً مقابل 6 أصوات وامتناع 19 عضواً عن التصويت (القرار 29/32).

1185- وخلال الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثلو إندونيسيا، والصين، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا ببيانات تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

بناء قدرات كوت ديفوار والتعاون التقني معها في ميدان حقوق الإنسان

1186- خلال الجلسة 45، المعقودة في 1 تموز/يوليه 2016، قدم ممثل جنوب أفريقيا، باسم الدول الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية، مشروع القرار A/HRC/32/L.27، الذي قدمته جنوب أفريقيا (باسم مجموعة الدول الأفريقية) وشاركت في تقديمه أوكرانيا. وفي وقت لاحق، انضمت إلى مقدمي مشروع القرار إيطاليا، والبرازيل، وبلجيكا، وتركيا، وسويسرا، وكرواتيا، وكندا، وملديف، وموناكو، والنرويج، ونيوزيلندا، وهنغاريا.

1187- وخلال الجلسة ذاتها، قدم ممثل هولندا، باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان، تعليقاً عاماً على مشروع القرار.

1188- وخلال الجلسة ذاتها أيضاً، أدلى ممثل كوت ديفوار ببيان، بوصفها الدولة المعنية.

1189- ووفقاً للمادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وُجه نظر مجلس حقوق الإنسان إلى ما يُقدر أن يترتب على مشروع القرار من أثار إدارية وآثار في الميزانية البرنامجية.

1190- وخلال الجلسة ذاتها، اعتمد مجلس حقوق الإنسان مشروع القرار بدون تصويت (القرار 30/32).

Annex I

Attendance

Members

Albania
Algeria
Bangladesh
Belgium
Bolivia (Plurinational State of)
Botswana
Burundi
China
Congo
Côte d'Ivoire
Cuba
Ecuador
El Salvador
Ethiopia
France
Georgia
Germany
Ghana
India
Indonesia
Kenya
Kyrgyzstan
Latvia
Maldives
Mexico
Mongolia
Morocco
Namibia
Netherlands
Nigeria
Panama
Paraguay
Philippines
Portugal
Qatar
Republic of Korea
Russian Federation
Saudi Arabia
Slovenia
South Africa
Switzerland
The former Yugoslav Republic of Macedonia
Togo
United Arab Emirates
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland
Venezuela (Bolivarian Republic of)
Viet Nam

States Members of the United Nations represented by observers

Afghanistan
Andorra
Angola
Antigua and Barbuda
Argentina
Armenia
Australia
Austria
Azerbaijan
Bahamas
Bahrain
Belarus
Belize
Benin
Bosnia and Herzegovina
Brazil
Bulgaria
Burkina Faso
Cabo Verde
Cambodia
Cameroon
Canada
Central African Republic
Chad
Chile
Colombia
Costa Rica
Croatia
Cyprus
Czechia
Democratic People's Republic of Korea
Democratic Republic of the Congo
Denmark
Djibouti
Dominican Republic
Egypt
Equatorial Guinea
Eritrea
Estonia
Fiji
Finland
Greece
Guinea Bissau
Guyana
Haiti
Honduras
Hungary
Iceland
Iran (Islamic Republic of)
Iraq
Ireland
Israel
Italy
Jamaica
Japan
Jordan
Kazakhstan
Kiribati
Kuwait
Lao People's Democratic Republic
Lebanon
Lesotho
Libya
Liechtenstein
Lithuania
Luxembourg
Madagascar
Malawi
Malaysia
Mali
Malta
Marshall Islands
Mauritania
Micronesia (Federated States of)
Monaco
Montenegro
Mozambique
Myanmar
Nauru
Nepal
New Zealand
Nicaragua
Niger
Norway
Oman
Pakistan
Palau
Papua New Guinea
Peru
Poland

Republic of Moldova
Romania
Rwanda
Saint Kitts and Nevis
Saint Vincent and the Grenadines
Samoa
Sao Tome and Principe
Senegal
Serbia
Seychelles
Sierra Leone
Singapore
Slovakia
Solomon Islands
Somalia
South Sudan
Spain
Sri Lanka
Sudan
Suriname
Sweden
Syrian Arab Republic
Tajikistan
Thailand
Tonga
Tunisia
Turkey
Turkmenistan
Tuvalu
Uganda
Ukraine
United States of America
Uruguay
Uzbekistan
Vanuatu
Yemen
Zimbabwe

Non-Member States represented by observers

Holy See
State of Palestine

United Nations

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women
United Nations Population Fund
United Nations Research Institute for Social Development

Specialized agencies and related organizations

International Organization for Migration

Intergovernmental organizations

Cooperation Council for the Arab States of the Gulf
Council of Europe
European Union
International Development Law Organization
Organization of Islamic Cooperation

Other entities

International Committee of the Red Cross
International Olympic Committee
Sovereign Military Hospitaller Order of St. John of Jerusalem of Rhodes and of Malta

National human rights institutions, international coordinating committees and regional groups of national institutions

Asia Pacific Forum
Australian Human Rights Commission
Commission nationale des droits de l'homme de la Mauritanie
Commission nationale indépendante des droits de l'homme du Burundi
Commission on Human Rights of the Philippines
Conseil national des droits de l'homme du Maroc
Danish Institute for Human Rights
Equality and Human Rights Commission of Great Britain
German Institute for Human Rights
Global Alliance of National Human Rights Institutions
Greek National Commission for Human Rights
Human Rights Commission of Maldives
Human Rights Commission of Sierra Leone
National Human Rights Commission of Mexico
National Human Rights Commission of Mongolia

National Human Rights Commission of Korea
New Zealand Human Rights Commission
Office of the Provedor for Human Rights and Justice of Timor-Leste
Office of Public Defender (Ombudsman) of Georgia
Ombudsman's Office of the Republic of Latvia
Scottish Human Rights Commission

Non-governmental organizations

Action Canada for Population and Development
Action internationale pour la paix et le développement dans la région des Grands Lacs
Action pour la protection des droits de l'homme en Mauritanie
Adalah: Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
Africa culture internationale
African Commission of Health and Human Rights Promoters
African Development Association
African Regional Agricultural Credit Association
Africa Youths International Development Foundation
Agence internationale pour le développement
Agence pour les droits de l'homme
Al-Hakim Foundation
Al-Haq
Aliran Kesedaran Negara National Consciousness Movement
Al-Khoei Foundation
All China Women's Federation
Alliance Defending Freedom
Allied Rainbow Communities International
Alsalam Foundation
Al Zubair Charity Foundation
American Association of Jurists
Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain
Amnesty International
Anglican Consultative Council
Anti-Slavery International
Arab Centre for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession
Arab Commission for Human Rights
Arab NGO Network for Development
Arab Organization for Human Rights
Arab Penal Reform Organization
Archbishop E Kataliko Actions for Africa "KAF"
Ariel Foundation International
Article 19: International Centre against Censorship
Asia Indigenous Peoples Pact
Asian Centre for Human Rights
Asian-Eurasian Human Rights Forum
Asian Forum for Human Rights and Development
Asian Legal Resource Centre
Associação Brasileira de Gays, Lésbicas e Transgéneros
Association Bharathi centre culturel franco-tamoul
Association burkinabé pour la survie de l'enfance
Association des étudiants tamouls de France
Association du développement et de la promotion des droits de l'homme
Association Dunenyo
Association for the Prevention of Torture
Association for Progressive Communications
Association Ibn Sina pour le traitement des malades et sinistrés
Association mauritanienne pour la promotion du droit
Association of Women for Action and Research
Association "Paix" pour la lutte contre la contrainte et l'injustice
Association PANAFRICA
Association points-cœur
Association pour les victimes du monde
Association pour l'action sociale et le développement
Association solidarité internationale pour l'Afrique
Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII
Auspice Stella
Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights
Baha'i International Community
Beijing NGO Association for International Exchanges
B'nai B'rith
British Humanist Association
Cairo Institute for Human Rights Studies
Canners International Permanent Committee
Caritas Internationalis
Center for Economic and Social Rights
Center for Global Nonkilling
Center for Inquiry
Center for Reproductive Rights
Centre catholique international de Genève
Centre Europe-tiers monde
Centre for Environmental and Management Studies
Centre for Human Rights and Peace Advocacy
Centre indépendant de recherches et d'initiatives pour le dialogue
Centre pour les droits civils et politiques
Centro de Derechos Humanos Miguel Agustín Pro Juárez
Centro de Estudios Legales y Sociales
Centro Regional de Derechos Humanos y Justicia de Género
Chant du guépard dans le désert
Child Rights Connect
China Association for Preservation and Development of Tibetan Culture

China Foundation for Poverty Alleviation
China NGO Network for International Exchanges
China Society for Human Rights Studies
CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation
Colombian Commission of Jurists
Comisión Jurídica para el Autodesarrollo de los Pueblos Originarios Andinos – "Capaj"
Comisión Mexicana de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos
Comité international pour le respect et l'application de la charte africaine des droits de l'homme et des peuples
Comité Permanente por la Defensa de los Derechos Humanos
Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches
Commission to Study the Organization of Peace
Company of the Daughters of Charity of St. Vincent de Paul
Conscience and Peace Tax International
Conseil de jeunesse pluriculturelle
Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme
Coordinating Board of Jewish Organizations
December Twelfth Movement International Secretariat
Defence for Children International
DiploFoundation
Dominicans for Justice and Peace: Order of Preachers
East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project
Eastern Sudan Women Development Organization
Ecumenical Alliance for Human Rights and Development
Ecumenical Federation of Constantinopolitans
Edmund Rice International
Espace Afrique International
European Centre for Law and Justice
European Law Students' Association
European Solidarity towards Equal Participation of People
European Union of Jewish Students
European Union of Public Relations
Federación de Asociaciones de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos
Federatie van Nederlandse Verenigingen tot Integratie van Homoseksualiteit – COC Nederland
Federation of Cuban Women
Fondation pour l'étude des relations internationales et du développement
Fondazione Marista per la Solidarietà Internazionale
Foodfirst Information and Action Network
France Libertés: Fondation Danielle Mitterrand
Franciscans International
Freedom Now
Friedrich Ebert Foundation
Friends World Committee for Consultation
Fundación Latinoamericana por los Derechos Humanos y el Desarrollo Social
Fundalatin
Genève pour les droits de l'homme: formation internationale
Global Helping to Advance Women and Children
Global Initiative for Economic, Social and Cultural Rights
Global Network for Rights and Development
Helsinki Foundation for Human Rights
Humanist Institute for Cooperation with Developing Countries
Human Rights Advocates
Human Rights House Foundation
Human Rights Information and Training Center
Human Rights Law Centre
Human Rights Now
Human Rights Watch
Il Cenacolo
Indian Council of Education
Indian Council of South America
Indian Law Resource Centre
Indigenous Information Network
Indigenous People of Africa Coordinating Committee
Initiatives of Change International
Institut de Drets Humans de Catalunya
Institut de la démocratie et de la coopération
Institute for Planetary Synthesis
Institute for Policy Studies
Institute on Human Rights and the Holocaust
Institut international pour la paix, la justice et les droits de l'homme
Integrated Youth Empowerment – Common Initiative Group
Inter-African Committee on Traditional Practices Affecting the Health of Women and Children
International Association against Torture
International Association for Democracy in Africa
International Association of Democratic Lawyers
International Bar Association
International Bridges to Justice
International Career Support Association
International Catholic Child Bureau
International Catholic Migration Commission
International Center for Not-for-Profit Law
International Commission of Jurists
International Council of Women
International Detention Coalition
International Educational Development
International Federation for Human Rights Leagues
International Federation for the Protection of the Rights of Ethnic, Religious, Linguistic and Other Minorities
International Federation of Journalists

International Fellowship of Reconciliation
International Humanist and Ethical Union
International Human Rights Association of American Minorities
International Human Rights Observer, Pakistan
International Institute for Non-Aligned Studies
International Islamic Federation of Student Organizations
International-Lawyers.Org
International Lesbian and Gay Association
International Movement against All Forms of Discrimination and Racism
International Movement ATD Fourth World
International Movement for Fraternal Union among Races and Peoples
International Muslim Women's Union
International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
International Organization for the Right to Education and Freedom of Education
International Peace Bureau
International PEN
International Publishers Association
International Rehabilitation Council for Torture Victims
International Service for Human Rights
International Volunteerism Organization for Women, Education and Development
International Youth and Student Movement for the United Nations
Iranian Elite Research Center
Iraqi Development Organization
Islamic Human Rights Commission
Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco
Iuventum
Journalists and Writers Foundation
Jssor Youth Organization
Jubilee Campaign
Khiam Rehabilitation Centre for Victims of Torture
Korea Center for United Nations Human Rights Policy
Korean Council for the Women Drafted for Military Sexual Slavery by Japan
Labour, Health and Human Rights Development Centre
La Brique
Lawyers' Rights Watch Canada
Liberal International (World Liberal Union)
Liberation
Lutheran World Federation
Maarij Foundation for Peace and Development
Maat for Peace, Development and Human Rights
Make Mothers Matter International
Maryam Ghasemi Educational Charity Institute
Mbororo Social and Cultural Development Association
MINBYUN: Lawyers for a Democratic Society
Minnesota Citizens Concerned for Life Education Fund
Minority Rights Group
Mothers Legacy Project
Nonviolent Radical Party; Transnational and Transparty
Nord-Sud XXI
Norwegian Refugee Council
Observatoire mauritanien des droits de l'homme et de la démocratie
ONG Hope International
Organisation internationale pour les pays les moins avancés
Organisation pour la communication en Afrique et de promotion de la coopération économique internationale
Organization for Defending Victims of Violence
Palestinian Return Centre
Pan African Union for Science and Technology
Pasumai Thaayagam Foundation
Peace Brigades International Switzerland
Penal Reform International
People's Solidarity for Participatory Democracy
Plan International
Prahar
Presse emblème campagne
Pure in Heart America
Rencontre africaine pour la défense des droits de l'homme
Reporters sans frontières international
Réseau international des droits humains
Réseau unité pour le développement de Mauritanie
Save the Children International
Schweizerische Arbeitsgemeinschaft der Jugendverbände
Servas International
Shivi Development Society
Singapore Council of Women's Organisations
Sisters of Mercy of the Americas
Society for Development and Community Empowerment
Society for Threatened Peoples
Society Studies Centre
Soka Gakkai International
Solidarité pour un monde meilleur
Solidarité Suisse-Guinée
Sudan Council of Voluntary Agencies
Swedish Association for Sexuality Education
Swedish Federation of Lesbian, Gay, Bisexual and Transgender Rights
Swiss Catholic Lenten Fund
Syriac Universal Alliance
Terre des hommes fédération internationale
Tides Center
TRIAL: Track Impunity Always
Union internationale des avocats
Union of Arab Jurists

United Nations Association in Canada
United Nations Watch
United Schools International
Universal Peace Federation
UPR Info
Verein Südwind Entwicklungspolitik
Victorious Youths Movement
Villages unis
VIVAT International
Women's Federation for World Peace International
Women's Human Rights International Association
Women's International Democratic Federation
Women's International League for Peace and Freedom
World Association for the School as an Instrument of Peace
World Barua Organization
World Environment and Resources Council
World Evangelical Alliance
World Federation of Democratic Youth
World Federation of Ukrainian Women's Organizations
World Federation of United Nations Associations
World Jewish Congress
World Medical Association
World Muslim Congress
World Organization against Torture
World Young Women's Christian Association

Annex II

Agenda

Item 1. Organizational and procedural matters.

Item 2. Annual report of the United Nations High Commissioner for Human Rights and reports of the Office of the High Commissioner and the Secretary-General.

Item 3. Promotion and protection of all human rights, civil, political, economic, social and cultural rights, including the right to development.

Item 4. Human rights situations that require the Council's attention.

Item 5. Human rights bodies and mechanisms.

Item 6. Universal periodic review.

Item 7. Human rights situation in Palestine and other occupied Arab territories.

Item 8. Follow-up to and implementation of the Vienna Declaration and Programme of Action.

Item 9. Racism, racial discrimination, xenophobia and related forms of intolerance, follow-up to and implementation of the Durban Declaration and Programme of Action.

Item 10. Technical assistance and capacity-building.

Annex III

[English, French and Spanish only]

Documents issued for the thirty-second session

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/1	1	Annotations to the agenda for the thirty-second session of the Human Rights Council
A/HRC/32/2	1	Report of the Human Rights Council on its thirty-second session
A/HRC/32/3-E/CN.6/2016/8	2	Report of the United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women on the Activities of the United Nations Trust Fund in Support of Actions to Eliminate Violence against Women
A/HRC/32/4	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Namibia
A/HRC/32/4/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/5	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on the Niger
A/HRC/32/5/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/6	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Mozambique
A/HRC/32/6/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/7	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Estonia
A/HRC/32/7/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/8	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Belgium
A/HRC/32/8/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/9	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Paraguay

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/9/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/10	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Denmark
A/HRC/32/10/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/11	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Palau
A/HRC/32/11/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/12	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Somalia
A/HRC/32/12/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/13	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Seychelles
A/HRC/32/13/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/14	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on the Solomon Islands
A/HRC/32/14/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/15	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Latvia
A/HRC/32/15/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/16	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Sierra Leone
A/HRC/32/16/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/17	6	Report of the Working Group on the Universal Periodic Review on Singapore

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/17/Add.1	6	Views on conclusions and/or recommendations, voluntary commitments and replies presented by the State under review
A/HRC/32/18	2	Situation of human rights of Rohingya Muslims and other minorities in Myanmar: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/19	2, 3	Improving accountability and access to remedy for victims of business-related human rights abuse: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/19/Corr.1	2, 3	Corrigendum
A/HRC/32/19/Add.1	2, 3	Improving accountability and access to remedy for victims of business-related human rights abuse: explanatory notes for guidance
A/HRC/32/20	2, 3	Practical recommendations for the creation and maintenance of a safe and enabling environment for civil society, based on good practices and lessons learned: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/21	2, 3	Human rights and the regulation of civilian acquisition, possession and use of firearms: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/22	2, 3	Best practices to counter the negative impact of corruption on the enjoyment of all human rights: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/23	2, 3	Analytical study on the relationship between climate change and the human right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/24	2, 3	Outcome of the panel discussion on the adverse impact of climate change on States' efforts to progressively realize the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health and related policies, lessons learned and good practices: summary report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/25	2, 3	Summary of the Human Rights Council panel discussion on the progress in and challenges of addressing human rights issues in the context of efforts to end the HIV/AIDS epidemic by 2030

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/26	2, 5	Expert workshop to review the mandate of the Expert Mechanism on the Rights of Indigenous Peoples: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/27	2, 6	Operations of the Voluntary Fund for Participation in the Universal Periodic Review: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/28	2, 6	Operations of the Voluntary Fund for Financial and Technical Assistance in the Implementation of the Universal Periodic Review: report of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/29	2, 9	Panel discussion on the incompatibility between democracy and racism: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/30	2, 10	Human rights situation in Burundi: report of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/31	3	Report of the Special Rapporteur on extreme poverty and human rights
A/HRC/32/31/Add.1	3	Mission to Chile
A/HRC/32/31/Add.2	3	Mission to Romania
A/HRC/32/31/Add.3	3	Mission to Chile: comments by the State
A/HRC/32/31/Add.4	3	Mission to Romania: comments by the State
A/HRC/32/32	3	Report of the Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health
A/HRC/32/32/Add.1	3	Visit to Paraguay
A/HRC/32/32/Add.2	3	Report of the Special Rapporteurs on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health, on the sale of children, child prostitution and child pornography and on contemporary forms of slavery, including its causes and consequences on their joint visit to Nigeria
A/HRC/32/32/Add.3	3	Mission to Paraguay: comments by the State
A/HRC/32/33	3	Report of the Special Rapporteur on the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health
A/HRC/32/34	3	Report of the Special Rapporteur on the independence of judges and lawyers

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/34/Add.1	3	Mission to Guinea Bissau
A/HRC/32/35	3	Report of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons
A/HRC/32/35/Add.1	3	Mission to Iraq
A/HRC/32/35/Add.2	3	Mission to the Syrian Arab Republic
A/HRC/32/35/Add.3	3	Mission to the Philippines
A/HRC/32/35/Add.4	3	Mission to Honduras
A/HRC/32/35/Add.5	3	Mission to the Philippines: comments by the State
A/HRC/32/35/Add.6	3	Mission to the Syrian Arab Republic: comments by the State
A/HRC/32/35/Add.7	3	Mission to Iraq: comments by the State
A/HRC/32/36	3	Report of the Special Rapporteur on the rights to freedom of peaceful assembly and of association
A/HRC/32/36/Add.1	3	Mission to Chile
A/HRC/32/36/Add.2	3	Mission to the Republic of Korea
A/HRC/32/36/Add.3	3	Observations on communications transmitted to Governments and replies received
A/HRC/32/36/Add.4	3	Mission to Chile: comments by the State
A/HRC/32/36/Add.5	3	Mission to the Republic of Korea: comments by the State
A/HRC/32/37	3	Report of the Special Rapporteur on the right to education
A/HRC/32/37/Add.1	3	Mission to Fiji
A/HRC/32/38	3	Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of the right to freedom of opinion and expression
A/HRC/32/39	3	Report of the Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions on the right to life and the use of force by private security providers in law enforcement contexts
A/HRC/32/39/Add.1	3	Mission to Ukraine
A/HRC/32/39/Add.2	3	Follow-up to the mission of the Special Rapporteur to Mexico
A/HRC/32/39/Add.3	3	Observations on communications transmitted to Governments and replies received
A/HRC/32/39/Add.4	3	Revision of the United Nations Manual on the Effective Prevention and Investigation of Extra-legal, Arbitrary and Summary Executions

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/39/Add.5	3	Mission to Ukraine: comments by the State
A/HRC/32/39/Add.6	3	Mission to Mexico: comments by the State
A/HRC/32/40	3	Report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants on the impact of bilateral and multilateral trade agreements on the human rights of migrants
A/HRC/32/41	3	Report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children
A/HRC/32/41/Add.1	3	Mission to Jordan
A/HRC/32/42	3	Report of the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences
A/HRC/32/42/Corr.1	3	Corrigendum
A/HRC/32/42/Add.1	3	Mission to the Sudan
A/HRC/32/42/Add.2	3	Mission to South Africa
A/HRC/32/42/Add.3	3	Mission to Georgia
A/HRC/32/42/Add.4	3	Mission to the Sudan: comments by the State
A/HRC/32/42/Add.5	3	Mission to South Africa: comments by the State
A/HRC/32/42/Add.6	3	Mission to Georgia: comments by the State
A/HRC/32/43	3	Report of the Independent Expert on human rights and international solidarity
A/HRC/32/43/Add.1	3	Mission to Morocco
A/HRC/32/44	3	Report of the Working Group on the issue of discrimination against women in law and in practice
A/HRC/32/44/Add.1	3	Mission to Senegal
A/HRC/32/44/Add.2	3	Mission to the United States of America
A/HRC/32/44/Add.3	3	Mission to Senegal: comments by the State
A/HRC/32/45	3	Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises
A/HRC/32/45/Add.1	3	Mission to Brazil
A/HRC/32/45/Add.2	3	Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises on the Asia Forum on Business and Human Rights
A/HRC/32/45/Add.3	3	Report of the Working Group on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises on multi-stakeholder engagement across “Protect, Respect and Remedy” – reflections from

Documents issued in the general series

Symbol	*Agenda item*	
		discussions at the 2015 annual United Nations Forum on Business and Human Rights
A/HRC/32/45/Add.4	3	Informe del Grupo de Trabajo sobre la cuestión de los derechos humanos y las empresas transnacionales y otras empresas sobre la "Consulta regional para América Latina y el Caribe: Políticas públicas para la implementación de los Principios Rectores de las Naciones Unidas sobre Empresas y Derechos Humanos, en el marco de la Agenda 2030 para el Desarrollo Sostenible"
A/HRC/32/46	3, 5	Summary of discussions of the Forum on Business and Human Rights
A/HRC/32/47	4	Report of the commission of inquiry on human rights in Eritrea
A/HRC/32/48	4	Report of the Special Rapporteur on the Situation of human rights in Belarus
A/HRC/32/49	9	Report of the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance on combating glorification of Nazism, neo-Nazism and other practices that contribute to fuelling contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance
A/HRC/32/49/Corr.1	9	Corrigendum
A/HRC/32/49/Add.1	3	Mission to Greece: comments by the State
A/HRC/32/50	3	Report of the Special Rapporteur on contemporary forms of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance
A/HRC/32/50/Add.1	3	Mission to Greece
A/HRC/32/51	10	Report of the Chair of the Board of Trustees of the United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation in the Field of Human Rights
A/HRC/32/52	10	Report of the Independent Expert on capacity-building and technical cooperation with Côte d'Ivoire in the field of human rights
A/HRC/32/53	3, 4, 7, 9 and 10	Communications report of special procedures

Documents issued in the conference room papers series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/CRP.1	4	Detailed findings of the commission of inquiry on human rights in Eritrea

Documents issued in the conference room papers series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/CRP.2	4	“They came to destroy”: ISIS Crimes against the Yazidis
A/HRC/32/CRP.4	2	Promoting reconciliation, accountability and human rights in Sri Lanka

Documents issued in the limited series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/L.1	3	Youth and human rights
A/HRC/32/L.2 and Rev.1	3	Protection against violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity
A/HRC/32/L.3	10	Technical assistance and capacity-building in the field of human rights in Eritrea
A/HRC/32/L.4	3	Regional arrangements for the promotion and protection of human rights
A/HRC/32/L.5 and Rev.1	4	Situation of human rights in Eritrea
A/HRC/32/L.6	3	Trafficking in persons, especially women and children: protecting victims of trafficking and people at risk of trafficking, especially women and children in conflict and post-conflict situations
A/HRC/32/L.7 and Rev.1	3	Elimination of discrimination against women
A/HRC/32/L.8	3	Human rights and arbitrary deprivation of nationality
A/HRC/32/L.9	4	The human rights situation in the Syrian Arab Republic
A/HRC/32/L.10 and Rev.1	4	Situation of human rights in Belarus
A/HRC/32/L.11	3	Enhancement of international cooperation in the field of human rights
A/HRC/32/L.12	3	The right to a nationality: women’s equal nationality rights in law and in practice
A/HRC/32/L.13	3	Mandate of the Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons
A/HRC/32/L.14	3	Impact of arms transfers on human rights
A/HRC/32/L.15	3	Mandate of the Special Rapporteur on the right to food
A/HRC/32/L.16	3	Human rights and international solidarity
A/HRC/32/L.17	5	The Social Forum
A/HRC/32/L.18	5	Declaration on the Right to Peace
A/HRC/32/L.19	3	Business and human rights: improving accountability and access to remedy

Documents issued in the limited series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/L.20	3	The promotion, protection and enjoyment of human rights on the Internet
A/HRC/32/L.21	10	Cooperation and assistance to Ukraine in the field of human rights
A/HRC/32/L.22	3	Protection of the human rights of migrants: strengthening the promotion and protection of the human rights of migrants, including in large movements
A/HRC/32/L.23 and Rev.1	3	Access to medicines in the context of the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health
A/HRC/32/L.24 and Rev.1	3	Promoting the right of everyone to the enjoyment of the highest attainable standard of physical and mental health through enhancing capacity-building in public health
A/HRC/32/L.25	3	Addressing the impact of multiple and interesting forms of discrimination and violence in the context of racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance on the full enjoyment of all human rights by women and girls
A/HRC/32/L.26	3	Mental health and human rights
A/HRC/32/L.27	10	Capacity-building and technical cooperation with Côte d'Ivoire in the field of human rights
A/HRC/32/L.28 and Rev.1	3	Accelerating efforts to eliminate violence against women: preventing and responding to violence against women and girls, including indigenous women and girls
A/HRC/32/L.29	3	Civil society space
A/HRC/32/L.30 and Rev.1	3	Realizing the equal enjoyment of the right to education by every girl
A/HRC/32/L.31 and Rev.1	3	Elimination of female genital mutilation
A/HRC/32/L.32	3	The rights of freedom of peaceful assembly and of association
A/HRC/32/L.33	3	The right to education
A/HRC/32/L.34	3	Human rights and climate change
A/HRC/32/L.35	3	Protection of the family: role of the family in supporting the protection and promotion of human rights of persons with disabilities
A/HRC/32/L.36	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.37	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.38	3	Amendment to draft resolution

Documents issued in the limited series

Symbol	*Agenda item*	
		A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.39	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.40	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.41	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.42	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.43	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.44	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.45	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.46	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.28
A/HRC/32/L.47	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.32
A/HRC/32/L.48	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.32
A/HRC/32/L.49	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.32
A/HRC/32/L.50	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.32
A/HRC/32/L.51	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.52	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.53	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.54	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.55	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.56	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.57	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.58	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.59	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.60	3	Amendment to draft resolution

Documents issued in the limited series

Symbol	*Agenda item*	
		A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.61	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.62	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.63	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.64	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.65	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.29
A/HRC/32/L.66	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.4
A/HRC/32/L.67	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.7/Rev.1
A/HRC/32/L.68	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.7/Rev.1
A/HRC/32/L.69	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.7/Rev.1
A/HRC/32/L.70	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.7/Rev.1
A/HRC/32/L.71	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.72	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.73	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.74	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.75	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.76	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.77	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.78	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.79	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.80	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.81	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.2/Rev.1
A/HRC/32/L.82	3	Amendment to draft resolution

Documents issued in the limited series

Symbol	*Agenda item*	
		A/HRC/32/L.35
A/HRC/32/L.83	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.35
A/HRC/32/L.84	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.35
A/HRC/32/L.85	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.20
A/HRC/32/L.86	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.20
A/HRC/32/L.87	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.20
A/HRC/32/L.88	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.20
A/HRC/32/L.89	3	Amendment to draft resolution A/HRC/32/L.35

Documents issued in the Government series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/G/1	4	Note verbale dated 12 May 2016 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/2	4	Note verbale dated 17 May 2016 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/3	4	Note verbale dated 17 May 2016 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/4	3, 9	Note verbale dated 26 May 2016 from the Permanent Mission of Armenia to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/5	4	Note verbale dated 24 May 2016 from the Permanent Mission of the Syrian Arab Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva addressed to the secretariat of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/6	4	Letter dated 7 June 2016 from the Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council

Documents issued in the Government series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/G/7	4	Letter dated 10 June 2016 from the Permanent Representative of the Democratic People's Republic of Korea to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/8	4	Letter dated 13 June 2016 from the Permanent Representative of Georgia to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/9	2	Note verbale dated 18 June 2016 from the Permanent Mission of Myanmar to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/10	4	Note verbale dated 16 June 2016 from the Permanent Mission of Eritrea to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/11	4	Note verbale dated 21 June 2016 from the Permanent Mission of Burundi to the United Nations Office and other international organizations in Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
A/HRC/32/G/12	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/13	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/14	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/15	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/16	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/17	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/18	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the

Documents issued in the Government series

Symbol	*Agenda item*	
		President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/19	4	Letter dated 24 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/20	4	Letter dated 29 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/21	4	Letter dated 29 June 2016 from the Permanent Representative of Azerbaijan to the United Nations Office at Geneva addressed to the President of the Human Rights Council
A/HRC/32/G/22	4	Note verbale date 8 July 2016 from the Permanent Mission of the Democratic People's Republic of Korea to the United Nations Office at Geneva addressed to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/1	9	Written statement submitted by the Sovereign Military Order of the Temple of Jerusalem (OSMTH), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/2	3	Written statement submitted by the Sovereign Military Order of the Temple of Jerusalem (OSMTH), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/3	3	Joint written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, non-governmental organizations in general consultative status, International Service for Human Rights, Amnesty International, Asian Forum for Human Rights and Development, Baha'i International Community, Cairo Institute for Human Rights Studies, Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) Asociación Civil, Commonwealth Human Rights Initiative, East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project, Human Rights Law Centre, Human Rights Watch, International Commission of Jurists, International Federation for Human Rights Leagues, non-governmental organizations in special consultative status, Article 19 – International Centre Against Censorship, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/4	3	Joint written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, non-

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		governmental organizations in general consultative status, International Service for Human Rights, Amnesty International, Asian Forum for Human Rights and Development, Baha'i International Community, Cairo Institute for Human Rights Studies, Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) Asociación Civil, Commonwealth Human Rights Initiative, East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project, Human Rights Law Centre, Human Rights Watch, International Commission of Jurists, International Federation for Human Rights Leagues, non-governmental organizations in special consultative status, Article 19: International Centre Against Censorship, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/5	3	Joint written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, CIVICUS: World Alliance for Citizen Participation, non-governmental organizations in general consultative status, International Service for Human Rights, Amnesty International, Asian Forum for Human Rights and Development, Baha'i International Community, Cairo Institute for Human Rights Studies, Centro de Estudios Legales y Sociales (CELS) Asociación Civil, Commonwealth Human Rights Initiative, East and Horn of Africa Human Rights Defenders Project, Human Rights Law Centre, Human Rights Watch, International Commission of Jurists, International Federation for Human Rights Leagues, non-governmental organizations in special consultative status, Article 19: International Centre Against Censorship, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/6	4	Exposé écrit présenté par l'Association pour l'action sociale et le développement, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif spécial
A/HRC/32/NGO/7	3	Written statement submitted by the World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/8	7	Exposición escrita presentada por la Asociación Cubana de las Naciones Unidas (Cuban United Nations Association), organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/9	3	Written statement submitted by the International Organization for the Right to Education and Freedom of Education (OIDEL), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/10	4	Written statement submitted by the International Organization for the Elimination of All Forms

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		of Racial Discrimination (EAFORD), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/11	7	Joint written statement submitted by the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (EAFORD), Arab Organization for Human Rights, Organisation Mondiale des associations pour l'éducation prénatale, Union of Arab Jurists, non-governmental organizations in special consultative status, International Education Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/32/NGO/12	3	Joint written statement submitted by the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination (EAFORD), Arab Organization for Human Rights, Organisation Mondiale des associations pour l'éducation prénatale, Union of Arab Jurists, non-governmental organizations in special consultative status, International Education Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/32/NGO/13	4	Written statement submitted by the World Muslim Congress, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/14	3	Joint written statement submitted by the Ewiiaapaayp Band of Kumeyaay Indians, National Congress of American Indians, Native American Rights Fund, non-governmental organizations in special consultative status, Indian Law Resource Centre, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/15	3	Joint written statement submitted by the Ewiiaapaayp Band of Kumeyaay Indians, National Congress of American Indians, Native American Rights Fund, non-governmental organizations in special consultative status, Indian Law Resource Centre, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/16	8	Exposé écrit présenté par l'Institut international pour la paix, la justice et les droits de l'Homme-IIPJDH, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif spécial
A/HRC/32/NGO/17	4	Written statement submitted by the International Educational Development, Inc., a non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/18	3	Written statement submitted by the Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/19	6	Written statement submitted by the Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/20	4	Written statement submitted by the Khiam Rehabilitation Center for Victims of Torture, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/21	4	Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/22	7	Written statement submitted by the Norwegian Refugee Council, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/23	3	Written statement submitted by the Defence for Children International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/24	3	Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/25	4	Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/26	4	Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/27	4	Written statement submitted by the Society for Threatened Peoples, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/28	3	Written statement submitted by Equality Now and Equal Rights Trust, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/29	4	Written statement submitted by European Centre for Law and Justice/Centre Européen pour le droit, la justice et les droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/30	3	Written statement submitted by European Centre for Law and Justice/Centre Européen pour le droit, la Justice et les droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/31	10	Exposé écrit présenté conjointement par Franciscans International, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif général, International Catholic Child Bureau, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif spécial
A/HRC/32/NGO/32	3	Written statement submitted by the International Catholic Child Bureau, a non-governmental

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/33	6	Exposición escrita presentada por International Catholic Child Bureau, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/34	3	Written statement submitted by Reporters sans frontières international, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/35	4	Written statement submitted by Americans for Democracy and Human Rights in Bahrain, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/36	4	Written statement submitted by Alsalam Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/37	4	Written statement submitted by the Iraqi Development Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/38	4	Written statement submitted by Nazra for Feminist Studies, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/39	3	Written statement submitted by Aliran Kesedaran Negara National Consciousness Movement, a non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/40	3	Written statement submitted by the Maarij Foundation for Peace and Development, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/41	3	Written statement submitted by the Maarij Foundation for Peace and Development, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/42	9	Written statement submitted by the Maarij Foundation for Peace and Development, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/43	7	Written statement submitted by the Palestinian Return Centre, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/44	4	Written statement submitted by the Palestinian Return Centre, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/45	4	Written statement submitted by the Palestinian Return Centre, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/46	3	Written statement submitted by Liberal International (World Liberal Union), a non-governmental organization in general consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/47	4	Written statement submitted by Prahar, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/48	3	Written statement submitted by Prahar, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/49	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/50	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/51	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/52	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/53	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/54	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/55	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/56	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/57	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/58	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/59	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/60	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/61	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/62	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/63	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/64	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/65	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/66	3	Written statement submitted by the Asian Legal Resource Centre, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/67	3	Written statement submitted by Jssor Youth Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/68	4	Written statement submitted by Jssor Youth Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/69	3	Written statement submitted by the Marangopoulos Foundation for Human Rights, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/70	3	Joint written statement submitted by Save the Children International, a non-governmental organization in general consultative status, the International Detention Coalition, Terre Des Hommes Federation Internationale, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/71	6	Written statement submitted by the Asian Forum for Human Rights and Development, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/72	2	Written statement submitted by the Pasumai Thaayagam Foundation, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/73	3	Written statement submitted by the Society Studies Centre (MADA ssc), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/74	3	Written statement submitted by the Federation of Western Thrace Turks in Europe, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/75	4	Written statement submitted by the Association des étudiants tamouls de France, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/76	4	Written statement submitted by the Association des étudiants tamouls de France, a non-governmental organization in special

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		consultative status
A/HRC/32/NGO/77	3	Joint written statement by Terre Des Hommes Federation Internationale, Defence for Children International, Verein Sudwind Entwicklungspolitik, Vienna Institute for Development and Cooperation, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/78	3	Written statement submitted by Child Rights Connect, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/79	4	Joint written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, a non-governmental organization in general consultative status, International-Lawyers.Org, the Arab Organization for Human Rights, the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, the Organisation Mondiale des associations pour l'éducation prénatale, the Union of Arab Jurists, non-governmental organizations in special consultative status, International Education Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/32/NGO/80	9	Written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/81	9	Written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/82	2	Joint written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, World Federation of Democratic Youth (WFDY), non-governmental organizations in general consultative status, American Association of Jurists, France Libertés: Fondation Danielle Mitterrand, International-Lawyers.Org., Permanent Assembly for Human Rights, World Barua Organization (WBO), non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., Liberation, Mouvement contre le racisme et pour l'amitié entre les peuples, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/32/NGO/83	3	Written statement submitted by Human Rights Now, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/84	3	Written statement submitted by Human Rights Now, a non-governmental organization in special consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/85	3	Written statement submitted by Human Rights Now, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/86	4	Written statement submitted by the Association des étudiants tamouls de France, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/87	7	Joint written statement submitted by the Cairo Institute for Human Rights Studies, Al-Haq, Law in the Service of Man, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/88	3	Written statement submitted by the Association for Progressive Communications (APC), a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/89	3	Written statement submitted by the Association for Progressive Communications (APC), a non-governmental organization in general consultative status
A/HRC/32/NGO/90	4	Joint written statement submitted by Association des étudiants tamouls de France, Association Solidarité Internationale pour l'Afrique (SIA), Integrated Youth Empowerment – Common Initiative Group (I.Y.E. – C.I.G.), Society for Development and Community Empowerment, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/91	4	Written statement submitted by Association des étudiants tamouls de France, non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/92	9	Written statement submitted by the December Twelfth Movement International Secretariat, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/93	7	Written statement submitted by the Cairo Institute for Human Rights Studies, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/94	4	Joint written statement submitted by the Association des étudiants tamouls de France, Association Bharathi Centre Culturel Franco-Tamoul, Association Burkinabé pour la Survie de l'Enfance, Association Mauritanienne pour la promotion du droit, Association Solidarité Internationale pour l'Afrique (SIA), Integrated Youth Empowerment – Common Initiative Group (I.Y.E. – C.I.G.), Society for Development and Community Empowerment, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/95	7	Written statement submitted by Amuta for NGO Responsibility, a non-governmental organization in special consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/96	3	Joint written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, non-governmental organization in general consultative status, International-Lawyers.Org., Arab Organization for Human Rights, the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Organisation mondiale des associations pour l'éducation prénatale, the Union of Arab Jurists, non-governmental organizations in special consultative, Inc., World Peace Council, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/97	3	Written statement submitted by International-Lawyers.Org, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/98	3	Written statement submitted by International-Lawyers.Org, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/99	3	Written statement submitted by International-Lawyers.Org, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/100	4	Joint written statement submitted by the International Youth and Student Movement for the United Nations, a non-governmental organization in general consultative status, International-Lawyers.Org., the International Organization for the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Organisation mondiale des associations pour l'éducation prénatale, the Union of Arab Jurists, non-governmental organizations in special consultative status, International Educational Development, Inc., World Peace Council, non-governmental organizations on the roster
A/HRC/32/NGO/101	4	Written statement submitted by the Agence pour les droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/102	4	Written statement submitted by the Agence pour les droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/103	4	Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/104	2	Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/105	3	Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/106	3	Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/107	3	Written statement submitted by the International Federation of University Women, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/108	3	Written statement submitted by the Jammu and Kashmir Council for Human Rights (JKCHR), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/109	4	Written statement submitted by the Jammu and Kashmir Council for Human Rights (JKCHR), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/110	1	Exposé écrit présenté par l'Observatoire mauritanien des droits de l'homme et de la démocratie, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif spécial
A/HRC/32/NGO/111	4	Written statement submitted by Shia Rights Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/112	4	Written statement submitted by Shia Rights Watch, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/113	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/114	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/115	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/116	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/117	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/118	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/119	4	Written statement submitted by the Conseil international pour le soutien à des procès équitables et aux droits de l'homme, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/120	4	Joint written statement submitted by International PEN, the International Press Institute, Reporters sans frontières, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/121	4	Joint written statement submitted by International PEN, the Center for Inquiry, the International Press Institute, Reporters sans frontières, European Humanist Federation, International Humanist and Ethical Union, Freemuse, non-governmental organizations in special consultative status, the International Publishers Association, non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/122	4	Written statement submitted by Amnesty International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/123	3	Exposición escrita presentada por la Comité Permanente por la Defensa de los Derechos Humanos, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/124	3	Exposición escrita presentada por la Comité Permanente por la Defensa de los Derechos Humanos, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/125	3	Written statement submitted by Liberation, a non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/126	4	Written statement submitted by Liberation, a non-governmental organization on the roster
A/HRC/32/NGO/127	8	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/128	2	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/129	9	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/130	6	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/131	3	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/132	4	Written statement submitted by the Centre for Human Rights and Peace Advocacy, a non-governmental organization on in special consultative status
A/HRC/32/NGO/133	3	Written statement submitted by the Federación de Asociaciones de Defensa y Promoción de los Derechos Humanos, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/134	3	Written statement submitted by the World Barua Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/135	3	Written statement submitted by the World Barua Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/136	3	Written statement submitted by the World Barua Organization, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/137	3, 8	Written statement submitted by the World Young Women's Christian Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/138	3	Exposición escrita presentada por la Federación de Mujeres Cubanas (Federation of Cuban Women), organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/139	2	Written statement submitted by the Organisation international pour les pays les moins avancés (OIPMA), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/140	7	Joint written statement submitted by the BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, Al-Haq, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/141	4	Written statement submitted by the Human Rights League of the Horn of Africa, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/142	3	Written statement submitted by Auspice Stella, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/143	3	Exposición escrita presentada por la Permanent Assembly for Human Rights (APDH), organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/144	2, 3	Exposición escrita presentada por la Women's International Democratic Federation, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NGO/145	3	Written statement submitted by the International Career Support Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/146	2	Written statement submitted by the International Career Support Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/147	2	Written statement submitted by the International Career Support Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/148	2	Written statement submitted by the International Career Support Association, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/149	4	Written statement submitted by the Sudanese Women General Union, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/150	4	Written statement submitted by the Association Solidarité Internationale pour l'Afrique (SIA), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/151	4	Written statement submitted by the Association Solidarité Internationale pour l'Afrique (SIA), a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/152	3	Exposición escrita presentada por la Comité Permanente por la Defensa de los Derechos Humanos, organización no gubernamental reconocida como entidad consultiva especial
A/HRC/32/NGO/153	3	Written statement submitted by Privacy International, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/154	3	Written statement submitted by the Commonwealth Human Rights Initiative, a non-governmental organization in special consultative status
A/HRC/32/NGO/155	3	Joint written statement submitted by Soroptimist International, a non-governmental organization in general consultative status, OIDEL, Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII, Association Points-Coeur, Commission africaine des promoteurs de la santé et des droits de l'homme, Graduate Women International (International Federation of University Women), Istituto Internazionale Maria Ausiliatrice delle Salesiane di Don Bosco (IIMA), International Volunteerism Organization for Women, Education and Development – VIDES, Pax Romana (International Catholic Movement for Intellectual and Cultural Affairs and

Documents issued in the non-governmental organization series

Symbol	*Agenda item*	
		International Movement of Catholic Students), Soroptimist International and Teresian Association, non-governmental organizations in special consultative status
A/HRC/32/NGO/156	3	Exposé écrit présenté par Drepavie, organisation non gouvernementale dotée du statut consultatif special

Documents issued in the national institutions series

Symbol	*Agenda item*	
A/HRC/32/NI/1	3	Guatemala: Office of the Human Rights Advocate
A/HRC/32/NI/2	3	Written submission by the Azerbaijan Human Rights Commissioner (Ombudsman)
A/HRC/32/NI/3	3	Written submission by the Great Britain Equality and Human Rights Commission
A/HRC/32/NI/4	5	Written submission by the Azerbaijan: Human Rights Commissioner (Ombudsman)
A/HRC/32/NI/5	6	Written submission by the Human Rights Commission of Malaysia (SUHAKAM)
A/HRC/32/NI/6	6	Written submission by the Ombudsman of the Republic of Latvia
A/HRC/32/NI/7	3	Guatemala: Office of the Human Rights Advocate
A/HRC/32/NI/8	3	Written submission by the Working Group on Business and Human Rights of the Global Alliance of National Human Rights Institutions
A/HRC/32/NI/9	3	Written submission by the Republic of Korea National Human Rights Commission
A/HRC/32/NI/10	3	Written submission by the South Africa Human Rights Commission

المرفق الرابع

المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة الذين عينهم مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والثلاثين

المقررة الخاصة المعنية بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً

أنييس كالامار (فرنسا)

المقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد

أحمد شهيد (ملديف)

المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم

كومبو بولي (بوركينا فاسو)

المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

توماس أوخيا كينتانا (الأرجنتين)

الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (عضو ينتمي إلى مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى)

أنيتا راماساستري (الولايات المتحدة الأمريكية)